

التحويلات
الإجتماعية في العراق

التحولات الاجتماعية في العراق بعد احتلال عام ٢٠٠٣م

أبو الحسن
حميد المقدس الغريفي

منشورات
مكتب أنصار الحجة عليه السلام الإسلامي

هوية الكتاب

الكتاب	التحولات الإجتماعية في العراق .
المؤلف	أبو الحسن حميد المقدس الغريفي .
الناشر	مكتب أنصار الحجة <small>عليه السلام</small> الإسلامي .
المطبعة	دار المحجة البيضاء
الطبع	الطبعة الأولى / ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م
الكمية	٢٠٠٠ نسخة .

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

يمكنكم مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني التالي :

info@almoqdsalghorayfi.com

كما يمكنكم الاطلاع على موقعنا التالي :

www.almoqdsalghorayfi.com

الرويس - مفرق محلات محفوظ ستورز - بناية رمال

ص.ب: ١٤/٥٤٧٩ - هاتف: ٠٣/٢٨٧١٧٩ - ٠١/٥٤١٢١١

تلفاكس: ٠١/٥٥٢٨٤٧ - E-mail: almahajja@terra.net.lb

www.daralmahaja.com info@daralmahaja.com



المقدمة

حينما نتكلم عن العراق بموضوعية في إطار زمن محدود لا يمكن لنا أن نتجاوز المحطات المفصلية المؤثرة في طبيعته عبر التاريخ لأن لها دوراً تراكمياً كبيراً في تركيب شخصيته وتغيير بوصلة اتجاهه تبعاً لقوة جاذبيتها المتسلطة عليه ولو في جهة من الجهات ، وقد ثبت أن حركة الأمة متغيرة بفعل ما يطرأ عليها من حوادث واقعة عليها قهراً أو بحض إرادتها سواء كانت من الداخل أم من الخارج ، وواقع الحال يكون التغير مختلفاً بطبيعته من جهة إلى جهة باختلاف مناهجه وقوة تأثيره ومساحة بسط نفوذه وآليات عمله ومدى استجابة الجماهير له ، ولكن غالباً ما يسعى أرباب الحركات الوضعية التغييرية إلى إحداث تغيير جذري ينقلب فيه على واقع الشعب نظاماً ومنهجاً وسلوكاً وقيماً لأنه يتحرك في حدود الفعل وردة الفعل المبنية على تفاعلات فكرية وعاطفية وعصبية وثأرية بما يمس صميم إنسانية الإنسان وخطوط مسيرته التكاملية ، فيلجأ إلى العمل على تحديد نظم حياة جديدة بحسب رؤى ومتبنيات بشرية قاصرة ومقصرة تدفعها الميول والأهواء والمصالح والعواطف والرغبات والعصبيات والتحيزات فتمارس لأجل تحقيقها سياسة الترغيب والترهيب والحيلة والخداع والوعود الزائفة من أجل خطف إرادة الشعب وتذويبها ضمن إرادة دعاة التغيير التي لا تخرج في واقعها عن تسييس المجتمعات وفق أهداف ضيقة تمزق

وحدة المجتمع مرة بعد أخرى وبالتالي تسلب منه إرادته ، وعلى ضوء ذلك تتم عمليات تسقيط التوجهات السابقة واستبدالها بأخرى لتحديد هوية جديدة وانتماء ذي طابع مغاير لسابقه حيث ^(١) ﴿كَلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ ، فتجد حينئذ تغيرات حاصلة في المبادئ والقيم والأخلاق والنظم بل حتى المعتقدات والشعائر العبادية والطقوس والرجال الدعاة ، ومن هنا يجري توظيف قادة وزعامات جدد يتفاعلون مع هذه المتغيرات حتى تكتمل عندهم دائرة التحول الاجتماعي داخل الأمة ضمن إطار الهوية الحديثة ، وهذا البناء الجديد للأمة والصياغة المستحدثة لها تبعاً لإرادة جديدة مهما كان توجهها لا تقوم عادة كما هو الواقع التاريخي إلا بتحطيم الرموز القديمة وتهديم بنائهم ونظامهم بكل الوسائل الممكنة ورفع أنقاضه ووضع خارطة عمل وبناء يتناسب وتطلعات الحركات التغييرية القائمة بالأمر والتي لا يعني أنها تعتمد التغيير الايجابي الذي يتناسب مع تطلعات وطموح الشعب تبعاً لتطور الزمان وتغير المكان بل غالباً ما كان التغيير سلبياً لأنه يسير وفق قناعات الجماعات الحاكمة المستبدة التي تسعى جاهدة لتغيير البنية الاجتماعية لدى شعوبهم وفق إرادة وإيمان الحاكم القاصر والمقصر ، أو المنافق والكافر ، وبفعل قوة الحاكم الذي يتسلط على إمكانيات الدولة من الجيش والشرطة والقضاء والسجون ومنافذ الحياة الاقتصادية المهمة وكذا خشية الجماهير على مصالحهم وحقوقهم من الضياع والمصادرة وشعورهم بالضعف اتجاه الحاكم وزبانيته وتجنبهم ضرره حتى صار الناس من حيث يشعرون أو

لا يشعرون على دين ملوكهم إلا من عصمهم الله تعالى ، وقد انقادوا له بالطاعة والتسليم ، وأصبح الحاكم هو القائد الأوحده والضرورة الذي ينحني لإرادته الشعب طائعا ذليلا وقد تقرب إليه المنافقون والانتهازيون والمرتزة وصاروا له أذرعاً شيطانية وقوة ضاربة ، وقد أخبر الله تعالى رسوله محمد ﷺ عن المنافقين كما عن سليم بن قيس الهلالي قال ^(١): ﴿قلت لأمر المؤمنين ﷺ وقد أخبره الله - أي أخبر رسوله- عن المنافقين بما أخبره ووصفهم بما وصفهم فقال عز وجل: " وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ " ثم بقوا بعده فتقربوا إلى أئمة الضلالة والدعاة إلى النار بالزور والكذب والبهتان فولّوهم الأعمال ، وحملوهم على رقاب الناس، وأكلوا بهم الدنيا ، وإنما الناس مع الملوك والدنيا إلا من عصم الله ﷻ .

وهكذا مرّت أدوار هزيلة على الشعب العراقي عبر التاريخ وإلى يومنا الحاضر لكونه عاش أدواراً متضادة ومتناقضة في صميم حياته الاجتماعية والدينية والاقتصادية والسياسية و... الخ ، ففي كل دولة من الدول المتعاقبة تتبنى غالبية الجماهير وجهة نظر تلك الدولة حتى أثر ذلك على طبيعة الشعب وسلوكه وتصرفاته وسهولة انقلابه وتغيره وكأنه اعتاد وتطبع على هذا المنهج في التحول واستساغ حالة التقمص ولعبة الأدوار المختلفة وازدواجية المواقف والتحالف مع الأضداد ، ومن هنا تعرضنا في بحثنا إلى بيان بعض أدوار الدولة الأموية والعباسية والعثمانية وإلى حاكميات اليوم بشكل بعيد عن التفصيل الممل أو الإختصار المخل بما يتناسب مع موضوع البحث الذي جعلته في إطار

١ - الكافي الشيخ الكليني ج اص ٦٣ باب اختلاف الحديث / رقم الحديث ١.

عناوين لها صلة بالواقع الاجتماعي وتحولاته السريعة والمفاجئة على الصعيدين الفكري والسلوكي مما يكشف عن وجود ازدواجية في المعايير والتطبيقات عند شرائح واسعة من المجتمع وبالتالي يكتسب الشعب عموماً هذه الصبغة من حيث يرضى أو لا يرضى لغلبتها على الواقع العراقي المعاش وتأثيرها على مجريات الأحداث وسرعة حصولها وقبولها والتعايش معها ، ونأمل أن يكون هذا البحث قد ساهم برفد المكتبة والمجتمع بدراسة لعلها تكون نافعة بتوثيق بعض المعلومات وبيان الواقع الغالب على طبيعة المجتمع العراقي ، ومن الله عز وجل نستمد العون والتسديد والتوفيق .

ابو الحسن حميد المقدس الغريفي

النجف الأشرف

١/ من ذي الحجة / ١٤٣٤هـ

الموافق ٦/١٠/٢٠١٣م

حاكمة الدولة الأموية

لقد مرّ العراق بمراحل مفصلية خطيرة يلعب فيها طُلاب السُلطة ورواد السياسة أدواراً جهنمية يتلاعبون فيها بالشعوب ويفتحون لهم أبواب الفوضى من جهة نقد وتسفيه وتزييف المبادئ والقيم والأخلاق مع تقوية البث الإعلامي التضليلي والتجهيلي ونشر الرعب بين صفوف الناس وشراء الذمم من أجل المحافظة على السلطة ومكاسبها الدنيوية ، وقد كان للسلطات الحاكمة عبر التاريخ الأثر البالغ في خلق تحولات اجتماعية لدى شعوبهم وفق مقاسات يطمئن لها الحاكم ومرتزقته فبدلوا الجُهد من الترغيب والترهيب والحيلة لفصل الجماهير عن الإسلام الأصيل وقادته الرساليين بكل الوسائل الممكنة حتى أنشأوا مجتمعات ضعيفة وخانعة تعيش الخوف والتردد والتشكيك والفوضى المُسيّسة والطاعة للسلطان الجائر من خلال اشغالهم بالخلاف والشقاق والنفاق فيما بينهم لسلب إيمانهم ووحدتهم وقدراتهم ، فتوارثت الأجيال هذه الصفات المتجذرة في التاريخ وصار البناء على ركام من المتناقضات لتعيش الأمة نتيجة ذلك في هرج ومرج وضياع ويتسلط بعدها السفهاء والجهلاء والطغاة على مقدرات الشعوب وثقافتهم ومصيرهم ، ومن هنا يمكن متابعة نخبة من السلاطين الذين أساءوا إلى الأمة وحرفوا مسارها وخلقوا تحولات اجتماعية متناقضة بوسائل خبيثة على الصعيد الأمني والسياسي والاقتصادي

والعقدي والتشريعي والاجتماعي لتكون منافذ حياة الشعوب ومصادر إيمانها واراقتها تحت سلطة الحاكم ، وفعلاً قد جرى هذا في العراق على عهد السلطة الأموية وقيامهم بحروب على كافة الصُعد ليتضح لنا تصنيف هذه الدولة على أنها دولة محاربين بدوية لم تؤمن بالمدينة والعلوم والمعارف وبناء حضارة وعمران ولم تهتم بالمبادئ والقيم والنظم الاجتماعية والتشريعات الإسلامية امتداداً في ذلك لجذورهم الجاهلية المتخلفة التي لم تنفك عنهم في مسيرتهم وتطبيقاتهم وولاءاتهم ومعتقداتهم وعصبياتهم ولذا لم تتطور عندهم النظم الحياتية والاجتماعية والعلمية لكون المجتمع على عهد حاكميتهم قد ارتبط بالسلطين المحاربين بدافع الولاء أو المصلحة والطمع أو الخوف فشح نتيجة صمت الجماهير وخمولهم وخوفهم الإتجاه الشهواني والأساليب النفاقية والحركات الضالة المنحرفة واعتاد الناس على ممارسة الغزل في النساء وشرب الخمر وحضور الملاهي وتهيج النوازع النفسية من الحسد والحقد والثأر واستعباد الناس وسفك الدماء المحترمة وارتكاب الفواحش وما إلى ذلك قاصدين تحويل الدين الإسلامي داخل المجتمعات إلى دين شهواني ودموي تقوده السلطة الحاكمة في تقلباتها وأهوائها ومصالحها ، فتجد جذور الأمراء راسخة في أعماق فكرهم وقد ظهرت آثارها في شعاراتهم وتطبيقاتهم فكما أن أبا سفيان وأقرانه حاربوا رسول الله ﷺ على الإسلام وتنزيل القرآن كذلك حارب معاوية بن أبي سفيان أمير المؤمنين علي عليه السلام على الإسلام وتأويل القرآن ، وأيضاً حارب يزيد بن معاوية سبط رسول الله وسيد شباب أهل الجنة الحسين بن علي عليه السلام وارتكب في حقهم فاجعة عظمية يندى لها جبين الإنسانية ، وكانت حاكميتهم وضعية

معادية ومحاربة للدين ورموزه بكل ما للكلمة من معنى حيث استخدموا وسائل القوة والمال والنفاق والحيلة للقيام بعمليات تغيير جذري ممنهجة ومبرمجة للعقيدة والشريعة وحاكمية الأمة والانقلاب على الواقع الإسلامي الأصيل ، فذهبوا إلى خلط الأوراق على المسلمين عن طريق الترويج للمعتقدات اليهودية والنصرانية وتقريب الأبحار والرهبان ممن دخلوا الإسلام وارتبطوا بالسلطان وصاروا من رعيته وانتشرت الإسرائيليات بين المسلمين بدعم الدولة ممزوجة بتصورات أموية جاهلية فذهبوا إلى تجسيم الإله وتشبيهه بمخلوقاته كما كان حالهم في الجاهلية من عبادة آلهة متعددة مصنوعة من الحجر والتمر وغيرهما ، ونسبوا إلى الله تعالى الكثير من الأباطيل من خلال استعمال الوضع في الحديث والكذب على رسول الله ﷺ مفسرين بها الآيات المتشابهة وغيرها مما يتناسب مع نظريات اليهود والنصارى في تصوير الإله من جهة التشبيه والتجسيم ، وهكذا عمدوا إلى تزوير حقائق التاريخ لتشويه صورة النبي ﷺ بزعم أنه (حاشاه) كان يستمع إلى الغناء ويحضر مجالس الرقص ويستهوئ ممارسة الجنس وسفك الدماء ويميل نحو بعض الشخصيات من الصحابة من رموز ومشايخ الأمويين دون غيرهم وقد جعلوا لهم فضائل ومناقب ما أنزل الله بها من سلطان وهي تُعارض صريح القرآن الكريم وثابت السنة المطهرة وواقع التاريخ الصحيح ، وهذه المفاسد والأباطيل قد نقلها البخاري في صحيحه واعتمدها فريق من المسلمين وجعلوها من المسلمات ، ولم يقتصر حالهم على تشويه صورة الإله ورسوله بل عمدوا أيضاً إلى تشويه صورة خليفة رسول الله أمير المؤمنين علي عليه السلام ولم يتركوا له أمراً إلا ابتدعوا ما يضاده ويعارضه على كافة المستويات حتى خلقوا

في المجتمع الإسلامي خلافاً واسعاً وبوناً شاسعاً في الآراء والمناهج والمسلكتيات ، ومن هنا صار من المرجحات بين المتعارضين في أحاديث مدرسة أهل البيت عليه السلام هو الرجوع في ترجيح طرف ما خالف العامة لكثرة ما خالفوا العترة الطاهرة تبعاً لإملاءات السلاطين والفقهاء المرتزقة الذين عمدوا إلى ابتداع فقه جديد مستحدث ، كما روى الشيخ الصدوق فقال ^(١) : قال أبو عبد الله عليه السلام : ﴿أتدري لم أمرتم بالأخذ بخلاف ما تقول العامة ؟ فقلت: لا ندري ، فقال : إن عليا عليه السلام لم يكن يدين الله بدين إلا خالف عليه الأمة إلى غيره أرادة لإبطال أمره وكانوا يسألون أمير المؤمنين عليه السلام عن الشيء الذي لا يعلمونه فإذا أفتاهم جعلوا له ضداً من عندهم ليلبسوا على الناس .

ولم يكتفوا بهذا المنهج التغييري العدواني بل عملوا إلى حبس ومطاردة وتصفية الرموز القوية التي كانت تحيط بالإمام عليه السلام من الصحابة والتابعين ومن ثم استضعاف باقي الناس وأمرهم بسب إمامهم والبراءة منه و شراء ذمهم وإدخالهم تحت طاعة السلطان الداعي لجاهلية ثانية يملؤها الفساد والانحراف والضلالة والحقد والنفاق والعصية المقيتة وإشاعة ثقافة السب واللعن لأولياء الله تعالى ولصحابة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بل وإعلان الثأر من أهل بيت النبوة انتقاماً لما جرى عليهم في غزوة بدر وغيرها حتى قتلوا الكثير منهم عليه السلام بالسيف والسُّمّ وشرّدوا آخرين في أقاصي البلاد ، وقد غيروا وبدلوا في الدين بتجنيد رواة كذبة وفقهاء مرتزقة وعلماء سوء وقضاة ظلمة لقلب الواقع الديني الأصيل إلى واقع يصب في مصلحة أعداء الإسلام من

١ - علل الشرائع للشيخ الصدوق : ص ٥٣١ باب ٣١٥ / حديث رقم ١ / العلة التي من أجلها يجب الأخذ بخلاف ما تقوله العامة .

الطغاة المنافقين المطلقاء وأمثالهم ، فصار الناس عبر أجيال يتوارثون هذه المسلكيات المنحرفة خوفاً وطمعاً وجهلاً وقد شاع الجهل والفساد بينهم حتى ضاعت أو أهملت أو أبدلت الكثير من المبادئ والقيم الاجتماعية والأصول الدينية بفعل السياسات الأموية الانقلابية على الواقع الديني والاجتماعي الأصيل واختلطت عليهم الأمور قصوراً وتقصيرا وعمداً إلى درجة أنهم يتحدثون عن الأضداد بما فيه استخفاف بالعقول وإلغاء للمبادئ والقيم وأحكام الشريعة ، فحينما يسأل أحدهم عن قبر من في هذا المكان ؟ فيأتيه الجواب : إن هذا القبر لسيدنا الصحابي حُجْر بن عدي رضي الله عنه وقد قتله سيدنا الصحابي معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه لرفضه البراءة من سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فتجد المغالطة الكبيرة في الجواب وقد أشاعوها بين الناس إلى يومنا هذا حيث يترضون على المؤمن الضحية المظلوم وهو (حجر) وفي الوقت نفسه يترضون على الطاغية المنافق والظالم الباغي الجلاد (معاوية) القاتل لـ(حجر) وغيره من الصحابة الأجلاء والتابعين الأولياء كما أنهم يترضون على الإمام الشرعي المفروض طاعته علي بن أبي طالب عليه السلام فخلطوا الأمور على الناس وأضاعوا الحق والباطل وساووا بينهم ولم يميزوا بين الظالم والمظلوم والمؤمن والمنافق والجلاد والضحية والإمام الشرعي والباغي عليه ، كما أنهم نشروا بين الناس معتقدات فاسدة تؤكد على أن الإنسان مُسَيَّرٌ ومسلوب الإرادة وما يحدث في عالمنا إنما هي إرادة إلهية ينبغي الخضوع والتسليم لها مهما كان شكلها ، وقد تفرع عن قولهم هذا بوجوب طاعة الأمير وإن كان ظالماً وقد جلدك بالسوط أو غضب مالك لأن هذا الحاكم مُقَدَّرٌ بإرادة إلهية لقيادة الأمة فإن عدل في

حُكْمه فَنِعَمَ وَإِنْ ظَلَمَ فَحَسَابُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَلَيْسَ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَنْتَفِضَ وَيَقُومَ عَلَيْهِ وَلِذَا فَإِنَّ اسْتِبْدَادَ وَطَغْيَانَ الْمُلُوكِ وَالْأَمْرَاءِ قَدَرْنَا وَلَا بَدَّ أَنْ نَرْضَى بِقَدَرْنَا ، إِضَافَةً إِلَى أَنَّ النَّاسَ يَنْبَغِي عَلَيْهِمْ أَنْ يَقْتَدُوا فِي صَلَاتِهِمْ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ لِحُثِّ النَّاسِ عَلَى حُضُورِ صَلَوَاتِ حُكَّامِهِمُ الْفُسَّاقِ وَالْفُجَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ ، فَسَلَبَتِ الدَّوْلَةُ الْأُمَوِيَّةُ بِحَسَبِ تَنْظِيرِهَا الْأَيْدِيُولُوجِي وَمَمَارِسَاتِهَا الْقَمْعِيَّةَ قَدْرَةَ الْإِنْسَانِ عَلَى التَّعْبِيرِ عَنْ رَأْيِهِ وَالْمَطَالِبَةَ بِمُحَقَّقِهِ وَمَمَارِسَةَ طُقُوسِهِ وَشَعَائِرِهِ وَمَا إِلَى ذَلِكَ ، كَمَا أَنَّهُمْ عَمَلُوا عَلَى سِيَاسَةِ الْغَايَةِ تُبَرِّرُ الْوَسِيلَةَ بِالرَّغْمِ مِنْ كَوْنِ غَايَاتِهِمْ دُنْيَوِيَّةً مُحَرَّمَةً وَقَدْرَةً وَكَذَا حَالِ وَسَائِلِهِمُ الشَّيْطَانِيَّةِ الَّتِي مِنْ جَمَلَتِهَا قَوْلُهُمْ (إِنَّ اللَّهَ جَنُودًا مِنْ عَسَلٍ) يَقْصِدُونَ مِنْ ذَلِكَ وَسِيلَةَ الْغَدْرِ حَيْثُ يَسْتَعْمَلُونَ السُّمَّ فِي اغْتِيَالِ خُصُومِهِمْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا دَسَّ مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ السُّمَّ لِلْإِمَامِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَيِّدِ شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَسَبَطَ رَسُولُ اللَّهِ وَرِيحَانَتَهُ مِنَ الدُّنْيَا ، وَقَدْ مَارَسَ الْأُمَوِيُّونَ بِحَقِّ خُصُومِهِمْ كَافَةَ الْوَسَائِلِ وَالسُّبُلِ الشَّيْطَانِيَّةِ لِتَسْقِيطِهِمْ وَتَشْوِيهِ سَمْعَتِهِمْ وَتَنْفِيرِ النَّاسِ عَنْهُمْ وَحُصَارِهِمْ وَمُضَادَّةِ حُقُوقِهِمْ وَحُرْيَاتِهِمْ وَجَعَلِهِمْ ضَمَنَ دَائِرَةِ الْمُنُوعَاتِ إِلَى دَرَجَةِ أَنَّ الْإِعْلَامَ الْأُمَوِيَّ صَارَ يَسْتَخْفِ بِعَقُولِ النَّاسِ فَيُرَوِّجُ بَيْنَهُمْ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي هُوَ إِمَامُ الْمُتَّقِينَ وَغَنِيٌّ عَنِ التَّعْرِيفِ ﴿لَا يُصَلِّي وَلَا يَصُومُ﴾ ﴿وَلَهُ طَمَعٌ بِالسُّلْطَانَةِ وَقَدْ شَارَكَ بِطَرِيقٍ أَوْ بآخِرٍ بِقَتْلِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ... إِيحَ ، وَقَدْ أَمَرُوا النَّاسَ أَفْرَادًا وَجَمَاعَاتٍ بِلَعْنِهِ وَسَبِّهِ وَاسْتَعْمَلُوا مِنْبِرَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي قَامَتْ أَعْوَادُهُ بِجِهَادِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَنْحَاءِ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِتَعْمِيمِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ وَالثَّقَافَةِ الْعَدَوَانِيَّةِ الْمَاحِقَةِ لِلدِّينِ وَإِكْرَاهِ النَّاسِ عَلَى لَعْنِهِ وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بَيْنَمَا أَشَاعُوا بَيْنَ النَّاسِ بِأَنَّ مَعَاوِيَةَ صَحَابِيٌّ

جليل وهو خال المؤمنين الذي كتب للوحي وقد دعا له رسول الله ﷺ بأن : لا أشبع الله بطنه ، وغيرها فيقبلون الحقائق بالكذب والتأويل ، والواقع أنّ معاوية من جملة المنافقين المحاربين للرسالة والرساليين ولم يُسلم إلا مُكرهاً في فتح مكة ليكون من الطلقاء ، هذا وقد دعا عليه رسول الله ﷺ ولم يدع له حتى صار يأكل مراراً ويمتلئ جوفه ولا يشبع ولا يهنئ بطعام وهو يتألم من ذلك حيث كُلت أضراسه من مضغ الطعام بأنواعه من دون فائدة ، كما وأخبر ﷺ بمخاطر ملك الأمويين وقد أسماه بالملك العضوض وأن بني أمية ينزون على منبره نزو القردة ويقتلون أبناءه والمؤمنين و... ، وهكذا الحال في كذبهم على أبي طالب مؤمن قريش رضوان الله عليه الذي دافع عن الرسالة والرسول والرساليين والذي لم يفصل الرسول ﷺ زوجته المسلمة عنه قط وهي فاطمة بنت أسد لأنها بحكم الشرع لا تبقى له زوجة لو كان مشركاً ، ولما مات حزن رسول الله ﷺ على فراقه حزناً شديداً وسمّى العام الذي توفي فيه أبو طالب وخديجة بنت خويلد رضوان الله عليهما بعام الحزن إضافة إلى القصائد الشعرية لأبي طالب بحق ابن أخيه محمد ﷺ كثيرة ودلالاتها واضحة على إسلامه وحسن إيمانه وكذا تشجيعه جعفر وعلي عليه السلام على الوقوف إلى جنب النبي ﷺ والدفاع عنه ، ولما توفي أبو طالب جاء النداء للرسول ﷺ بأن مات ناصرك فهاجر من مكة ، وهؤلاء يزعمون أنه رضوان الله عليه في ضحضاح من نار حيث أنه مات مشركاً في حين أن خبثهم وحقدهم وحسدتهم واستخفافهم بعقول الناس جعلهم يقبلون المعادلة ويقولون على أبي سفيان وهو والد معاوية أنه مسلم صحابي عادل من أهل الجنة بينما القاصي والداني يعلم أن أبا سفيان كافر منافق لم

يهدأ في حياته للحظة واحدة في محاربة الله ورسوله والمؤمنين بمختلف الأساليب الخبيثة والوسائل القذرة في مكة وخارجها ، ففي مكة آذى واعتدى على رسول الله ﷺ وأهان المسلمين وضربهم وعذبهم وقتل منهم جماعة وسرقهم وحاصرهم في شعب أبي طالب حتى مات الكثير منهم جوعاً وعطشاً... إلخ ، وفي المدينة بعد الهجرة حاربهم بجيوشه كما في معركة بدر وأحد والأحزاب وغيرها وكان آخر ما بيده حينما أفلس وتقهقر هو استعمال أسلوب النفاق بعد فتح مكة وقد دخل الإسلام عنوة مُكرهاً وأصبح من الطلقاء المنافقين ، ولما آلت حاكمية المسلمين إلى الأموي عثمان بن عفان فإن أبا سفيان دخل عليه يهئته ويوصيه بقوله: ﴿تلاقوها يا بني أمية تلاقف الكرة ، فوالذي يحلف به أبو سفيان لا جنة ولا نار﴾ ، أضف إلى ذلك أن التوجيه السياسي الأموي صار يحرف مصطلح أهل البيت في آية التطهير عن مصداقها الحقيقي فيقول على لسان عكرمة وأمثلة من المرتزقة الكذابين المنافقين : أنها نزلت في نساء النبي ﷺ أو عموم أقرباءه ، ثم جعلوا أنداداً لأهل البيت ﷺ من رجال الصحابة بل فضلّوهم عليهم في حين أن الثابت قطعاً أنه لا يقاس بأهل البيت أحد مهما علت منزلته ، كيف والحال أن هؤلاء الأنداد زعماء قد عُرف عنهم الجهل والطغيان وعبادة الأصنام وفعل القبائح والمنكرات ووقعوا بعد إسلامهم في العصيان والضلالة والردة ، وهكذا تنقلب الموازين ، وصارت الدولة الأموية تمارس الكذب والتضليل والتجهيل ونشر البدع وتحريف الحقائق والوقائع من أجل تعميم ثقافة أموية جاهلية بصياغة جديدة تُفكك الروابط العقدية والاجتماعية للأمة وتفصلها عن فكرها ومنهجها الأصيل وقادتها الرساليين ومقدساتها وتُصادر

حقوق الناس تحت ذرائع مختلفة ولدوافع سلطوية وعصبية وانتقامية ، فمارست الحروب الدموية وعمليات الاغتيال والإعدامات الظالمة وهتك الحرمات والمقدسات وتجهيل الناس وتضليلهم من أجل السلطة والمال والثأر من بدر وغيرها وما جرى عليهم نتيجة عدوانهم على الرسالة والرساليين ، وعمدوا إلى قتل خيرة صحابة رسول الله ﷺ في الحرب كعمار بن ياسر وأمثاله ، وبغير حرب كحجر بن عدي بن حاتم الطائي وعمرو بن الحمق الخزاعي وآخرين معهما وقد قال فقيه البصرة المشهور الحسن البصري في معاوية^(١) : ﴿أربع خصال كُنَّ في معاوية : لو لم تكن فيه إلا واحدة لكانت موبقة : إنتزائه على هذه الأمة بالسيف حتى أخذ الأمر من غير مشورة وفيهم بقايا الصحابة وذوو الفضيلة ، واستخلافه بعده ابنه سكيراً خميراً يلبس الحرير ويضرب بالطنابير ، وادعاؤه زياداً وقد قال رسول الله : (الولد للفراش وللعاهر الحجر) وقتله حجراً وأصحاب حجر ، فيا ويلا له من حجر وأصحاب حجر ، ويا ويلاه له من حجر وأصحاب حجر﴾ ، ومفاسد معاوية وحربه على الرسالة والرساليين كثيرة جداً حتى أنه كان يسأل عن أحكام الدين التي يعمل بها أمير المؤمنين وسيد الوصيين وسيرته الشريفة فيعمد إلى مخالفتها ببدعة يختلق لها الوضاعون المرتزقة أحاديث ينسبونها إلى رسول الله ﷺ أمثال أبي هريرة وعكرمة وسمرة بن جندب وكعب الأبحار اليهودي ووهب بن منبه وتميم الداري من النصارى وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وغيرهم ، ولذا حصل

١ - الكامل في التاريخ / لابن الأثير / ج ٣ ص ٤٨٧ ، تاريخ الأمم والملوك / للطبري / ج ٤ ص ٢٠٨ ، شرح نهج البلاغة / لابن أبي الحديد المعتزلي / ج ٢ ص ٢٦٢ . ينابيع المودة للقندوزي الحنفي ج ٢ ص ٢٨ .

تغيير للكثير من المعالم الاجتماعية والقيم الإسلامية والأحكام الشرعية في عصر الدولة الأموية كما أن معاوية بن أبي سفيان قد اتخذ له بطانة من أعداء الدين كعمرو بن العاص وزياد بن أبيه وأمثالهما وكان يستعين بالنصارى أيضاً على المؤمنين الذين لا يرضخون لحكمه وانحرافه حيث جعل من بطانته كاتبه سرجون الرومي المعروف بالخبث والدهاء ، وطيبه ابن أثال النصراني الذي استعمله معاوية في سمّ عبد الرحمن بن خالد بن الوليد المنافس لولده يزيد من بعده في الشام ، وشاعره الأخطل من نصارى تغلب والذي أراد منه معاوية أن يهجو الأنصار لأن أكثرهم كانوا أصحاب علي بن أبي طالب عليه السلام ، ولم يترك شاردة ولا واردة إلا استخدمها لتحقيق أهدافه المناوئة للإسلام ، ثم لما ولى بعده (يزيد) على الدولة أكمل سيرته حيث اشتهر بأنه كما في كتاب الأغاني^(١) : ﴿يزيد بن معاوية أول من سنّ الملاحى في الإسلام من الخلفاء ، وأوى المغنين ، وأظهر الفتك وشرب الخمر ، وكان ينادم عليها سرجون النصراني مولاه والأخطل (النصراني) وكان يأتيه سائب خاثر فيقيم عنده ، فيخلع عليه ويصله ، فغناه يوماً

يا للرجال لمظلوم بضاعته ❖ ببطن مكة نائي الأهل والنفر فأعترته أريحية ، فرقص حتى سقط ، ثم قال : اخلعوا عليه خلعا يغيب فيها حتى لا يرى منه شيء ، فطرحت عليه الثياب والجباب والمطارف والحز حتى غاب فيها﴾ .

فقام يزيد بن معاوية في السنة الأولى من حاكميته بأعظم جريمة في التاريخ بقطع الطريق عن سبط رسول الله ﷺ وريحانته وسيد

١ - كتاب الأغاني / أبو الفرج الأصفهاني / ج ١٧ . ص ١٩٧٠ في أخبار نبيه بن الحجاج ونسبه .

شباب أهل الجنة الحسين بن علي عليهما السلام وحصاره ومنع الماء عنه وعن عياله وأصحابه ولم يجعل له خيار إلا القتل إذا لم يُباع يزيد المنافق الفاسق والفاجر السفيف والطاغية الجاهلي وقد أبى مبايعته وانتهى الحال أن قام عشرات آلاف المقاتلين وهم جيش يزيد وتحت إمرة المنافق والفاسق الفاجر عبيد الله بن زياد وأشباهه كعمر بن سعد وشمر بن ذي الجوشن وآخرين بقتل الإمام الحسين عليه السلام وعياله من الأطفال والشباب وقتل أصحابه وحرق الخيام على النساء وباقي الأطفال وسيبهم وسلب أموالهم وما إلى ذلك في واقعة كربلاء سنة ٦١ هـ ، وجعل الأمويون يوم العاشر من محرم الحرام عيداً للفرح والسرور بمقتل سيد الشهداء عليه السلام وجعلوا صومه سنة للفرح باعتباره يوم نصر وظفر ، وقد سار يزيد على سيرة أبيه وجده ولكنه كشف عن نواياه أكثر وبشكل صريح حيث خاطب الإمام زين العابدين وزينب الحوراء في قصره بالشام بقوله : (الحمد لله الذي أكذب أحدوثكم) بمعنى أن ما جاء به جدكم محمد عليه السلام هو بدعة وأحدوثة لا واقع لها حتى أنه كان يستشهد بأبيات ابن الزبير فيقول :

لعبت هاشم بالملك فلا خبر جاء ولا وحي نزل

وفي السنة الثانية من حكمه استباح يزيد المدينة المنورة في واقعة الحرة المشهورة ثلاثة أيام لجنوده حيث هتك الأعراض وقتل الصحابة والتابعين وسلب الأموال وفعل بها كل المحرمات واعتدى على قبر رسول الله عليه السلام ، وفي السنة الثالثة ضرب الكعبة بالمنجنيق وحرق أستار الكعبة وهتك حرمتها وفعل ما فعل ، وهذه الجرأة العظيمة على المقدسات وهتك الأعراض وسفك الدماء ونشر البدع والأباطيل تأتي بدوافع عدوانية وإحاديية حيث لم يكن يؤمن بالله تعالى ولا بالدين

الإسلامي ولذا عمدَ إلى مواصلة نهج أبيه معاوية في تغيير معالم الأمة وحرف مسارها وولائها وقمع رجالها من أجل تحقيق أهدافهم الجاهلية ولكي تبقى الساحة لهم من دون منازع ، وبالتالي فإن حاكمية الأمة بيد هؤلاء الرجال وأمثالهم تؤثر على الواقع الديني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني و .. على الكثير من أبناء الأمة بشكل سلبي لأن الناس ولأسباب مختلفة يُصبحوا على دين ملوكهم حتى لو كان ذلك عن غير قناعة وإيمان فنشأت في أوساط المجتمع ممارسات تُعبر واقعاً عن وجود تناقضات انفعالية تظهر عليهم كالفرح والحزن والرضا والسخط والطيب والخبث وما إلى ذلك ، ولكن مع هذا فإن هذه الأفكار والأطروحات والمسلوكيات المعادية للدين وأبناءه تأخذ مرحلتها الزمنية حتى يأتي من يقوضها كلياً أو جزئياً لأن الأساس محفوظ في الأمة ولو عند نخبة منهم وهم أئمة أهل البيت عليهم السلام ومن تبعهم من المؤمنين المخلصين الذين يكونوا مناراً شامخاً يهتدي به الناس في كل زمان ومكان لأنهم الصراط المستقيم الذي عن طريقه يعبر الناس إلى خير الدنيا والآخرة ، وما دام الأساس محفوظاً في الأمة فإن السبيل المتعددة المتناثرة والمرتدة عن الواقع الإسلامي الأصيل تأخذ دورتها الارتدادية في مجال ذروتها حتى ينتهي أمرها إلى الضعف والسقوط ولكن تبقى لها آثار وخلايا تعيش مراحل السبات ولكنها تنشط للعمل حين يأتي ظرفها وموسمها أو تعلق هذه الأطروحات والمسلوكيات المنحرفة في أذهان الأجيال ليقتدي بها ويسلك دربها ويُجدد عهداً من نازعته نفسه على متابعة الشيطان وفعل الشرور ليتلائم ذلك مع ما يتصف به من خبث سريرة وانحراف وضلال ، وبهذا تبقى المجتمعات تعيش حالة الانقسام والنزاع والصراع

الداخلي في إطار المذهبية والطائفية والطبقية والسلطوية والحاكم والمحكوم إلى أن يأتي الفرج والخلص على يد المهدي الموعود عجل الله فرجه ، وبما أن الدول الفاسدة عبر التاريخ ترعى هذه الظاهرة الاجتماعية والسياسية المنحرفة في الأمة وتغذيها وتنعشها بوسائل متطورة تتناسب مع ظروف مرحلتهم والتي هي نتاج أفعال الضالين والمنافقين والمرتدين كانت في الوقت نفسه تبحث عن مخارج لتضليل الشعب عن ملاحظة انحرفه وفساده وتناقضاته ولإشغاله عما يمكن أن يدور في خلد من ردود أفعال اتجاه مظالم الحاكم ولكن تبقى هذه المخارج وهمية ووقتية لأن الحكومات الظالمة لا تؤمن ولا تريد المعالجة بالطرق العلمية والصحية الشرعية لأن فاقده الشيء لا يعطيه باعتبارها ذات طبيعة مريضة وعدوانية فتكون فاقدة لهذا العلاج إلا أنها تبحث عن وسائل لتأجيل هذه الصراعات الداخلية وامتصاص غضب الجماهير المعارضة لها بالقدر الممكن وكان من أهم تلك الوسائل هي إيجاد عدو مشترك لهم يُبيح لهم على أقل التقادير إكراه الناس للاشتراك في محاربتة كما فعلوا في عمليات الغزو الأموي القبلي الجاهلي فقد استخدموا عنوان (الفتوح) واستغلوه أسوء استغلال لإشغال الشعب عن مفاسد الحاكم الداخلية ونظامه الفاسد بجهة خارجية تُعلن فيها عن غنائم كثيرة لترغيب الناس إليها وكذا دعوتهم إلى الإسلام على حدّ زعمهم لتتوحد الأمة في صراعها نحو الخارج وتنشغل عن الصراع الداخلي في حين أنه لم يقصد فيها الدعوة إلى الله تعالى بما يتضمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإصلاح الشعوب واستعادة حريتها وكرامتها وتصحيح مسار توجهها الديني والأخلاقي بل كانت الدعوة إلى السلطان الأموي لاستعباد الشعوب ونهب

خيراتها وتوسيع حدود المملكة الأموية والتخلص من الضغط الشعبي الداخلي بإرسال الناس إلى خارج الحدود ولإشباع غرائز الأمويين الجاهلية البدوية التي قامت على الغزو والظلم والعدوان والنهب والسلب والتسلط بالقهر والغلبة والحيلة ... إلخ ، وحينما يتم الغزو ويتحقق النصر فإنهم يأتون بالغنائم ويكون في ضمنها رجال ونساء وأطفال قد وقعوا في الأسر وطُبقت عليهم قوانين الرق والعبودية (إماء وعبيد) وفق نظام هذه المملكة ويتصرفون بهم من دون مراعاة ضوابط شرعية وإنسانية وتعليمية وتربوية وحينئذ يتم إدخال هؤلاء إلى البلاد ليشكلوا أشبه ما يكون بمحاضنة لفايروسات وميكروبات معدية تنقل تجاربها الفاشلة وقيمها المنحرفة ومفاسدها المتنوعة وثقافتها المختلفة وأحقادها على أمة الإسلام التي استرقتهم وجردتهم عن حريتهم وسلبت ممتلكاتهم واستعبدتهم مع نساءهم وأساءت معاملتهم في التقييم والعطاء وفق دوافع قومية وطبقية وغيرها مما أحدث انفلاتاً واضحاً في الضبط الاجتماعي ، وبوجود هؤلاء بشكل كثير فإنه حتماً تتأصل في مجتمعنا عادات وأعراف وقيم غريبة عن واقع المسلمين تُضاف إلى ما يكتسبوه من واقع الأمويين المتمسكين بقيم الجاهلية ومعتقداتها وما يعلق في أذهانهم عن الإسلام ورموزه بتغذية أموية ، ومن خلال ذلك كلّه مع تأثيرات السلطة الحاكمة تتغلغل المعتقدات الفاسدة لتختلط مع المعتقدات الإسلامية لتنشأ في مجتمعنا مبادئ وقيم وعادات هجينة تخرج لنا بمحصيلة مشوهة يكون نتاجها تعدد الفرق العقديّة والحركات السياسية والتكتلات الطبقية والاجتماعية إلى عشرات الفرق والنظريات التي تقول بالتناسخ والحلول والجبر والتفويض والإرجاء والتجسيم والتشبيه والذهبية والزندقة والغلو وتقديس ما ليس بمقدس

وتوهين ما هو مقدس وما إلى ذلك من زرع الشبهات والتشكيكات والطعون وغيرها ، كما وتتعدد النظريات السياسية في الحكم إلى نظرية الاستبداد وأن الحاكم ممثل الله في أرضه فلا يحق لأحد منازعته ومناهضته حتى لو كان ظالماً ، وإلى نظام الملكية الوراثية الأموية المأخوذة عن نظم القياصرة والأكاسرة ، وإلى نظام الشورى القاصر بطبيعته مبدأً وحدوداً والفاقد تطبيقاً والذي هو مجرد دعوى لم نجد له تطبيقاً على أرض الواقع في جميع الأنظمة الرجعية المستبدة منذ يوم السقيفة وما تبعها واعتمد منهاجها كالدولة الأموية والعباسية والعثمانية ، وأما الجانب الاقتصادي والتفاوت الطبقي فوجد طبقة أغنياء السلطة الذين يؤمنون بحقهم اللامتناهي بالملكية ولا يجدون لأحد حقاً عليهم في أموالهم فلا يؤدون حق الله والفقراء بل يسعون جاهدين إلى فرض الضرائب لامتناع دماء الناس وإفقارهم وتكون الأموال دولاً بينهم وبين أتباعهم الذين باعوا دينهم لحكامهم وبرغم كل هذا الفعل الشنيع إلا أنهم يشيعون أن هذه الأموال هي لله تعالى ونحن أمناء عليها فلا نفرط فيها كيفما نشاء ويبقى الفقير لا حول له ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ويشكو أمره إلى الله تعالى من دجل هؤلاء وافترائهم على الناس بكل وقاحة ، بينما الناس يعلمون ما يجري في قصور الحكام (الخلفاء) والأمراء من اللهو والمجون والإسراف والتبذير والعطاء الكثير لرعاياهم وللشعراء والمغنين والراقصات ومن يدخل عليهم السرور بألعاب بهلوانية ونكات مضحكة وغيرها... ، كما ونجد طبقة المحرومين المستضعفين الذين يخشون المطالبة بحقوقهم المشروعة خشية أن يتهموا بالمعارضة والتآمر فيؤدي بهم الحال إلى التهجير أو الحبس أو القتل فيصبرون على الظلم ويكبتون ذلك في أنفسهم إلى

حين يأتيهم الفرج والطبقة الثالثة هي الطبقة المؤمنة والمتوسطة ولكنها صغيرة تعتمد الإسلام لها منهجاً ودستوراً فتؤدي ما عليها من حقوق لأداء الواجب وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي بحسب قدرتها ولا يكفي هذا جميع الناس ، فيبقى الناس في تفاوت طبقي كبير ، ولذا كان من جملة أسباب إفقار الأمة هو حصارها لكي تستجيب إلى إرادة حكامها الطغاة لتخرج معهم إلى قتال المعارضين من المسلمين الثائرين وإلى غزو بلاد الكفر أيضاً باعتبار أنها وسيلة لاستنزاقهم وإنعاش الحياة الاقتصادية للمقاتلين من خلال السيطرة على الأراضي الشاسعة والعامرة والاستفادة من خيراتها وسلب الأموال واسترقاق البشر وجعلهم خدماً ووسائل متعة ويداً عاملة وحنوداً وشرطة ، ولكن المستفيد الأول في واقع الأمر هو الحاكم وزبائنته والفاضل يُقسّم بين المقاتلين ، ولذا تجد غالبية الناس في مجتمعاتنا ملتفة حول الحاكم وإن كان طاغياً فيتزلفوا إليه ولو بظلم الآخرين كالوشاية بأقربائهم وأصدقائهم وعلمائهم لتصور هؤلاء أن الحاكم هو مصدر الرزق والخير والأمان والاستقرار لينعموا في ظله ولو على حساب ظلم المؤمنين العدول ، وأمّا الجانب الديني لدى الكثير من العبيد والإماء في عصر الدولة الأموية فهو ضعيف جداً لأنه ما جاء بالإكراه لا ينطبع في القلب ولا تستسيغه القلوب والعقول ولذا كانت التطبيقات ضعيفة في جهة الأحكام الدينية إضافة إلى انحسار المعارف الدينية على أمور بسيطة جداً مما يُعد تخلفاً في عالم المعرفة وهذا ما دعا إلى حصول الردة أو المشاكل الداخلية أو الفساد أو سهولة التضليل والتجهيل لقلّة معلومات هؤلاء الناس عن الإسلام الصحيح لأنهم تلقوا الإسلام الأموي وتربوا عليه فلا يعرفوا شيئاً عن أولياء الله الصالحين وعن أئمة

الهدى مما جعلهم ينخرطوا في محاربة أئمة أهل البيت عليهم السلام والصالحين بشتى الوسائل ولا يُبالون ، فقد استخدموا هؤلاء في تجنيدهم على أنهم مسلمون وهم من قوميات أعجمية شتى ولا يفقهون من الإسلام شيئاً فاستخدموهم لمآرب السلطان الشيطانية لتنفيذ مخططات ضد الإسلام ومنهجه العادل ، فكانت الفتوحات تعتمد الإسلام الكمي وليس النوعي ، والإسلام الهامشي السطحي وليس الجوهري والبلاد سعة أراضيها وخيراتها وليس دعوة ساكنيها حقيقة إلى الإسلام والإيمان والولاء الصادق للحق والعدل ، ولذا حصل الاختلاط السلبي بين الأقوام والأمم مما نقل قيماً وأعرافاً وعادات ونفسيات وطبائع مختلفة ومتلونة أثرت على الواقع الاجتماعي لدى المسلمين لأنها لم تُبنى الفتوحات على واقع علمي رصين ولا على عدالة اجتماعية ولا على إسلام أصيل فتشوهت الحقائق وزُيِّفت المفاهيم واختلطت القيم وأصبحت النظرة المادية طاغية والإنسان غنيمة مادية وليس ما وراء ذلك مطلوباً كتعليم المسؤولين الشرعية والأخلاقية والقيم الاجتماعية ، وهكذا تردى الواقع الاجتماعي وانتعش الواقع المادي واستعاضوا بالفوضى عن النظام في تقنين حركة الفتوحات وأهدافها ورسم خارطة طريق مستقبلية لأبنائها ، فصار العبيد والإماء أبناء الدولة تتصرف فيهم كيفما تشاء وغالباً ما تجعلهم قبلة موقوتة لتحطيم كرامة أبناء البلد الأحرار وأدوات لقمع الشعوب ومادة لإشاعة جانب الرذيلة والانحلال الخلقي ، لأن الغريب وخصوصاً العبيد لا يُبالون لأحد بقدر ما يلتزمون لتنفيذ مطالب أسيادهم من الحكام فيكونوا يدهم الضاربة ، ولأنهم غالباً ما يشعرون بالنقص والظلم والحقارة فيستعوضون عن ذلك بإشباع غرائزهم

الغضبية من خلال القمع والانتقام لأجل شفاء صدورهم الحاقدة التي لا تنسى ولم يطفى غضبها نتيجة أسرهم واستعبادهم وإذلالهم وسرقتهم واستحلال نسائهم كإماء وجواري ، فينشأ لذلك واقع اجتماعي هجين مزري يتوافق وأخلاقيات وتطلعات حكام الدولة الأموية وسياستهم الدموية وأعرافهم وأحقادهم الجاهلية ، وهذا الاختلاط الفوضوي أثر أيضاً على اللسان العربي الفصيح .

المعارضة للسلطان الجائر

وفي مقابل ما يفعله الأمويون وأمثالهم نجد أن الأرض لا تخلوا من حجة لله تعالى تمثل واقعاً إرادته على أرضه وهذا التمثيل لا ينطبق حقيقة إلا على جهة عالمة عادلة تقية طاهرة وهذا الوصف المتكامل لا يتصف به قطعاً إلا أئمة أهل البيت عليهم السلام كما هو ثابت بالنص والوجدان ، فهم حفظة الدين وحماته والنور الذي يستضيء به المؤمنون والحجة البالغة على الخلق أجمعين ، ولذا نجد التفاف النخبة المؤمنة الصالحة حولهم يستفيدون من وصاياهم وإرشادهم ويأخذون عنهم معالم الإسلام الأصيل ويتعرفون على الواقع الشرعي المطلوب في العبادات والمعاملات والنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وما إلى ذلك فنشأت طبقة متميزة في المجتمع الإسلامي لا ترتبط بسلاطين الظلم والجور ولا تخضع لإرادتهم بل تعقد الولاء والطاعة لأئمة الحق والعدل المعصومين عليهم السلام ، فقد عرف عن (الشيعة) في تاريخ الإسلام بالحركة والنشاط الدائم ومقاومة الطغيان والاستبداد والانحراف في أجهزة الحكم ، ولهذا الأمر كانت السلطات تلاحقهم في كل مكان ، وتراقب حركاتهم ومكانهم أشد المراقبة.

ولذا صار المجتمع يعيش حالة التنافر الفكري والتنافر الولائي والتنافر الاجتماعي ، حيث كان أهل البيت عليهم السلام يوصون أتباعهم دائماً ومن دون تردد أو خوف وبضرس قاطع بعدم الركون

إلى الظالمين والتجنب من إعانتهم والعيش في كنفهم لأن في ذلك إعانة على الإثم والعدوان وبالتالي تمكينهم من القضاء على الرسالة والرساليين وهذا لا يجوز قطعاً بضرورة الدين والعقل القطعي ، فقد روى أبو بصير عن الإمام الباقر عليه السلام فقال ^(١): سألت أبا جعفر عليه السلام عن أعمالهم فقال لي : يا أبا محمد لا ولا مدة قلم إن أحدهم لا يصيب من دنياهم شيئاً إلا أصابوا من دينه مثله .

وعن علي بن أبي حمزة قال ^(٢): كان لي صديق من كتاب بني أمية فقال لي: استأذن لي عن أبي عبد الله عليه السلام فاستأذنت له عليه فأذن له فلما أن دخل سلم وجلس ثم قال: جعلت فداك إني كنت في ديوان هؤلاء القوم فأصبت من دنياهم ما لا كثيرا وأغمضت في مطالبه؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: لولا أن بني أمية وجدوا من يكتب لهم ويجبى لهم الفيء ويقاتل عنهم ويشهد جماعتهم لما سلبونا حقنا ولو تركهم الناس وما في أيديهم ما وجدوا شيئاً إلا ما وقع في أيديهم، قال: فقال الفتى: جعلت فداك فهل لي مخرج منه؟ قال : إن قلت لك تفعل؟ قال : أفعل، قال له : فاخرج من جميع ما اكتسبت في ديوانهم فمن عرفت منهم رددت عليه ماله ومن لم تعرف تصدقت به وأنا أضمن لك على الله عز وجل الجنة.

بل حتى في أمر القضاء لا يجوز الرجوع إلى السلطان الظالم وقاضيه ولو كان في أمر حق وعدل كما هو معلوم عن أهل بيت النبوة

١ - فروع الكافي للشيخ الكليني ج ٥ ص ١٠٧ / باب عمل السلطان وجوائزهم / حديث رقم ٥ .

٢ - فروع الكافي للشيخ الكليني ج ٥ ص ١٠٦ / باب عمل السلطان وجوائزهم / حديث رقم ٤ .

صلوات الله عليهم أجمعين كما في مقبولة عمر بن حنظلة^(١) : ﴿قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاة أيحل ذلك: قال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت. وما يحكم له، فإنما يأخذ سحتا وإن كان حقا ثابتا له. لأنه أخذه بحكم الطاغوت، وما أمر الله أن يكفر به، قال تعالى ((يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به)) ، قلت : فكيف يصنعان؟ قال ينظران من كان منكم، ممن روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكما فإني قد جعلته حاكما فإذا حكم بحكمنا. فلم يقبل منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا رد. والراد علينا راد على الله. وهو على حد الشرك بالله ﷺ .

وحكي أنه سئل بعض الأكابر ، وقيل له ^(٢) : ﴿إني رجل خياط أخطي للسلطان ثيابه ، فهل تراني داخلاً بذلك في أعوانه ، فقال له : المعين لهم من يبيعك الإبر والخيوط ، وأما أنت فمن الظلمة أنفسهم ﷺ .

وهكذا كانت حركة المعارضة الشريفة عبر التاريخ وما زالت لا يؤمنون بالسلطان الظالم ولا يمنحونه شرعية للعمل ولا يجاملونه على حساب الحق والعدل بل يأمره بالمعروف وينهوه عن المنكر وينصحوه ما وجدوا إلى ذلك سبيلا ، فهم في جهاد متواصل لأن الحكومات المتعاقبة وإن تغيرت فيها الوجوه والعناوين إلا أن طباعها واحدة في توريث الحكم والفساد والاستبداد واستعباد الشعب وتمزيقه ونهب خيراته ومحاربة من لا ينضوي تحت لواء الحاكم تحت شعار إذا لم تكن

١ - الوسائل/ حديث باب ١ من أبواب صفات القاضي / حديث ١١ كتاب القضاء.

٢ - كتاب المكاسب للشيخ الأنصاري ج ١ ص ٤٩ المسألة الثالثة من القسم الثاني.

معي فأنت ضديّ حتى ساد طابع الحاكم الناجح عند الشعوب بهذه الصفات إضافة إلى إيمانهم بأنه لا بد أن يكون الحاكم ممن يسير على منهج رموز أهل السنّة والجماعة وكأنّ الحكم أصبح حقاً خاصاً بهم موروثاً لا يقبل التغيير والتبديل ، ولذا فكما كانت الفلته في السقيفة بعد وفاة رسول الله ﷺ قد ولّدت لهم حاكماً من غير مشورة ولا روية مع رفض عموم الصحابة وأهل البيت عليهم السلام لهذه الحاكمة إلا أن أتباعهم قد اعتبروا هذه الفلته والانقلاب عملاً مشروعاً في الحكم والحاكمة وهكذا كان الحال في الحاكم الثاني والثالث بلا شورى ولا رضا الناس وكذلك الملك العضوض للدولة الأموية وكذا العباسية والعثمانية فهم جميعاً على خط واحد ومنهجية عمل معلومة في أيديولوجيتها وتطبيقاتها وفي تحديد أتباعها ومعارضتها وطرق التعامل معهم كما هو ثابت ومعلوم قطعاً في الكتب المعتمدة عند المسلمين .

التقية اسلوب حركي للتخلص من الظالم

وفي الوقت الذي يمنح أهل البيت عليه السلام شيعتهم من الركون إلى الظالمين استناداً إلى الأمر الإلهي كان لابد أن يبينوا لهم المخرج الشرعي للتخلص من ظلم السلاطين المستبدين وعملائهم من الجواسيس والحاquدين الذين كانوا يتبعون الشيعة في آرائهم ومواقفهم وتحركاتهم وسكناتهم وعلاقاتهم وأعمالهم وينقلون ذلك إلى السلطان وأجهزته الأمنية القمعية ليُمارسوا الضغط عليهم والحبس والتهجير والقتل والصلب ومصادرة حقوقهم وأموالهم المنقولة وغير المنقولة وهدم دورهم وحرقتها وغير ذلك ما لم يرضخوا لإرادة الظالم والركون إليه ، ولذا أوصى أهل البيت عليه السلام أتباعهم أن يُمارسوا العمل بالتقية أي اتخاذ ما يقي من شر العدو دون نفاق أو رضاً بالباطل ، فأصبحت الثقافة الشيعية في المعارضة والمقاومة والتقية ذات طبيعة واضحة المعالم والأهداف لكل حُرِّ في العالم ممن يقرأ بوعي وينطق بصدق لكونها مسلكية تعارض الأنظمة الطاغوتية المستبدة في العالم والتي كان منها الحكم الأموي العضوض وكذا العباسي وأمثالهما ، وهذا الأسلوب الحركي للشيعة منذ ولادتهم وإلى يومنا هذا إنما تستند في مشروعية عملها إلى الكتاب والسنة والعقل وهدى أهل البيت عليه السلام وهي بذلك تُدافع عن الحقوق العامة والخاصة ، ورغم كل المضاعف والمصائب التي كانت تُعانيتها المعارضة في ممارسة حرياتنا وبناء علاقاتنا

ومتابعة حقوقها والاتصال بقادتها وإقامة شعائرها إلا أنها كانت تسلك غالباً في مسيرتها وحركتها طرقاتاً للخلاص من شرور السلاطين المستبدين وأتباعهم أو التخفيف من شدة ظلمهم وعدوانهم من خلال ممارسة المبدأ القرآني وهو التقية الذي هو مبدأ فطري في الإنسان وسيرة عقلانية لتجنب ضرر الأعداء مهما كانت هويتهم اسلامية أو نصرانية أو يهودية أو ... كما في قوله تعالى ^(١): ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ ، وقوله تعالى ^(٢): ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ، وقصة ذلك معلومة في الصحابي الجليل عمار بن ياسر .

وقوله تعالى ^(٣): ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ .

والروايات في مشروعية التقية بل في وجوبها كثيرة جداً والسيرة القائمة لدى عموم الناس من المسلمين وغيرهم شاهد صريح على أنها أمر فطري في الإنسان وسيرة عقلانية يتقي بها خطر الظالمين والمعتدين ودعاة الفتنة من الجهلة والحاقدين سواء كانوا مسلمين ظالمين أو منافقين أو كافرين ولا يختص بفئة منهم دون فئة حيث لا يوجد دليل

١ - آل عمران / ٢٨ .

٢ - النحل / ١٠٦ .

٣ - غافر / ٢٨ .

على التخصيص أو التقييد ، فقد روى الأسود بن يزيد، عن عائشة قالت ^(١): سألت النبي ﷺ عن الجدرِ أمن البيت هو؟ قال: (نعم). قلت : فما بالهم لم يدخلوه في البيت ؟ قال : (إن قومك قصرت بهم النفقة) . قلت : فما شأن بابه مرتفعاً ؟ قال : (فعل ذلك قومك ليدخلوا من شأؤوا ويمنعوا من شأؤوا، لولا أن قومك حديث عهد بالجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم ، أن أدخل الجدر في البيت ، وأن ألصق بابه في الأرض).

وأيضاً ذكر البخاري في صحيحه ^(٢) قول الله تعالى ^(٣): {إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم}.

وقال ^(٤): {إلا أن تتقوا منهم تقاة} ، وهي تقيّة.

وقال ^(٥): {إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض - إلى قوله - عفواً غفوراً}.

وقال ^(٦): {والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك ولياً واجعل لنا من لدنك نصيراً}.

١ - صحيح البخاري / ج ٤ / ص ٢٤٦ / باب ٩-٣ - ما يجوز من اللؤ ، رقم الحديث ٦٨١٦.

٢ - صحيح البخاري ج ٤ ص ٢٢١ / كتاب الإكراه / ٩٣-٢ .

٣ - النحل: ١٠٦ .

٤ - آل عمران : ٢٨ .

٥ - النساء: ٩٧ - ٩٩ .

٦ - النساء : ٧٥ .

فَعَدَرَ اللهُ الْمُسْتَضْعَفِينَ الَّذِينَ لَا يَمْتَنِعُونَ مِنْ تَرْكِ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ ،
وَالْمُكْرَهَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَضْعَفًا ، غَيْرَ مَمْتَنِعٍ مِنْ فِعْلِ مَا أَمَرَ بِهِ . وَقَالَ
الْحَسَنُ : التَّقِيَّةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) انتهى حديث البخاري .

وقال شارح كتاب صحيح البخاري الدكتور مصطفى ديب بغا :
(التقية) أي اتخاذ ما يقي من شر العدو دون نفاق أو رضاً بالباطل .
(إلى يوم القيامة) أي مشروعة دوماً وليست مختصة بعهد رسول الله
ﷺ . انتهى كلام الشارح .

واخرج البخاري أيضاً في صحيحه عن أبي الدرداء^(١) : ﴿ إِنَّا
لَنَكْشِرُ فِي وُجُوهِ أَقْوَامٍ ، وَإِنْ قُلُوبُنَا لَتَلْعَنُهُمْ ﴾ .

والكشر : هو ظهور الأسنان للضحك ، وكاشره : إذا ضحك في
وجهه وباسطه ، والاسم الكشرة ، كما ذكره ابن الأثير^(٢) ، وكذا ابن
حجر العسقلاني^(٣) ، واخرج البخاري أيضاً في صحيحه عن أبي
هريرة قال^(٤) : ﴿ حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَاءَيْنِ ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا
فَبَشْتُهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَشْتُهُ قَطَعَ هَذَا الْبَلْعُومُ ﴾ .

إذن أبو هريرة لم ييثر هذا الوعاء خشية قطع البلعوم وقد كان
يتقي من الظالمين المتلبسين بلباس الدين والخلافة .

وقد ذكر محمد بن نصر المروزي أن إسحاق بن راهويه (وهو
شيخ البخاري) كان يقول^(٥) : ﴿ مِنْ بَلَّغَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ يَقْرُ

١ - صحيح البخاري : ج ٨ ص ٣٨ باب الْمُدَارَاةِ مَعَ النَّاسِ .

٢ - النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ج ١ ص ١٧٦ .

٣ - مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري للعسقلاني ص ١٧٤ .

٤ - صحيح البخاري ج ١ ص ٤١ باب حفظ العلم .

٥ - الإحكام في أصول الأحكام للآمدي : ج ١ ص ٨٩ .

بصحته ثم رده بغير تقيّة فهو كافر* .

إذن يُمكن ردّ خبر رسول الله ﷺ وإن كان صحيحاً من أجل التقيّة وفق هذا المبني ، وعلى هذا الأساس نجد الكثير من علماء السنّة ممن يعيشون تحت رعاية السلطان الجائر يُنكرون أحاديثاً متواترة ومستفيضة عن رسول الله ﷺ بشأن أهل البيت عليهم السلام التي تُبين فضائلهم ومناقبهم ومنازلهم في الدنيا والآخرة خوفاً من السلطان الأموي والعبّاسي والأيوبي والعثماني والوهابي والصدّامي وأمثالهم إن كُنّا نحسن الظن بهؤلاء العلماء ونقول أنّهم يستعملون التقيّة في نفيهم الأخبار المتواترة والمستفيضة في كتبهم إن لم يكونوا فعلاً من أهل النصب .

وما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ^(١) : حدثنا مروان عن عوف عن الحسن قال : التقيّة جائزة للمؤمن إلى يوم القيامة إلا أنه كان لا يجعل في القتل تقيّة .
وما نقله الحارث بن سويد عن عبد الله قال ^(٢) : ما من كلام أتكلم به بين يدي سلطان يدرأ عني به ما بين سوط إلى سوطين إلا كنت متكلماً به .
وما نقله عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة قال ^(٣) : دخل ابن مسعود وحذيفة على عثمان ، فقال عثمان لحذيفة : بلغني أنك قلت كذا وكذا ؟ قال : لا والله ما قلته ، فلما خرج قال له عبد الله : ما لك فلم تقوله ما سمعتك تقول ؟ قال : إني أشتري ديني بعضه ببعض مخافة أن يذهب كله .

١ - المصنف لابن أبي شيبة الكوفي ج ٧ ص : ٦٤٣ / حديث ٧ .

٢ - المصنف لابن أبي شيبة الكوفي ج ٧ ص ٦٤٣ حديث ١١ .

٣ - المصنف لابن أبي شيبة الكوفي ج ٧ ص ٦٤٣ حديث رقم ١٥ .

وذكر السرخسي في مبسوطه ^(١) : عن الحسن البصري : التقية جائزة للمؤمن إلى يوم القيامة الا انه كان لا يجعل في القتل تقية وبه نأخذ والتقية أن يقى نفسه من العقوبة بما ظهره وإن كان يضر خلافه وقد كان بعض الناس يأبى ذلك ويقول إنه من النفاق والصحيح أن ذلك جائز لقوله تعالى : الا أن تتقوا منهم تقاة ، وإجراء كلمة الشرك على اللسان مكرها مع طمأنينة القلب بالايان من باب التقية وقد بينا أن رسول الله ﷺ رخص فيه لعمار بن ياسر .
 . *جاءه*

وذكر النووي جواز التقية في الأصول والفروع ^(٢) ويستشهد بقول القرطبي : فلما سمح الله عزوجل بالكفر به لمن أكره وهو أصل الشريعة ولم يؤاخذ به حمل عليه أهل العلم فروع الشريعة كلها، فإذا وقع الاكراه عليها لم يؤاخذ به ولم يترتب عليه حكم، وبه جاء الاثر المشهور عن النبي ﷺ " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " .

وهذه المواقف في التقية يتخذها المسلمون اتجاه الظالمين من الكافرين والمسلمين كما في كثير من مواقف الصحابة والتابعين وإلى يومنا هذا من دون فرق بينهما في ذلك .

إضافة إلى ما ذكرنا نجد أن فقه الشافعي في بغداد أيام الدولة العباسية كان الغالب عليه هو الفتوى تقية نتيجة الضغوط السياسية حتى لما خرج إلى مصر وتحرر من قيود وضغط السلطة ثبت رأيه الثاني أي اعتمد فتاوى مصر وقد أعرض عن الرأي الأول ، وهكذا الحال بالنسبة إلى أحمد بن حنبل حيث مارس التقية في فتياه كما هو معروف

١ - المبسوط شمس الدين السرخسي ج ٢٤ ص ٤٥ .

٢ - المجموع للنووي ج ١٨ ص ٨ : مسألة في اليمين : قال القرطبي .

حينما اضطهد وحبس ثم عدل عن ذلك إلى الرأي الجديد فصار يُعرف عنه رأيان القديم والجديد .

ولم يخرج أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام في التقية عن هذه المسلكية مما ورد في صحاح المسلمين كما ذكرنا ، ولكن القوم يُيحدون التقية لأنفسهم ويستعملوها في كثير من المواطن بينما تجدهم في أدبياتهم يُحرّمونها على الشيعة وينكرون عليهم استعمالها ويصفون هذا الفعل بأبشع الأوصاف لأن الشيعة من خلال التقية يُمكن أن يتخلصوا من حُكام المخالفين الطغاة الظالمين عبر التاريخ والذين استعملوا مصطلح الخلافة للتلبس بلباس الشرعية زوراً وبهتاناً ولتضليل الناس واستضعافهم و صيرورة كُل مَنْ يُعارض أو يخرج على الخليفة المزعوم مارقاً عن الدين وداعياً للفتنة ومنقلباً على النظام فيستحق أشد العقوبات ، وقد ظهرت التقية عند الشيعة أكثر من غيرهم باعتبار كونهم الجهة المظلومة والمستضعفة والمستهدفة لكونها المعارضة لسلاطين الجور من بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى يومنا هذا ، بينما تجد أن الحاكم والسلطان غالباً ما يكون من أهل الخلاف أو ممن يتوافق معهم لأسباب سياسية ومصالحية وانسجام في الرؤى والتمنيات ، وبالرغم من ذلك تجد أن المخالفين يسيرون على خطى السلطان والحاكم ولو كان ظالماً جائراً مستبداً مرتكباً للكبائر منحرفاً عن الدين ، وهذه المسلكية لا يخلو الحال فيها عن أمرين وهما :

الأمر الأول :

دعوى أن الحاكم وإن كان بهذه المواصفات المذكورة لا يجوز الخروج عليه لأنه ولي أمر المسلمين وحينئذٍ تجب طاعته عندهم وهذا

مبدأ يستندون إليه عن قناعة وتسليم به ، ولذا يعمد المرتزقة من وعاظ السلاطين والقضاة وأتباعهم إلى قلب الحقائق والوقائع فيجعلون منكر الحاكم معروفاً وبالتأويل الباطل والتحريف المنهج حتى يصبح المظلوم المستضعف ظالماً ومعتدياً وخارجاً على إمام زمانه ، ويكتب ويؤرخ كُتَاب الديوان الملكي الأكاذيب وتُنشر على أنها كتب رسمية بعد أن تخضع للرقابة والسلامة الفكرية وبالتالي تعتمد أجيالهم على أنها وثائق تاريخية !!! ، وهذا الأمر فيه خروج سافر على قوانين العدالة الإلهية في التعامل مع الظالمين والفاستقين والمنحرفين والمنافقين مما أثبتته الكتاب والسنة إضافة إلى التعدي على الناس ومصادرة حقوقهم

الأمر الثاني :

يتعامل قسم من أبناء المذهب السني مع هؤلاء السلاطين بدافع التقية وإن لم يُصرِّحوا بذلك لأنهم يُدركوا أن منهج هؤلاء الحكام وسيرتهم تتعارض مع واقع القرآن الكريم وصریح السنة الثابتة والعقل القطعي ولكنهم في الواقع لا يجرؤون على مخالفتهم ولا يمتنعون عنهم وعن تلبية مطالبهم فيتقونهم سراً !!! ولكن يتذرعوا ظاهراً بأنهم يتعبدوا بطاعة هؤلاء السلاطين استناداً للنصوص الأموية المبتوثة في صحاحهم التي يتخذونها ذريعة وهمية لإرضاء النفس وتوفير قناعة ولو كانت مزيفة ولكنهم بهذا التصرف يُشيعوا بين الناس هذه المفاهيم الأموية المغلوطة والضالة ويمنحوها صفة شرعية في العمل فيتم بذلك تضليل الناس وتجهيلهم وهذا إنما يكون من تلبس إبليس لأنهم من حيث يشعرون أو لا يشعرون يقعون في فخ الشيطان وأمانيه ، وهذا التصرف مخالف لواقع التقية المشروعة التي هي حركة يتجنب فيها

المظلوم والمستضعف شر الأعداء من دون نفاق أو رضا بالباطل مفهوماً أو عملاً ، وقد شهدت سيرة أهل السنة عبر التاريخ وإلى يومنا هذا التعامل مع الخلفاء والسلاطين والملوك والرؤساء باستثناء جماعات غير متدينة من أبناء السنة قد تكون شيوعية أو علمانية أو ليبرالية لا تؤمن بالتراث الأموي بنحو تفصيلي ولا تخضع بشكل كامل لولاية الحكام المستبدين ولكنهم يمارسون التقية أيضاً بدافع فطري وكسيرة عقلانية في حركتهم ولو بنسب متفاوتة وبأساليب متنوعة لشدة ما يلحقهم من تبعات وأضرار مادية ومعنوية لأن المطالبة بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وحاكمة الشعب والحرية وغيرها بحسب منظور وحدود كل جماعة يُعد جريمة في عرف القانون لدى هذه الحكاميات فتأمل ، وأما ما يُعرف اليوم بالحركات الإسلامية من أخوان المسلمين والسلفيين وغيرهم فممارسة الكثير منهم للتقية اتجاه ملوكهم ورؤسائهم والدوائر الأمنية أشهر من نار على علم ولذا لا يكابر أحدٌ ولا يخبأ وراء إصبعه فيتنكر لاستعماله التقية اتجاه ضغوط وممارسات الحكومات عليهم فيرفضوا الاعتراف بممارستهم للتقية ويطعنوا بها إعلامياً ولكنهم يمارسوها عملياً وكأنهم بذلك ينجلوا من المبدأ القرآني والسنة النبوية وسيرة الأوصياء والصحابة ويستحوا من السيرة العقلانية أو أنهم لا يريدوا أن يعترفوا بالتقية لأن هذا الاعتراف سيمنح الشيعة ذريعة وتزكية لاستعمالهم التقية وبالتالي يتخلصوا من هذه السببة التي اعتاد أهل السنة أتباع السلاطين أن يثيروها دائماً اتجاه الشيعة للتكيل والتجريح بهم باعتبار أن التقية بحسب قوانين الظالم الجلاد وأتباعه طريق للتهرب والخلاص من ظلمه وبطشه وهم لا يريدوا للشيعة الخلاص !!! ، ثم يتصور النواصب وأتباع السلطان من

أبناء المذهب السني أن الشيعة بمخالفتهم للمذهب السني في ولائهم يدخلهم في دائرة الكفر والنفاق الذي يبيح لهم أن يتعاملوا مع الشيطان لمحاربتهم واستضعافهم وقهرهم ما لم يعلنوا البراءة عن ولائهم ومعتقدهم ، وليس في هذا التصرف غرابة ولا عجب لأنه ليس من تحالفات الأضداد ولا من التصرفات المتناقضة لكونهم يسلكون خط الشيطان في تكفير المؤمنين ومحاربتهم وتضليل الناس وتجهيلهم ، ولم يكتفوا بهذه الطعون ومصادرة الحريات والحقوق في العيش الكريم والممارسات القمعية اتجاه أئمة أهل البيت عليهم السلام ومن يلتف حولهم من النشطاء والعلماء بل قاموا بتوسيع الحملات المسعورة على عموم الشيعة ومن يميل إليهم ويتعاطف معهم في حملات إبادة وجرائم ضد الإنسانية بأشنع صورها ، ولما كان الشيعة يعانون هذه المظالم والويلات والإبادة والإكراه على التمثدب بالمذهب السني كما حصل في عهد الدولة الأيوبية في مصر وغيرها ألا يحق للشيعة أن يلتزم جانب التقية يتقي بها ضرر حكام وقادة ورموز أهل السنة الذين يستعملون الاضطهاد والقهر والقمع لمخالفهم وفق قوانين استبدادية طاغية ولذا كانت التقية وسيلة لدفع ضررهم وعدوانهم ولكن القوانين الجائرة بحكم سياسة الطغاة جعلتها سبباً وعمل باطل ومُخل بأمن الدولة ولذا صار عملاء السلاطين في طول الوقت يُهاجمون الشيعة بأقسى الألفاظ والعبارات والمواقف للتجريح بهم وسبابهم لأنهم يستعملون التقية أمام الحكام الظالمين وأتباعهم من علماء السوء المرتزقة والعوام الجهلة الذين ينعقون مع كل ناعق ، في حين يُباح لأهل السنة أن يستعملوا التقية في التعاملات الشخصية والحزبية والسلطوية وعلى مستوى العلاقات مع الدول الاستكبارية حيث يخضع غالبية

الدول السُّنية سواء كانت الخليجية منها أو مصر وتركيا ومن سار على نهجهم في العمالة لدول الاستكبار العالمي كأمریکا وإسرائيل وغيرها تحت ذريعة أنها دول عظمى لا تقوى على مخالفتها وقد أصبحت بيننا وبينهم مصالح وعهود واتفاقيات بل لا يُتصور لهذه الحكومات الحالية أن تُساند وتدعم قوى المقاومة لمقارعة المحتل الإسرائيلي لأنها وقفت بكل إمكاناتها لحصار المقاومة وشن الحرب الإعلامية عليها والتكيل بها من أجل إضعافها وتمكين إسرائيل وقوى الاحتلال الغربي منها كما حصل للمقاومة الإسلامية في جنوب لبنان والمقاومة في غزة في فلسطين والمقاومة في العراق لتبقى الساحة خالية للعملاء والمرتزقة وقوى الاحتلال ، ولذا لا يتخيل أحد في يوم من الأيام أن تقوم هذه الحكومات بمحاربة المحتلين لأنها لا تقوى إلا على شعوبها المستضعفة وخصوصاً الشيعة منهم حيث يقوم الشيعة في العراق بمقاومة المحتل الأجنبي بينما تقوم الجهات الأخرى بما تُسمى الفصائل الجهادية السُّنية وتحت عناوين مختلفة بإرسال الانتحاريين إلى العتبات المقدسة لتهديمها وقتل زوارها من الرجال والنساء والأطفال وكذا إرسالهم إلى مساجد وحسينيات ومناطق وأسواق وتجمعات ومدارس وجامعات الشيعة لتفجيرهم بأحزمة ناسفة وسيارات مفخخة والقيام بعمليات الاغتيال وما إلى ذلك مما لا يوصف ، فأين مقاومة هؤلاء ؟!!! ، بل يقولون في أدياتهم أن قتل الشيعة أولى من قتل المحتل الإسرائيلي والأمريكي لأنَّ الشيعي المسلم وهو ابن البلد عندهم أعظم خطراً من المحتل الأجنبي الكافر ، ومع كل هذه الوقائع والحوادث التاريخية الثابتة وما يحصل في عصرنا الراهن مما ذكرنا وما يعلم به القارئ الكريم نجد أن أبناء المذهب السُّني وبالأخص النواصب والتكفيريين لا يرتضون للشيعة

القيام بالمعارضة السلمية والمطالبة بالحقوق في بلدانهم لأن هذا يُعد من التآمر والانقلاب على السلطة والإمارة الموروثة التي لا ينبغي لأحد أن يُنازعهم عليه كما لا يفسحون المجال للشيعنة أن يُمارسوا حقوقهم وحرّياتهم المشروعة وإقامة شعائرهم لأن هذا في عرفهم الديني من البدعة والغلو والشرك وفي عرفهم السياسي من الفتنة وتفريق الأمة وإخلال بالأمن ومن يفعل ذلك فإنه يُجرّم ويُعاقب وفق القانون كما لا يُباحون لهم استعمال التقية ومن يعمل ذلك فإنه منافق وكافر وعليه ما يستحق من السلطان وحينئذ يصبح الشيعي لا يملك خياراً سوى أن يبيع دينه للسلطان وعلماء السوء والضلالة وينسلخ عن إيمانه ومعتقدده ويصبح على دين الحاكم ومذهبه ، فأى استبداد عظيم واستعباد أثيم وطغيان رهيب ومصادرة للحقوق يواجهون به شيعة أهل البيت عليهم السلام ؟!!! ، ومع كل هذا الاضطهاد الواسع والقهر الفاضح والقمع الإجرامي يقولون : لماذا يستعمل الشيعة التقية مع حُكّام مسلمين ؟ ، ثم لماذا يثور الشيعة على حُكّامهم ؟!!! .

إذن كما في النصوص القرآنية القطعية الصدور والدلالة مما ذكرنا حال كونهم مستضعفين وكذا النصوص الروائية القطعية الصدور والدلالة عن أهل البيت عليهم السلام بشأن العمل بالتقية وأنها كما عن معمر بن خلاد قال : قال أبو جعفر عليه السلام ^(١) : التقية من ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا تقية له .

حيث أن الأئمة عليهم السلام وشيعتهم وعبر قرون من الزمن يعيشوا في أوطانهم حالة الغربة والاستضعاف بأسوء حال مع حُكّام يدعون أنهم

١ - الكافي للشيخ الكليني / ج ٢ / باب التقية / حديث رقم ١٢ / ص ٢١٩ .

مسلمون وهم يُمارسون الظلم والاضطهاد والفساد والانحراف والضلالة بأشد مراتبها ، وبالرغم من ذلك كله لم يترك الشيعة دورهم الرسالي في توعية الأمة واستنهاضها وبناء حضارتها بمحاولات كثيرة وثورات عديدة كلما سنحت لهم الفرصة لذلك وفق الظروف والإمكانات المتاحة لهم ، وقد حدث ذلك مراراً عبر التاريخ وإلى يومنا الحاضر وحتى ظهور الإمام المهدي عجل الله فرجه ليملي الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً ، وقد كان الأئمة عليهم السلام مع كل تلك الشدائد التي تلحق بهم وبشيعتهم من قبل السلاطين وأذئابهم إلا أنهم كانوا يوصون الشيعة بحسن معاشره المخالفين من أجل حياة اجتماعية سليمة تعكس صورة إسلامية ناصحة في التعامل مع من يُخالفك الرأي والمعتقد والحكم كما عن هشام الكندي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ^(١): إياكم أن تعملوا عملاً يعيروننا به ، فإن ولد السوء يعير والده بعمله ، وكونوا لمن انقطعتم إليه زينا ولا تكونوا عليه شينا صلوا في عشائهم . وعودوا مرضاهم واشهدوا جنائزهم ولا يسبقونكم إلى شيء من الخير فأنتم أولى به منهم والله ما عبد الله بشيء أحب إليه من الخبء قلت: وما الخبء ؟ قال: التقية.

ولما وصلت الدولة الأموية إلى درجة الضعف والهرم والانحيار لدواعي كثيرة فقد نجحت إحدى الثورات العسكرية عليها وقد استمالت الناس من خلال الدعوة إلى أهل البيت عليهم السلام والثأر من قاتليهم ولرفع الاستضعاف عنهم حتى لما استمكنت قام الثوار بتطهير

١ - الكافي للشيخ الكليني / ٢ / باب التقية / حديث رقم ١١ / ص ٢١٩ .

عناصر الدولة الأموية ورجالاتها وقد أعلن بعدها عن قيام الدولة العباسية التي هي أيضاً سارت على منهج الدولة الأموية وكأنها ورثت طبائعها ومسلكتها فأخذت شوطاً كبيراً من الفساد والإفساد والظلم والنفاق وممارسة التصفية بحق الكثير من أئمة أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم ممن صنّفوهم خصوماً لمملكتهم لشعورهم بالدونية والنقص الكبير اتجاههم علماً وعدلاً وتقوى وشرفاً وولاء الناس لهم من دون مصالح دنيوية بل حباً وتديناً ، فأصبح هذا الوجود الطاهر بين الناس في العرف السياسي لدى حكام الجهل والسوء يشكل خطراً عليهم لأنها جهة لا تستجيب للعمالمة ولا تؤيد الباطل ولا تحتاج إلى الحاكم في أي شيء وتعيش الاستقلالية في أمرها ورأيها ، وفي الجانب الاجتماعي تُعتبر جهة عالمة واعية تؤثر في الناس ولها القدرة على استيعاب الجماهير بمختلف طبقاتهم وتوجهاتهم لسعة علمهم وسمو أخلاقهم وتواضعهم وعظيم كرمهم وحلمهم وشرف نسبهم وعدلهم وما إلى ذلك من خصائص ومميزات عظيمة يفتقر الناس إليهم فيها دائماً ، فيجد الحكام أنفسهم ضعفاء اتجاه هذه الصفات المتكاملة عند أئمة أهل البيت عليهم السلام فيسعون جاهدين إلى الصاق تهم كيدية كاذبة بهم تنص على أنهم يتآمرون لتحريض الناس على الحاكم وجمع الأموال والسلاح والرجال من أجل قلب نظام الحكم ، وهذه التهمة كافية عندهم لحبس الإمام عليه السلام وقتله بالسُّمّ أو محاصرته بفرض إقامة جبرية عليه في داره ومنع الناس من الوصول إليه وغيرها من الأساليب الشيطانية الخبيثة ، ويتعاملون مع أتباع الإمام عليه السلام بنفس الأسلوب ، وهكذا تنتقل الحاكمة وراثية بين الصبيان والسفهاء والطغاة تبعاً للمفاهيم والمناهج الاستبدادية التي يؤمنوا بها والمصالح التي يراعوها

لتقوية جانب مملكتهم ونفوذ سلطانهم ، وقد عاشت هذه الدولة أيضاً بين مدّ وجزر لتنازع العائلة المالكة على السلطة والمال والنفوذ كما حصل بين الأمين والمأمون في حرب طاحنة أهلية في بغداد وغيرها بين أمراء الجيش والوزراء و... ، وكثرة حصول الثورات عليها في ولاياتها كما حصل أيام الدولة الأموية وانقسام الشعب أيضاً إلى مذاهب فقهية متعددة وتوجهات عقديّة مختلفة ومتصارعة وتسهيل عملية تغلغل الفكر الغربي إليه من خلال ترجمة الكتب اليونانية في الفلسفة والفلك وغيرها ونشر الشبهات وانتشار الملاحدة والزنادقة والكذابين وكان ذلك كلّه بفعل سياسة الدولة وتدخلها المباشر وفسح المجال الواسع للتعبير عن الرأي ولو كان كفراً صريحاً باستثناء ما يتعلق بنظامهم وحاكمتهم فهو خط أحمر ، وهذا الإنفتاح الواسع على الفكر الغربي وتمكين الزنادقة وعملاء النظام من إشاعة أفكارهم المنحرفة ساعد كثيراً على تفكيك بنية المجتمع ووحدته وإشغاله بأمور ينتج عنها صراعات بين المذاهب الفقهية والمدارس الفلسفية والعقدية والطبقات الاجتماعية والآراء السياسية وقد حصل ذلك ليأمن الحاكم على دولته الموروثة فيسعى لتطبيق مقولة ﴿ فرّق تسد ﴾ ، فيحبس هذا ويحاصر الآخر ويطارد الآخرين ويقتل ذاك ويستميل فلان فزرع الرعب في صفوف الناس ، وهكذا صار يتصرف بشعبه كيف يشاء ، وقد كان أحد خلفاء بني العباس وهو المتوكل الذي لُقّب بمحي السُّنة أي سُنّة معاوية والدولة الأموية لأنه قام بسب ولعن أمير المؤمنين وإمام المتقين علي بن أبي طالب عليه السلام كما أنه قام بهدم ضريح الإمام الحسين عليه السلام ومنع زوّار قبره وفرض الضرائب على ذلك بل القتل حتى سعى لحرث قبر الإمام عليه السلام ولكنه لم يصل إلى مبتغاه في كلّ ذلك ، وما بين

واقع الدولة الأموية المعادية للدين وواقع الدولة العباسية المنحرفة والمستبدة والضالّة ومشاركاتهما ومتناقضاتهما وما نتج عن سياستهما من صراعات داخلية وخارجية تصب في مصلحة حاكمية السلطان وتوسعة نفوذه وأمواله فقد أصبح غالبية الشعب ممزقاً ومنقسماً على نفسه مضطرباً في فكره وسلوكه لتقمصه بين فترة وأخرى مذهباً يختلف عن سابقه في الفقه أو العقيدة أو السياسة أو الاقتصاد أو القيم الاجتماعية وما إلى ذلك تبعاً لسياسة الحاكم وميوله واتجاهه فيشعر حينئذ بأنه عبدٌ مملوك لا يقدر على شيء سوى طاعة مالكه وهو السلطان الذي يتغير بين فترة وأخرى بالانقلاب أو الثورة أو الموت أو تبدل الرأي تبعاً لتبدل الظروف والمواقف المصلحية والعاطفية للحاكم ، ويبقى الشعب الذي يربط نفسه بالحاكم الظالم يعيش حالة انفصام الشخصية وتقمص أدوار مختلفة ولا يملك حولاً ولا قوة إلا ما يستمدّه من قوة ما يمنحه له السلطان فيحصل عند هذا الشعب الإحباط والشعور بالضعف والاستعباد الذي لا ينفك عنه مهما تغيرت الدول والحكومات لأنّ طلاب الحكم والسلطة لم يأتوا من أجل الشعب بل من أجل مصالح عائلية خاصة أو حزبية ضيقة أو منافع دنيوية كما أنّ أذنان الطغاة لا يخدموا الأمة بل أنّهم خدموا للسلطان يتصرفون معه وفق مبادئ نفعية وانتهازية وصولية ، ولذا ظهرت ثورات في ولايات عدة تمردت على الدولة العباسية تطالب بحقوقها الإنسانية من الحرية والعدالة والمساواة وإزالة المفاسد والمظالم عن الشعب حتى وصل الحال بهذه الدولة إلى التشرذم في أطرافها وقيام دويلات صغيرة فيها تتبنى سياسة مختلفة تحافظ على جهة معتقداتها وحقوقها وحرّيتها وتهدف إلى رعاية أبنائها الذين طالما عانوا الظلم والاضطهاد والقهر

والتهجير والتكيل وما إلى ذلك ، فأصبحت الدولة العباسية المناهضة في واقعها لخط أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم تتوالى عليها الثورات ويهجم عليها الغزاة من الأعاجم ، فأما الثورات الداخلية فقد حدثت نتيجة فساد الحاكم وانحرافه واستبداده واضطهاده الشعب وتمزيق وحدته ونهب خيراته وبالأخص ما حدث لشيعة أهل البيت عليهم السلام ، ولم يتعظ العباسيون من فعل بني أمية بالشيعة وأئمتهم حينما عجزوا عن وأدهم والقضاء عليهم رغم سطوتهم والتفنن بأساليب وعمليات الإبادة والحبس والإعدام والصلب والمطاردة والتهجير ومصادرة الحقوق وحرق الدور وهدمها وما إلى ذلك ، فسلك العباسيون هذا المسلك إلا أن الشيعة تزداد مقاومة وإصراراً على مواقفها وإيمانها وولائها لأهل البيت عليهم السلام ومطالبتهم بحقوقهم الدينية والمدنية وصارت تتسع دائرة التشيع بين الناس رغم معاناتهم ومع ذلك فإن الشيعة يتواصلون في البحث عن مخرج وسُبل لتحصيل الفرج عن قاداتهم وسائر الجماهير الموالية وتحقيق مطالبهم المشروعة في الإفراج عنهم والعيش بأمان وحرية وكرامة إلا أن الطغاة يزدادون تعسفاً اتجاههم ظناً منهم أنهم سيركعوا بذلك لإرادة الدولة العباسية المستبدة ، ولم يكن بُد إلا الثورة فقامت ثورات عديدة كما هو الحال في العهد الأموي حيث لا يرى الشيعة صحة خلافة هؤلاء وأمثالهم لأسباب كثيرة جداً إلا أن من الثورات ما انتهت إلى الفشل ومنها ما وصلت إلى مبتغاها بعد أن ضعفت السلطة المركزية العباسية وفقدت نفوذها بسبب حالة الفوضى والفساد وعدم الاستقرار والنزاع على السلطة بين الأمراء وقادة الجيش والتنافس بين الوزراء وقسوة ما كان يُعانيه الشعب من ثقل الضرائب والجور الإقطاعي والتعسف الحكومي وصعوبة العيش في

ظل هذه السلطة حتى فقدت بذلك هيبتها واحترام الشعب لها وزوال تعاطف سكان الأقاليم معها فساعد ذلك على نجاح الثورة في بعض الأقاليم وإقامة دول شيعية منها دولة الأدارسة في المغرب الأقصى ، ودولة العلويين في الديلم (الديلم : منطقة جبلية في گيلان شمال بلاد قزوين) والبويهيين (الديلمة) في العراق ٣٣٤هـ - ٤٤٧هـ وغيرها ، والحمدانيين في سورية ، والفاطميين في مصر ، والصفويين في إيران ، فقد استطاع الشيعة من خلالها أن يتنفسوا ويشعروا بالحرية ونيل بعض الحقوق ، وقد خلفت الدول الشيعية تراثا فكريا قيما من بعدهم وساهموا مساهمة فاعلة في بناء الحضارة الإسلامية والعربية ، ونشروا التشيع أيام حكمهم في ربوع الأرض بعدما كان يمارس بحقهم المنع ومصادرة الحقوق في طرح أفكارهم والدفاع عنها إلى درجة مطاردتهم وقمعهم بل حصل في جملة مواطن خلافات وحروب طائفية بين الشيعة والسنة نتيجة التمييز الطائفي المتبع ضد الشيعة من قبل أجهزة السلطات الحاكمة في بعض البلدان ، ثم حصلت ثورات أخرى ليست شيعية كثورة القرامطة في البحرين والزنج في البصرة ثم عودة بني أمية وسيطرتهم على الأندلس ، ولما انقرضت الدول الشيعية وخلفتها الدولة السلجوقية (الترك) في العراق وفارس وبعض الشام عام ٤٤٧هـ - ٥٩٠هـ والتي جاءت بعد الدولة البويهية ، والدولة النورية في باقي الشام والأيوبية في مصر والشام عاد الأمر إلى ما كان عليه من اضطهاد الشيعة ، وحبس صلاح الدين بقايا الفاطميين في مصر وفرق بين الرجال والنساء حتى لا يتناسلوا وذلك هو الظلم الفاحش ، وأعيد اتخاذ يوم قتل الحسين عليه السلام عيدا الذي كان قد سنه بنو أمية والحجاج بالشام وغيرها وقد جعله عيدا بمصر ولم يكن معروفا فيها

بنص المقريري والذي قال أيضا إن صلاح الدين حجر على (العاضد) وأوقع بأمراء الدولة وعساكرها وصرف قضاة مصر الشيعة كلهم وفوض القضاء لصدر الدين عبد الملك بن درباس المادرائي الشافعي واختفى مذهب الشيعة حتى فقد من أرض مصر كلها بعد أن فرض بالقهر وقوة السلطة المذهب السني على الشعب المصري وقتل كل من يظهر التشيع أو يعلن الولاء للفاطميين ولذا صار الآباء يخشون على أنفسهم وأبنائهم القتل حتى ضاع الأمر على الأجيال اللاحقة نتيجة تكتم آبائهم وأجدادهم حقيقة مذهبهم إلى أن اندرست معالم التشيع على تلك الأجيال المتأخرة وأصبحت مصر دولة سنية.

إذن بعد أن ضعفت الدولة العباسية وقد انقسمت إلى دول متفرقة عديدة ومتنوعة جاء المغول من أواسط آسيا بجيوش كبيرة وبسطوا سلطانهم على مناطق كثيرة ، وزحفوا على بغداد بقيادة هولاء عام ٦٥٦هـ فأسقطوا الدولة العباسية بعد أن قتلوا آخر حكامها وهو المستعصم بالله وعاثوا خراباً في بغداد سلباً وحرقاً وقتلاً وتدميراً ، ثم جاء بعدهم ملوك بني عثمان من التركمان ببلاد الروم في القرن السابع الهجري ولكنها قامت باحتلال العراق في عهد سليمان القانوني أي بعد مرور أكثر من قرنين على تأسيسها ، وكانت السلطنة العثمانية تمثل الخلافة على المذهب السني الحنفي الذي يُجيز أن تكون الخلافة في غير قریش على خلاف النصوص القطعية لدى المسلمين ، وهذا المنهج يصب في صالحهم وينسجم مع دعوتهم وتقمصهم للخلافة ، وتوالى على العراق دول مختلفة في مذهبها ومنتازعة في نظامها وسياستها ومصالحها وصار الشعب ضحية حتى دخل في تناحر مذهبي وحروب طائفية أهلية وصراعات سياسية ومشاكل اقتصادية ليزيد في

انقسامهم وعصبيتهم وتحلفهم ، ولما عانى الشيعة الاضطهاد والقهر والحرمان ومحاصرة مذهبهم ومنع شعائرهم وحرق كتبهم واتهامهم في دينهم وتوجهاتهم وولائهم على عهد الدول السنية طوال قرون من الزمان وكان من جملتها مطاردة علماء الشيعة وذبحهم بأبشع الصور في مناطق النفوذ العثماني حتى أن السلطان العثماني سليم الأول الذي قام بمذبحة للشيعة في بلاد الأناضول والشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط ، ويقدر المؤرخون قتلى الشيعة في هذه المذبحة سبعين ألفاً. وقتل عمال آل عثمان الفقيه زين الدين العاملي (الشهيد الثاني) واستمر القتال سجالاتاً بين هاتين القوتين على مناطق النفوذ ، فبادرت الدولة الصفوية إلى فتح العراق وإسقاط حكومة ازبك السنية عام ٩١٤ هـ. علماً أن الدولة الصفوية نشأت في القرن العاشر الهجري حيث تزعمها الشاب إسماعيل الصفوي ، ولم يبق احتلاله بغداد سوى أربع سنين حيث جاء السلطان العثماني سليم باشا واحتل بغداد وقتل الشيعة فيها وجرى مذابح فيها وقد استحصل فتوى من علماء السنة بكفر الشيعة وأنهم مارقون عن الإسلام وهو بفعله هذا لا يختلف عن الجهات الوهابية التكفيرية اليوم التي تبيح قتل الشيعة ، وهكذا قام بمتابعة الشيعة في أنحاء العالم للقضاء عليهم ثم تقابلت الدولتان في معركة كبيرة في حياة الشاه إسماعيل وانتهت المعركة بانتصار آل عثمان على الصفويين في موقعة (چالديران) الشهيرة وانفصل العراق عن محور النفوذ الصفوي ، وأعلن والي العراق عن انضمام العراق إلى الدولة العثمانية. ثم استعاد الصفويون سيطرتهم على العراق من جديد عام ٩٣٧ هـ بعد وفاة الشاه إسماعيل مؤسس الدولة الصفوية. ثم استرجع آل عثمان سيطرتهم على العراق من جديد عام ٩٤١ هـ. وخلال هذا

الصراع كان كل من الطرفين المتنافسين والمقاتلين يحاول أن يكسب لموقفه في هذه المعركة الضارية غطاء شرعياً يمكنه من تحشيد المقاتلين إلى جانبه. أما آل عثمان فكان عنوان الخلافة الإسلامية يدعمهم في هذه المعركة إلى حد بعيد ، بالإضافة إلى الارتباط التاريخي للمؤسسة الفقهية السنية بالمؤسسة السياسية. أما الدولة الصفوية فكانوا يواجهون مشاكل حقيقية في هذا الجانب وكان عليهم أن يعملوا لكسب موقف فقهاء الشيعة إلى جانبهم وتأييدهم لهم ، وعموماً لما دخلت الدولة الصفوية إلى العراق فتحت باب الحرية على مصراعيه للشيعة فقد أظهرت عقيدتها وشعائرها الولائية لأهل البيت عليهم السلام جهاراً نهاراً فأظهرت مجالس العزاء ببغداد يوم عاشوراء لبيان مظلومية أهل البيت عليهم السلام وصارت تدعوا الناس إلى التعرف على مذهبهم لكي لا يُتهم الشيعة بالغلو والباطنية والبدع ودعت المخالفين إلى مناظرات علمية واستقدمت العلماء والمراجع للاستفادة من علومهم ومعارفهم وتوجيهاتهم والإشراف على القضاء وتوفير الغطاء الشرعي لدولتهم باعتبار أن الفقهاء نواب للإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف فيمارسوا دورهم القيادي والتبليغي داخل الأمة ويُطبقوا حدود الله وفرائضه فكان معهم الشيخ البهائي العاملي والمحقق الكركي والشيخ المجلسي وغيرهم ، إلا أن هذه الطريقة تُعد في نظر المخالفين كفراً وإلحاداً ، فما كان يُباح لهم عبر قرون من الزمان مع ما يُصاحبه من حصار وحبس وقمع وتشريد ومصادرة الحقوق والحريات ... لا يُباح لغيرهم أن يُمارسوا أبسط حقوقهم وهي الدعوة وبيان الحقائق والدفاع عن انتمائهم ووجودهم وإقامة شعائرتهم ، وهذا المنهج النقدي والاقصائي إنما جاء نتيجة تراكمات كثيرة متعاقبة منذ

الانقلاب الأول يوم السقيفة وما جرى بعدها من التمهيد لانتقال الحكم إلى الدولة الأموية وما حدث بعدها من ردود الفعل التي آل الأمر فيها إلى الدولة العباسية حتى انتهى مصطلح الخلافة بانتهاء وسقوط السلطنة العثمانية وإلى يومنا الحاضر يعيش الشيعة الظلم والاضطهاد ويعانون من الإقصاء ومصادرة الحقوق والحريات في الدول السُّنية بما أدى إلى اختلال التوازن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بين أبناء الشعب وبذلك تكون هذه الدول قد سارعت في هدم بناء الدولة الاجتماعي ، في حين أن الدول الشيعة كانت تتعامل مع المذاهب الأخرى في قوانينها بما يتوافق مع آراء مذاهبهم وفق قاعدة ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم ولم يفرضوا عليهم التشيع والرأي الفقهي الشيعي بخلاف ما فعله الآخرون من الدولة الأموية وكذا الدولة العباسية التي أقرت رسمياً المذاهب الأربعة فقط وهي الحنفية والحنبلية والشافعية والمالكية ولم تعترف بمذهب أهل البيت عليهم السلام ولذا كان على الشيعة أن يخضعوا في المحاكم والقضاء والأحوال الشخصية لأحد آراء المذاهب الأربعة ، بل أن الدولة العثمانية فرضت المذهب الحنفي رسمياً وكان شيعة العراق وسورية ملزمين بالتحاكم إلى القضاة الأحناف ، ولم يزل الأمر في شدة على العلويين وشيعتهم ما دام الحكم بيد أديعاء السُّنة من الأمويين والعباسيين والعثمانيين والأيوبيين والصدّامين وأمثالهم ممن سبقهم وممن لحق بهم وممن كان بينهم ، هذا وقد سقطت ما كان يسمى (الخلافة العثمانية) في بلاد الترك (سنة ١٩٢٠م) .

ما بعد سقوط الدولة العثمانية

وهكذا سارت الحياة العراقية مع شعب تتعدد فيه المذاهب والطوائف والقوميات حتى دخل عليهم الانكليز عام ١٩١٤م ليحتلوا العراق ويطردوا الدولة العثمانية التركية ، وبالرغم من معاناة الشيعة من مظالم وعدوان الاحتلال العثماني البغيض إلا أن مراجع النجف الأشرف أفتوا بالوقوف إلى جانب الدولة العثمانية بلحاظ أنهم مسلمون بينما الإنكليز دولة صليبية كافرة لا يجوز تمكينها من بلاد المسلمين ، ولكن ضعف الدولة العثمانية والتي عرف عنها في أواخر أيامها بالرجل المريض قد انهارت ولم تقوى على مواجهة الاحتلال الصليبي ، وما أن احتلت بريطانيا العراق وواصلت الإساءة إلى شعبه ومقدراته وفق سياسة استعمارية وتبشيرية حتى ثار عليها الشعب بزعامة العلماء والمرجعيات الدينية في النجف الأشرف وكرباء المقدسة والرميثة وغيرها بما يُعرف بثورة العشرين من القرن الماضي أي عام ١٩٢٠م حتى خرج المحتل من العراق وقد زاد معاناة الشعب من التخلف والجهل والمرض الذي أسسته الدولة العثمانية باستعمالها سياسة التجهيل والتجويع والإهمال الاقتصادي وفرض الضرائب وعسكرة الشعب وقهر الناس في تعاملاتهم على أساس اللغة التركية والمذهب السنّي وغير ذلك لجعل العراق ولاية تركية تابعة للإمبراطورية العثمانية ، ثم بدأت الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م

مع بقاء الوصاية البريطانية وقد رفضت المرجعية الشيعية استلام الحكم في العراق حتى آل الأمر إلى تنصيب الإنكليز وصياً لهم فكان عبد الرحمن النقيب ومن بعده الوصي فيصل الأول وبعده صار فيصل الثاني ثم حدث انقلاب عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨م على النظام الملكي ليُعلنها جمهورية وقد قام بتغيير بعض قوانين الأحوال الشخصية فخالف بها الشرع الإسلامي وكذا مضايقة الشعائر الحسينية وتمكين الحزب الشيوعي من الحكم والشعب حتى طغت الشيوعية الملحدة على الشعب العراقي بما يُعرف المد الأحمر مع خطورة ما يتضمنه هذا المد من محاربة الشعب في مبادئه وقيمه ومقدساته وتقاليده وشعائره والانقلاب الجذري عليه وما خلفه من مفاسد اجتماعية وانحرافات خلقية ثم حدث انقلاب عليه من قبل عبد السلام عارف عام ١٩٦٤م وكان معروفاً بالطائفية وبغضه وعداوته للشيعية وبعده حكمه لمدة من الزمن توفي عبد السلام بحادث طائرة وجاء بعده أخوه عبد الرحمن عارف الذي عرف عنه بالضعف السياسي بينما الشعب يعيش حالة الغليان والاحتقان بين فئاته الحزبية المتناقضة من الشيوعية والقومية والإسلامية حتى ظهر على الساحة بعد ذلك فلتة حزب البعث الذي أسسه ميشيل عفلق النصراني وشبلي شمّيل وأمثالهما من اليهود والنصارى وهو حزب علماني ماسوني استغل الصراعات الفكرية القائمة على الساحة العراقية وضعف الدولة وأجهزتها ليقوم بعملية انقلابية ويسبق بها الجميع ويتسلط على الحكم في عام ١٩٦٨م ، وكان الشيعة في فترة ما بعد طرد المحتل البريطاني إلى مجيء حزب البعث يشعر باستقرار ولو بنسبة معينة بمعنى لا تُقاس هذه المرحلة بمراحل الدول الأخرى كالأموية والعباسية والعثمانية .

حاكمة النظام البعثي

حزب البعث من الأحزاب القومية العلمانية كما هو معروف في أدبياته حيث يؤمن بالعروبة وبفصل الدين عن السياسة إلا أنه لا يلتزم بأدبياته ومنهاج عمله لأنه يتعامل مع القضايا وفق المصالح الآنية والرؤى الضيقة واستبداد حُكّامه ولو كانت مخالفة لمبادئه لأنه في واقعه حزب استبدادي وصولي وانتهازي ، وكان من جملة تطبيقاته المنافية لمبادئه أن يجعل الدين آلة ووسيلة يتم توظيفه عند الحاجة ليكون في خدمة تطلعات الحزب وأهدافه وبهذا يعملون على تسييس الدين لتحقيق مآربهم بينما تجدهم يرفضون العمل بسياسة الدين ، ففي الوقت الذي يُحاربون الدين ورجالاته ويصفوهم بالرجعية تجدهم يرفعون راية الدين في إطار الحملة الإيمانية ويصفون قائدهم بالمؤمن ، وأمثال هذه القضايا كثيرة ، وكان البعثيون يُغالون بأطروحاتهم ومنهجهم إلى درجة الكفر كما أنّهم واقعاً شيدوا سلطانهم على الجماجم والدم وبشهادة القاضي والداني ولسان أحد قادتهم وهو نائب رئيس الجمهورية عام ١٩٦٨م صالح مهدي عمّاش خير من عبّر عن فكرهم وسيرتهم حيث يقول في مطلع قصيدته :

أمنت بالبعث ربّاً لا شريك له وبالعروبة ديناً ما له ثاني

أمنت بالبعث ثالثاً أقدّسه وبالرسالة أن البعث جبار

وأيضاً يقول صالح مهدي عمّاش :

بَعَثْ يُشِيدُهُ الْجَمَاجِمَ وَالِدَمَّ تَتَهْدَمُ الدُّنْيَا وَلَا يَتَهْدَمُ
لَمَّا سَلَكْنَا الدَّرْبَ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْجَمَاجِمَ لِلْعَقِيدَةِ سَلْمٌ

وكذا ما يقوله عبد الأمير الحصري لصدّام المجرم :

أنت الإله ونُدَامِي ملائكةٌ وحانت الكون والجلاس من عقب

و يستشهد آخر بيت ابن هانئ الأندلسي وهو يخاطب الطاغية

المقبور صدام :

ما شئت لا ما شاءت الأقدار فأحكم فأنت الواحد القهار

ولذا لا يقف أمام تطلعاتهم وأهوائهم واستبدادهم شيء ، وكان النظام البعثي بالرغم من كونه علمانياً إلا أن تسلط القادة السُّنة عليه جرّه لممارسة التمييز الطائفي والعمل على وفق حاكمية أهل السُّنة وموالاتة رموزهم وخدمة مصالحهم والإيمان بنظرياتهم في السياسة والحُكم التي تخدم مصالح الحزب البعثي حيث لا يجوز عندهم الخروج على الحاكم وإن كان ظالماً حتى لما ذهب رئيس الجمهورية لهم أحمد حسن البكر إلى كربلاء المقدسة لم يدخل لزيارة ضريح الإمام الحسين عليه السلام بدعوى أنه خارج على الحاكم (يزيد) بينما ذهب لزيارة أخيه العباس عليه السلام بذريعة امتلاكه للنخوة العربية حيث وقف إلى جنب أخيه ينصره على أساس (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً) ، وهذه المفاهيم والمواقف المغلوطة التي يتبناها البعثيون تكشف عن الفكر القبلي والروح العصبية للقادة الذين حكموا العراق ولذا تجدهم حينما استمكنوا من السلطة مارسوا التمييز العرقي والطائفي اتجاه القوميات والمذاهب الأخرى وجعلوهم من الدرجة الثانية بل أكثر وكانت شهادة الجنسية تشهد بذلك أي منها ما كانت تحمل رتبة (ألف) ممن لهم أصول عثمانية أو خدموا في الجيش العثماني ومنها ما كانت

تحمّل رتبة (باء) ممن لا يملكون الشهادة العثمانية ومنهم من لم يُمنحوا الشهادة أصلاً كما هو حال الكرد الفيلية ! وما يُسمى أيضاً بالتبعية الإيرانية لأنهم شيعة ! وقد قاموا بمحاربة الكرد وتنفيذ عمليات إبادة بحقهم كما استعمل سياسة التهجير القسري للعوائل الشيعية بذريعة أنهم لا يملكون الجنسية العراقية وأن تبعيتهم للفرس في إيران وصادر أموالهم المنقولة وغير المنقولة وقد انتهك كل الحرمات والمقدسات بما يصعب تصور جرائمه وقتل الكثير من أبناءهم بل خاض حرباً طائفية وقومية طاحنة ضد جمهورية إيران الإسلامية دامت ثمان سنين استجابة لمطالب أسياده وتوافقاً مع نزعاته وأهدافه ، وكانت القوميات الأخرى غير العربية تُعد من الطبقات السحيقة المدومة في الجانب الطبقي والوظيفي والخدمي في المجتمع العراقي أيام النظام البعثي ، وقد ظهرت نشاطات الحزب الميدانية على الساحة العراقية بوضوح في سبعينات القرن الماضي حيث لم يكتفي بعملية التمييز العرقي اتجاه القوميات الأخرى بل مارس التمييز المذهبي فصار يصول ويجول بأبناء الشيعة ومعتقداتهم ومرجعياتهم وشعائرتهم فكما استعمل بحق الكثير من عوائلهم سياسة التهجير القسري فإنه قام بمطاردة الشباب المتدينين أينما وجد بذريعة التآمر على النظام والعمالة للخارج واعتمد سياسة منع الشعائر الحسينية بقوة الحديد والنار إلا ما يحصل بإجازة ومتابعة حكومية وأمنية ضمن شروط وضوابط صارمة ودعم مكشوف ومعلن من الجهات الحكومية يتم من خلالها توظيف هذه الشعائر لخدمة النظام المجرم ولكن الشيعة رفضوا الانجرار وراء رغبات الحكومة وأصروا على العمل باستقلالية ، ولم يكن النظام ليكتفي بهذه التحركات الطائفية بل صار يتربص بالمرجعية الشيعية سوءاً حتى قام

بمكيدة خبيثة حينما أعلن بالإذاعة والصحف يتهم فيها الشهيد سيد مهدي الحكيم (ره) ابن المرجع الأعلى للشيعة السيد محسن الحكيم (قدس سره) بالجاسوسية من أجل تسقيط سمعة المرجعية وفصل الجماهير عنها وخلخلة الوضع الاجتماعي داخل الشعب وتمزيق نسيجه المترابط وقام أيضاً بزرع خلايا إرهابية داخل المجتمعات العراقية للتجسس وبث الشائعات المغرضة وإرهاب الناس وتحذيرهم من دخول المساجد والحسينيات والعتبات المقدسة وزيارة العلماء وإقامة الشعائر الحسينية من عقد المجالس والمسير مشياً إلى كربلاء وحضور المناسبات المخصوصة لزيارة الحسين عليه السلام في عاشوراء والأربعين والشعبانية ويوم عرفات وليالي الجمع وغيرها وقام بمتابعتهم وتصويرهم والتحقيق معهم بل واعتقالهم وقتل الكثير منهم بأساليب مختلفة وبشعة أثناء مسيرهم مشياً إلى كربلاء ولم يترك وسيلة شيطانية لإيذاء الشيعة وقمعهم إلا استعملها وبالأخص ما كان على عهد الطاغية المقبور صدام الذي أزاح الرئيس أحمد حسن البكر قهراً عن منصب الرئاسة بذرائع واهية وجلس مكانه وفرض عليه الإقامة الجبرية بدعم وإيعاز المخابرات الأمريكية والإقليمية ، وكان لابد من مواجهة هذا النظام الطائفي والعنصري القمعي فأخذت المرجعية الرسالية بدور أبوي لكل العراقيين بجميع طوائفهم وأطيافهم لنشر الوعي ورص الصفوف والدفاع عن حقوقهم ونشطت الحركات الإسلامية في تنظيماتهم وخروجهم في مظاهرات للإعلان عن رفض النظام وسياسته الإجرامية وبيان التصاقهم بالعلماء والمرجعيات الدينية المناهضة للنظام إلا أن الأجهزة الأمنية استعملت أشد الوسائل القمعية والخبيثة لحبس الكثير من الشباب والعلماء بل أنها لما وجدت صعوبة

في معرفة وتشخيص الجماعات القيادية والنخب الواعية والعناصر المنظمة أخذت على عاتقها تفكيك هذه التنظيمات الحزبية ومعرفة حلقاتها وخطوطها وجهات الارتباط فيها من خلال الحبس العشوائي المبني على الشبهة والظنة والتُّهمة والتشابه بالأسماء وأمثالها وكذا حبس السيد الشهيد محمد باقر الصدر عليه السلام ومن ثمَّ الإفراج عنه ووضعه تحت الإقامة الجبرية ومن ثمَّ إعدام الكثير من العلماء من أهالي بغداد والنجف الأشرف وكربلاء المقدسة مع إعدام النُخب الشبابية الناشطة وقياداتهم التنظيمية ، والحوادث كثيرة جداً يحتاج توثيقها إلى مجلدات ، ولما وصل الحال أن انسدت جميع المنافذ أمام الحركات الإسلامية ، قام السيد الشهيد بدعوتهم للمبايعة من أجل القيام بعمليات ضد النظام تتناسب وحجم المخاطر التي يتعرض لها الشيعة عموماً وشبابهم وعلمائهم خصوصاً فتوافد الشباب لمبايعته وبالتالي لم يصبر النظام عليه قليلاً حتى أخذ السيد الشهيد عليه السلام إلى بغداد للقاء الطاغية المقبور (صدام المجرم) ليعرض على السيد الشهيد عليه السلام خيارات محددة وهي التعاون مع النظام البعثي أو الإعدام ، فكان الجواب هو الرفض وقد عرف عن السيد الشهيد مقولته المشهورة (لو كان إصبعي بعثياً لقطعته) ، فاتتهى به الحال أن أعدمه الطاغية بنفسه وبمسدسه الخاص وقد توجت أعماله العلمية والجهادية بالشهادة ، فسلام عليه يوم ولد ويوم استشهد ويوم يُبعث حياً ، كما وأعدمت معه شقيقته بنت الهدى رضوان الله عليها ، وتمت تصفية الكوادر الحركية في سجون النظام البعثي كعبد الصاحب الدخيل والشيخ عارف البصري وجملة من آل الحكيم وآل الصدر وآل المبرقع وآل الغريفي وغيرهم الكثير من مختلف أنحاء العراق .

وقد استطاع جملة من القيادات الحركية العُلمائية من السفر خارج العراق بأسباب ووسائل وظروف مختلفة ، وأخذ كل منهم دوره خارج العراق في العمل للإسلام والدفاع عن حقوق الشعب العراقي ، وقد تشكلت خارج العراق تنظيمات حزبية جديدة تحمل عناوين متعددة لم يُعرف لكوادرها في الأعم الأغلب أي تنظيم حزبي داخل العراق ولا نشاط سياسي يُذكر أيام الطاغية صدام بل كانت هجرتهم لطلب العلم أو العمل أو التخلص من الضغوط البعثية التي كانت تُمارس بشكل متواصل على أبناء الشعب العراقي والتي كان لا يسلم منها عموم الشعب كفرض الانتماء لحزب البعث أو الدخول في الجيش النظامي أو الجيش الشعبي أو دفع ضرائب مختلفة على طول السنة أو الهرب من الواقع المأساوي للشعب العراقي والحياة الأمنية الصارمة فيه والإعلام الكاذب والانقطاع عن أخبار العالم والتخلف عن التواصل معه علمياً ومعرفياً واجتماعياً وكذا الحذر من الوقوع بأيدي النظام الأمني الصدامي المتشدد تحت أي ذريعة ولو كانت كيدية مختلقة أو التضرر من الواقع العراقي أيام الحرب مع إيران أو كانوا من المهجرين قسراً بما عُرفوا بالتبعية الإيرانية أو الأسرى العراقيين لدى الجمهورية الإسلامية أو كانوا مع النظام ومن المستفيدين منه ولما انتهت مصالحتهم معه غادروا العراق وأعلنوا معارضتهم مع كونهم من البعثيين ذوي المناصب العالية وغيرها من الأسباب الكثيرة وإلا فالتنظيمات الحزبية التي كانت على عهد الطاغية قد انتهت بإعدام رجالها مع إعدام الكثير من الأبرياء للشك والشبهة والتهم الكيدية وغيرها من الأسباب الكثيرة التي عكست صورة سيئة عن الواقع الاجتماعي العراقي آنذاك والذي أملاه عليهم الخوف والطمع والنفاق

نتيجة ما كان يُشيعه النظام بين صفوف الشعب من إرهاب يتدخل بأدق التفاصيل لحياة العراقيين بحيث زرع الشك عند الناس وصار العراقي لا يأمن أن يُعبر عن سخطه على النظام أو اعتراضه على شيء أو إثارة سؤال واستفهام يُشَم منه رائحة النقد أو السخرية أمام زوجه وولده وإخوانه وأقربائه وأصدقائه وجيرانه وأشد من ذلك مع الغريب الذي لا يعرفه ، بل شاع عند العراقي أن للحائط أذن تسمعك ولذا عليك أن لا تنتقد أو تسخر أو تتحدث بسر ... وقد تولد هذا الرعب الاجتماعي لكثرة الجواسيس ووكلاء الأمن وأعضاء حزب البعث وارتكاب الكثير من أبناء الشعب المظالم بأقرب الناس إليهم نسباً وسبباً بدوافع كيدية تنبعث نتيجة الحسد والثأر والانتقام والاختلاف حول الإرث أو النزاع على شبر من الأرض أو على زرع أو ساقية ماء أو على دابة أو بسبب مشاجرة أطفال أو نساء أو طمعاً بجائزة الطاغية سواء كانت مالية أو ترقية في الوظيفة أو الدرجة الحزبية وما إلى ذلك وحينئذ يتم الإخبار الكاذب وكتابة التقارير المهلكة إلى الحزب أو الدوائر الأمنية أو العسكرية فيتم حبس المتهم بهذه الوسيلة القذرة أو الاحتراز بكتابة التقارير خوفاً من أن يُتَهم بالتعاون والشراكة فيدرأ عن نفسه الشبهة والتهمة فيستبق الحدث ويتبرع بكشف أسرار الآخرين ممن سمع منهم حديثاً أو شاهد لهم حدثاً ، فأصبحت الوشاية بالآخرين تسري في عروق الكثير من أبناء الشعب العراقي حتى أدى هذا التجسس والوشاية الكيدية بإعدام الكثير من أبناء نفس طائفة ومذهب الواشي ، ونتيجة ضغوط وتراكمات كثيرة أصبح هذا الشعب يُعاني عدم الاستقرار في الفكر والسلوك لكثرة تقلبات أوضاعه مما ولد لدى الناس أزمة ثقة متبادلة فيتصور أحدهم أن الجميع يتبنى هذا الطريق

ويسير على نفس هذه المسلكية والتصرفات الإجرامية فيتبادل الناس أوهاماً وخيالات لا تُساعدهم على الانسجام والتآلف والتعامل بصدق وثقة فيما بينهم وهذا ما كان يزرعه ويهدف إليه الطاغية وزبائنته لتأمين سلطانهم ومصالحهم ووجودهم وبقوى المجتمع أسير هذه الأوهام والأمراض ، ووصل الحال بالنظام البغيض أن جعل الشعب ينقلب على ذاته ويجلد نفسه استرضاءً للطاغية ونظامه فصارت الطائفة الواحدة والقومية الواحدة يُمارس أبناءها التجسس والقتل فيما بينهم داخل الحدود الجغرافية للعراق وفي مناطق شيعية ومناطق سنية أو خارجيه كما في حربته العدوانية على إيران حتى أصبح الشيعي العراقي والإيراني يقتل بعضهم بعضاً وهكذا في حرب الشمال حيث حرّض الكرد ليقتل بعضهم بعضاً وهما من أبناء السنة كما حدث بين الحزبين الكرديين المعروفين لجلال طالباني في السليمانية ولمسعود برزاني في أربيل وهكذا في غزوه للكويت عام ١٩٩٠م وكذا أيام الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١م ، في حين أن توجهات الحركات الإسلامية في عهد النظام البعثي لم تكن طائفية لأنّ الحزب الشيعي لم يتبنى في معارضته للنظام البعثي على أساس كون قيادته النافذة من السُنّة بل لأنه نظام أمني قمعي عدواني يُصادر حقوق الشعب ويُحاصر الشيعة ورموزهم في تحركاتهم ومعتقداتهم ومواقفهم ... ولذا كان مئات آلاف الشيعة من الرجال والنساء في سجون هذا النظام الظالم ، وهذا لا يمنع من وجود بعض العناصر الذين هم من عوائل شيعية قد دخلوا سجون البعث الجهنمية أو تمّ إعدامهم أو هربوا إلى خارج العراق ولكن ليس بدواعي طائفية وإنما بدواعي أخرى أمنية ومصالحية وفساد لأنهم كانوا جزءاً من منظومة الحزب البعثي .

سياسة الفرهود

لقد أباح النظام البعثي للشعب أكل الحرام بفعل إشاعة سياسة الفرهود حتى أصبح أمراً طبيعياً قد شرّعه لهم النظام تحت ذرائع واهية ومفتعلة ، فصار أصحاب المحال التجارية ينتظرون في أي لحظة يصدر حكم الفرهود بحقهم ، وكان الناس كالذئاب يتربصون وقوع الفريسة في شرك الظالم حتى ينهشوا لحمها ولا يُبالون لنظم الشريعة والعلاقات الاجتماعية فالיום تكون صديقي وأتضع منك وغداً تكون غنيمة لي حيث يصدر القرار الحكومي بإعلان الدكان الفلاني أو المخزن الفلاني للفرهود لأسباب أغلبها عدائية وكيدية وانتقامية وطائفية وسياسية بدعوى أنه خالف القانون فيدخل الناس لتفريغ المحال والمخازن التجارية الكبيرة والصغيرة ونقل البضائع إلى بيوتهم باعتبار أنها غنيمة بنفس الأسلوب الذي فعلوه في الحرب ضد الكرد وإيران والكويت والشيعية في وسط وجنوب العراق عقب الانتفاضة الشعبانية مباشرة ، إضافة إلى مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة للكثير من أبناء الشعب المظلوم تحت أي ذريعة تلبية للنفس الغضبية والشهوانية التي لا تهدأ ولا تشبع ، وهذا ديدن فقراء النفوس والجاه والمال كما هو شأن الطاغية المقبور صدام الذي عُرف عنه التسكع في شوارع بغداد ليس له أب يرعاه ولا أم تحضنه ولا مال يسد حاجته

فصار وبقدرة قادر هو وأمثاله ومن سار على نهجه في سدة الحكم في حين أنهم كانوا ممن ينطبق عليهم وصف الشاعر :

أتذكرُ إذ لحافك جلدَ شاةٍ وإذ نَعْلَاك من جلدِ البعيرِ
فسُبْحانَ الَّذي أعطاك مُلكاً وَعَلَّمَكَ الجلوسَ على السَّريرِ

وبرغم كل هذه المشاهد الظالمة والقاسية التي أصبح الكثير من أبناء الشعب لا يُيالي بالحلال والحرام فيسرق بعضهم بعضاً ويشي بعضهم ببعض إلى السلطان ويقتل بعضهم بعضاً وتعرض أعراض المستضعفين من الناس إلى انتهاك صارخ من قبل البعثيين الأنجاس إلا أن المرجعية الدينية لم تخشى النظام وكانت تُفتي بجرمة هذه الدماء والأعراض وعدم جواز التصرف أو الأكل من هذه البضائع إلا أن نفوس غالبية الشعب وللأسف الشديد قد أكلت هذا الحرام بطريق مباشر أو غير مباشر ، ولما جاء الاحتلال وأسقط نظام الطاغية المقبور صدام في عام ٢٠٠٣م فإن جماعات كثيرة من الشعب قد مارست الفرهود أيضاً لمخازن الدولة ودوائرها والمتاحف والمؤسسات والمستشفيات والوزارات والقصور الرئاسية ، وقد قام جملة من البعثيين ووكلاء الأمن بدخول بعض دوائر الأمن وسرقة المستندات والتقارير الأمنية لتغطية جرائمهم وجرائم أقربائهم وأصدقائهم إضافة إلى دخول جماعات عراقية من خارج الحدود للمشاركة بالسرقة والفرهود بنطاق واسع شمل البنوك المصرفية والمتاحف العراقية والسيطرة على المقار الحزبية والأماكن العامة بذريعة أو بأخرى ليتسع نطاق الفرهود ، ولما استقر الوضع نسبياً وتشكلت بعض الهيئات الإدارية تحت عناوين متعددة صار الفرهود منظماً ومقنناً بين الأحزاب والسياسيين في إطار السرقات والفساد الإداري والمالي والسياسي

والأمني والقضائي فأخذ منحى آخراً من خلال العمل الحكومي وبمشاركة قوات الاحتلال حيث كشفت عن سرقات باهضة للبنوك بمليارات الدولارات وكذا الحال في سرقة نفط العراق بين وزير النفط العراقي والحاكم الأمريكي للعراق بول برايمر وهكذا الحال بالنسبة للسفير الأمريكي الهندي الأصل زلماي خليل زاد في العراق بلا حساب ولا كتاب حيث لا صادر ولا وارد ولا رقابة ولا عدّاد وهكذا حال سرقة مواد الحصة التموينية وما يتعلق بأموال الكهرباء والإعمار والضرائب والمشاريع المختلفة ، وبعد أن تشكلت الحكومة عام ٢٠٠٥م سواء كانت حكومة المركز الاتحادية أو الحكومات المحلية من مجالس المحافظات والبلدية بل حتى المجلس النيابي فقد أصبح الفرهود من أبرز سماتهم علماً أن هذه المؤسسات التابعة للدولة هي في غالبها من رجالات عاشت خارج العراق ولم تدرك نظام صدام إلا شهوراً قليلة أو أنها لم تدركه أصلاً وقد عادت إلى العراق بعد سقوط الطاغية مستلمة حكم العراق برعاية أمريكية وأخذت تمارس السرقات والفساد بأعلى مراتبه بشكل فاق عهد الطاغية المقبور في طول حكمه فقد سُرقت مئات بل الآلاف مليارات الدولارات بل أكثر بكثير حيث لم يكن يحلم بأرقامها حتى الطاغية المقبور(صدام) ولا أحد غيره في العالم ، وقد أصبحت اليوم هذه الطبقة السياسية الحاكمة في ليلة وضحاها من أثري أثرياء العالم في الوقت الذي دخلوا فيه العراق كانوا فقراء مُعدّمين ولا نريد أن نصفهم بشيء آخر ، إضافة إلى ذلك ما يتمتعون به من مناصب وامتيازات في المجلس النيابي ومجالس البلدية والمحافظات ومجلس الوزراء والحديث مؤلم بهذا الشأن ولكن أفعالهم مكشوفة ومفضوحة في وسائل الإعلام وما تكشفه هيئة النزاهة داخل

المجلس النيابي وخارجه من فساد بشأن صفقات أجهزة السونار لكشف المتفجرات وكذا صفقات الأسلحة والحصة التموينية والكهرباء والبلدية والإعمار وجباية الضرائب الحكومية وزيادة الرسوم وغسيل الأموال وسرقة البنوك والمُنح المالية والمخصصات الإضافية وكذا التحايل لسرقة أموال الرعاية الاجتماعية مع إضافة أسماء وهمية أو أسماء أغنياء لاستلام هذه الأموال بينما يجنون الحقوق عن الكثير من الفقراء المحتاجين المثبتة أسماءهم وممن لم تُتَبَّ بذريعة أو بأخرى وهكذا الحال في استلام رواتب كثيرة جداً لأسماء وهمية ووظائف ليست حقيقية مع أخذ هذه الأسماء أيضاً لبطاقة الحصة التموينية وغير ذلك من عجائب وغرائب ابتداع وسائل السرقة في مفاصل أجهزة الدولة ، وهؤلاء غالباً كانوا ممن عاشوا خارج العراق لأسباب ودواعي مختلفة ، وإذا كانت الدوائر الحكومية ورجالات الحكم متهمه بالفساد والسرقة على عهد الطاغية المقبور فمن أين جاء الفساد لهؤلاء الذين لم يُدرِكوا نظام الطاغية إلا سنة أو أقل من ذلك بل الكثير منهم لم يُدرِكوا نظام الطاغية أصلاً ودخلوا العراق بعنوان معارضين للنظام كما يقولون واستلموا أهم المناصب وأخطرها ؟!!! ، إلا إذا رجعنا إلى قول الأعرابي الذي قام بتربية جرو ذئب بتصور أن بتربيته صغيراً لا يعلم بطباع أبيه ولا يُقلِّده في أكل الدواجن ، والأمثال هنا تُضرب ولا تُقاس فقال مخاطباً لجرو الذئب :

أَكَلتَ شُويَهْتِي ونَشأتَ فينا فَمَن أنبأك أَن أبأك ذيبٌ

والشويهة : هي تصغير للشاة ، وسميت بذلك لشدة شهوة

اللحم .

ولشدة ما كانت تُعاني الطبقة السياسية الحاكمة بالأمس واليوم من فقر مدقع وحاجة مُلحة لأبسط مقومات الحياة الكريمة فإنهم وحين ارتقوا المناصب داخل الدولة الحديثة من مجلس النواب أو الحكومة أو مجالس المحافظات أو البلدية أو القضاء أو المناصب الإدارية والتنفيذية الأخرى فإنهم أصبحوا أعظم من الحيتان الضخمة التي تبتلع الصغير والكبير بلا رحمة ولا رأفة وصاروا من أثرى أثرياء العالم مع امتلاكهم الحصانة والحماية الدبلوماسية والحزبية والمليشوية وغيرها ، ويُمنع نتيجة تلك الحصانة أن يُقال له : من أين لك هذا ؟!!! ، ولذا يُمرر فسادَه وسرقاته عبر مساومة سياسية ومحاصصة مالية ومنافع متبادلة أو استعمال آليات تمنع حسبه وترفض استرجاع تلك الأموال أو تمكينه من الهرب إلى خارج العراق إلى أن تتم تسوية أوضاعه مع القضاء والطبقة السياسية ، وبهذه الصورة الواضحة هل يصح أن نلقي تبعات فساد هؤلاء على فساد العهد السابق وهم يدعون المعارضة له ؟!!! ، هكذا إذن نعيش اليوم بين سياسيين يمارسون الكذب والوعود الزائفة وازدواجية المعايير وفساد وانحراف بأعلى مراتبه ويعانون مرض انفصام الشخصية فأثر ذلك على النسيج الاجتماعي وتماسكه ، فبدلاً أن يقوم المسؤول السياسي داخل الدولة ببلسمة جراح الشعب وإعانتته على مآسيه ورفع مظلوميته وتلبية حاجته صار يزيد من ذلك كله بل وسّع من رقعة فقدان الثقة والأمن والأمان والأمل بالإصلاح وزاد من معدل ضحايا المفخخات والأحزمة الناسفة والتصفيات الحزبية والمليشوية وبرغم كل هذه المآسي ومعيشة غالبية الشعب دون خط الفقر إلا أن السياسيين داخل السلطة يُخاطبون الشعب بكل وقاحة ومِنّة بأنهم وفّروا له ديمقراطية !!! وهي (زائفة) في حين أنها لم

تأتي عن طريقهم بل فرضتها عليهم قوى الاحتلال ، ومع ذلك يشوبها التزوير والمحاصصة والتوافق المصلحي والوهمي - الطائفي والقومي والإثني - المنافي لأصل الديمقراطية في حقيقة وضعها ، كما يدعون بتوفير قضاء مستقل وهو مُستغل ومُسيء ومرتشى إضافة إلى منح الشعب حرية التعبير عن الرأي والإعلام الحر الذي هو في واقعه سلاح ذو حدين يستفيد منه النظام أكثر مما يستفيد منه الشعب لأنه مبرمج وفق صيغة تستعمل للتنفيس وإفراغ ما في جعبة الموتور والمظلوم ولتخفيف الضغط عنه وإزالة الاحتقان لدى الشعب خوفاً من ثورة عارمة تحرق الأخضر واليابس ، وهذه النسبة المحدودة من الحرية ليس منحة من الحكومة بل فرضتها عليهم قوى الاحتلال متابعة في ذلك للنظام العالمي بتأمين حرية التعبير عن الرأي لدى الشعوب وبالأخص المحتلة من أجل تفريغ شحنات الشعب المضغوطة من الغضب وللكشف عن نوايا وأهداف الجهات المعارضة والمناوئة لهم ليتم من خلالها تفادي خطرهم وتقليل الخسائر في جهة الطغاة الحاكمين إضافة إلى استدراج الشعب إلى ما يصبوا إليه الحكام وعملائهم من ترويج الجدل العقيم لإثارة الفتن والأحقاد والنعرات الطائفية والصراعات الحزبية التي تشغلهم عن الهموم والمطالب الحقيقية والقضايا المصيرية للأمة ، وهذا الأسلوب يُمثل أحد وسائل الكشف والتحقيق الحديثة التي توفر للأجهزة الأمنية العمل بخفاء وتبعد عنهم الشبهة والتهمة بدلاً من استدعاء المُتهم والمعارض للتحقيق معه في دوائر الأمن وإثارة بعض المشاكل السياسية والإعلامية ، ومن جملة وسائل الكشف ما يجري من حوارات تلفزيونية ولقاءات صحفية يعتمد الكثير منها على تحليلات سياسية واجتماعية وخلافات مذهبية يتخللها ثرثرة في الكلام

وزلاّت في اللسان وتُهم متبادلة يفضح أحدهم الآخر ويتم من خلالها الكشف عن وقائع وحوادث يُمكن أن يُدين عليها القضاء أو يسقط المُدان منهم سياسياً أو اجتماعياً أو تحترق صورته في جهة من علاقاته العامة وبالتالي يستفيد الأعداء منها لكونها لا تخرج جميعها عن فراغ بل يستند جملة منها إلى واقع وهكذا أيضاً يتم تشخيص الموالي والمعارض وطبيعة ميوله واتجاهه وانتمائه ودرجة ارتباطه ومدى تأثيره وخطورته ونوع تحركاته وكيفية كسبه واستغلاله والتعامل معه عن طريق سؤاله واستفزازه واختباره وتحليلاته السياسية ومعرفة نقاط القوة والضعف عنده أو الحكم عليه واتخاذ الإجراءات الأمنية المناسبة بحقه من عزل أو تصفية من دون ألفات نظره ونظر الآخرين حتى يقع فجأة في مصيدة الطغاة وعملائهم .

ومع كُل ما ذكرنا فقد ساد في العراق على عهد الطاغية المقبور صدام النظام الطبقي والتمييز على حساب العرق والمذهب والعشيرة مما جعل التفاضل واضحاً بين محافظات العراق ومناطق على أخرى وعشيرة على ثانية من حيث الخدمات وال عمران والنفوذ والسلطة والمال ، فأخذ يتلاعب بمقدرات الناس وعقولهم ونظامهم الاجتماعي فتارة يلغي بقوة القانون وهيمنة الحكومة نظام العشائر ودورهم في حل الخصومات المختلفة ويعمل على تفكيك أواصر العشيرة لتفقد فاعليتها وتأثيرها على أبناءها ويزرع الخوف والرعب في قلوبهم وتارة أخرى يستعين بالعشائر لما تقتضيه مصلحة النظام فيأمر بإعادة هيكلية العشيرة وفق ضوابط معينة فتحدث من وراء ذلك منافسات شديدة بين أبناء العشيرة وتحدث نزاعات وخصومات من أجل الواجهة والمنصب والنفوذ والأموال وهكذا كان يتعامل النظام مع أبناء شعبه فيسعى

لتفكيك الروابط الاجتماعية ومن ثم إعادة صياغتها بالشكل الذي يتناسب وأهداف النظام الحاكم ولا يلتفت إلى ما يزرعه من نزاعات وخصومات بل أنه يقصدها لكونه يسود وينتعش بوجودها فتشأ لذلك الأمراض الاجتماعية الكثيرة والخطيرة داخل المجتمعات من الكذب والتجسس والوشاية والغيبة والنميمة والتقارير الكيدية والنفاق وغيرها ، فظهر على الساحة العراقية وجوهاً عشائرية جديدة تتسجم مع تطلعات النظام الصدامي البغيض بما يُعرف عنهم بشيوخ التسعين الذين أصبحوا أذرع اجتماعية لقهر إرادة الشعب وتطويعه لإرادة النظام الحاكم ، ولما سقط نظام البعث البغيض جاءت الأحزاب من خارج العراق لتمارس نفس الدور البعثي في تقسيم المجتمعات العشائرية واستغلالها كدعاية انتخابية وأصوات في صناديق الاقتراع وما إلى ذلك كتحريك الشارع العراقي في جهة الدفاع عن المصالح الحزبية والرموز السياسية لتفقد هذه العشائر هيبتها وتأثيرها في واقع الحياة الاجتماعية العراقية ، والتشابه كبير جداً بين نظام الطاغية المقبور والحكومات التي جاءت بعد سقوطه ولم تكن المغايرة بينهما سوى بالمسميات والوجوه لأن المسيرة امتدادية واحدة بين النظامين ، وأما من يزعم أن هذه السيرة والمواقف هي من تراكمات النظام السابق وجذوره وتأثيراته فيكون من المغالطة الفاحشة بعد دعوى اجتثاث الكثير من البعثيين كما يزعم دعاة الاجتثاث !!! ، ثم ما بال الفساد بأوسع وأقبحه صار منتشرًا بين من يدعي المعارضة للنظام السابق وقد كان يعيش خارج العراق أكثر من عشرين عاما ، فمن أين لحقته هذه التراكمات ؟ !!! وكيف أثرت فيه هذه الجذور وقد كان منقطعاً عنها هذه المدة الطويلة ؟ !!! ، إذن المشكلة واقعاً بما يعانيه من أزمة وعي

وما يحملوه من ثقافة مزيفة وتدين أجوف ولذا كانت تطبيقاتهم لا تستند إلى أصول أصيلة وقيم متينة بل هي خليط من تراكمات عشوائية داخلية وخارجية ، وما يتعلق منها بنفوسهم وما تحمله من آفات وأمراض وأزمات تنعكس على الواقع الاجتماعي والمسارات التطبيقية ولذا تجد لا يؤمن أحدهم بالآخر إلا بالقدر الذي ينتفع منه ضمن قاعدة الطغيان والاستبداد القائلة : (إذا لم تكن معي فأنت ضدي) ، فحدثت تحالفات الأضداد من أجل ملئ جيوبهم التي لا تمتلئ وتمويل أحزابهم التي تجاوزوا فيها على حقوق الشعب وأوجدوا لأنفسهم حاضنة المحاصصة الحزبية والطائفية والقومية والاثنية في كل شيء مما زرع الانقسام والأناية والطبقية داخل المجتمع .

ما يُسمّى بأموال الدولة

تسعى بعض الأحزاب والعناصر المنتمية لها ممن يحملون عناوين دينية إلى ممارسة سياسة الفرهود بطريق يتصورون مشروعيته وفق مباني فقهية يتحايلون في تعاملهم بها ويستنبطون منها عن مخارج تُبيح لهم تحصيل هذه الأموال وامتلاكها بأيّ طريق كان ، حيث يرى بعض الفقهاء بأنّ الدولة كعنوان لا تملك أموالاً لأنّ الملكية إنّما تكون في موارد خاصة ممن يكون قابلاً لثمن يملك كالأشخاص مثلاً ولذا فما موجود في خزينة الدولة إنّما هو يعتبر من مجهول المالك فيأتي الحزبي المتدين زوراً وبهتاناً إلى سرقة هذه الأموال والأعيان الموجودة في البنوك وداوئر الدولة وغيرها تحت ذريعة أنّها مجهولة المالك في حين أنه لا يجوز التصرف بمجهول المالك إلا بإذن الفقيه المرجع وحيث أنّ المرجعية لا تُجيز قطعاً التلاعب بهذه الأموال وسرقتها تحت هذا العنوان أو غيره بل هي حريصة كلّ الحرص على الشعب ومقدراته وتؤكد دائماً على النزاهة والأمانة وتوزيع الحقوق بالعدل والإنصاف .

وأما من الفقهاء من يرى أنّ الدولة كعنوان لها قابلية الملكية فيأتي هذا الحزبي المتدين !!! الذي يرقى المناصب العالية في الدولة ليتصرف بهذه الأموال مرةً أخرى باعتبار مسؤوليته في الدولة فيعمد إلى سرقة الأموال تحت غطاء ملكية الدولة وهو المسؤول عنها والمُخوّل في التصرف فيها فيتحايل عن طريق العقود الوهمية والصفقات الخفية والمزايدات والعمولات وغيرها من وسائل الفساد والسرقة المتنوعة إلى الإختلاس منها والتلاعب فيها.

وكما يوجد من يسرق المال العام من البنوك والمصارف ودوائر الدولة فإنه يوجد أيضاً من الحزبيين المتدينين زعماً!!! من يهتم بسرقة النفط العراقي ويجد نفسه مخرجاً يقنع به نفسه وهو أن النفط من الكنوز ولا بد في الكنز من إخراج الخمس منه ، وعن هذا الطريق يتلغ أموال النفط ويتصرف فيها بذريعة الخمس وما يبقى من أموال بعد اخراج الخمس يُعتبر من مجهول المالك فيعمد إلى السرقة منه أيضاً لعدم كفايته بالخمس ، ويتصور مشروعية عمله بناءً على كون الدولة لا تملك ، وأما على مبنى كون الدولة تملك فيكون هذا الحزبي مسؤولاً في الدولة فيحق له التصرف في هذه الأموال وله جملة من الصلاحيات فيعمل على سرقة الأموال بما يسد حاجته وحاجة حزبه مع عدم الإكتفاء والشعب قطعاً لاستمرارية سرقتهم وإيداع هذه الأموال في البنوك العالمية بأسمائهم أو أسماء عوائلهم أو وفق الأرقام السرية المعمول بها في بعض البلدان .

وهؤلاء اللصوص لم يكتفوا بالتحايل على الشرع وتقمص التدين بل يتحايلون أيضاً على القانون الذي كتبوه بأيديهم فيمارسون أعلى درجات المكر والحيلة والكذب والسرقة والدجل لتحقيق أهدافهم .

ولذا ينبغي محاسبة هؤلاء جميعاً من الأحزاب والسياسيين الممولين بعد استلامهم المناصب داخل الدولة تحت قانون : من أين لك هذا ؟!!! ، واتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم لأنهم أساءوا إلى الدين وسرقوا الأموال وأفقروا الشعب وعاثوا فساداً في الإدارة والحكم .

الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١م

بعد غزو النظام الصدامي لدولة الكويت عام ١٩٩٠م وتهوره بأخذ العراق وجيشه إلى كارثة عظيمة تلبية لنزعاته الغضبية والصيانية لدوافع اقتصادية ونفسية وغيرها حيث قطعت دول الخليج عن العراق المدد الاقتصادي في الوقت الذي يُعاني العراق من عجز في الميزانية لسد ديونه وحاجاته بعدما خاض حرباً لمدة ثمانية أعوام ضد جمهورية إيران الإسلامية بالوكالة عن دول الخليج ومصر والأردن واليمن ومن سار معهم تحت ركب الاستكبار العالمي تحت شعار القومية العربية ولكن الصديق العربي المحارب لهم سرعان ما تَخَلَّو عنه بعد انتهاء الحرب وقطعوا الإمداد عنه مما جعل طاغية العراق ينقلب عليهم بأسوأ حال وأعلن العداء لهم وقام بين ليلة وضحاها بغزو الكويت وضمها إلى العراق وجعلها المحافظة التاسعة عشر وأسس فيها حكومة محلية بقيادة ضباط جيش من جنسية كويتية موالية للنظام البعثي فأين قومته العربية هنا ؟ !!! ، ولم يكتفي النظام البعثي بالسيطرة على الأرض بل عمَد إلى سرقتها بشكل منظم وممنهج حتى نقل مخازن دولة الكويت وأموالهم ومصوغاتهم الذهبية وأثاثهم وفرشهم وسياراتهم الثمينة وغيرها مما هو كثير جداً إلى العراق يتقاسمها صدام وأبناءه وزبانيته وأعلن باقي المواد للفرهود يستفيد منها أرباب النفوس الضعيفة من الشعب العراقي ومن الموالين للنظام البعثي والحديث يطول في هذا

المقام في باب الجرائم والسرقات والمظالم وحرق وتدمير آبار النفط الكويتية ، وهذه الجرائم نفسها قد مارسها النظام البعثي بحق الشعب الإيراني بدفع ودعم وإسناد خليجي وعربي وغربي وصار هذا العمل دَيْنٌ في رقبة مرتكبيه لابد لهم من سداده كما يفهمه المؤمنون وهو كما تدين تَدان ولذا فكما سلطوا على إيران نظام الطاغية صدام فإن الله تعالى ابتلاهم وسلط عليهم صدام ليفعل بهم ما فعل من جرائم وقبائح عظيمة ، وبين هذا وذاك فإن الشعب العراقي هو الضحية الأول والأخير حيث يُعاني الحروب العدوانية المتكررة والمظالم الصدامية الداخلية منذ مجيء النظام البعثي للحكم وإلى حين سقوطه ، ولم يسكت النظام الكويتي عن احتلال صدام لبلده فصار يستعين بالدول الاستكبارية العالمية من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وغيرها مع وقوف الدول الخليجية والعربية لدعمها ومساندتها لتحرير الكويت من هذا الغزو حتى وصل عدد الدول ما يقارب الثلاث والثلاثين دولة وقد انقلبت المعادلة على الطاغية صدام حيث كان هؤلاء جميعاً يقفون إلى جنبه ودعمه ونصرته في حربه على إيران ، واليوم صاروا أعداءه يُعلنون الحرب عليه ، ولما دقت ساعة الصفر لديهم بدءوا بالحرب الجوية على الجيش العراقي والذي بدوره أخذ بالانسحاب والتقهقر لاستعمال القوة المفرطة إزاءه وقد انكشفت هشاشة النظام البعثي الذي لم يقاوم هذه القوى العالمية بعدما كان يُهدد ويتوعد بفعل الأعاجيب بهم ولأن الكثير من مراتب الجيش العراقي المختلفة غير مؤمنة بالحروب الصدامية إلا أنه كان بالخيار إما أن يُقتل على باب داره ويتحمل أهله مصائب هذا الإعدام ويلحقهم العار بنظر القانون البعثي وإما أن يلتحق بالجيش لتنفيذ الأوامر لحماية أهله من تبعات فراره من

الجيش ، وقد أثر القصف الجوي على المراكز المهمة داخل العراق وبالأخص في بغداد العاصمة حتى فقد النظام سيطرته واتصاله بأجهزته العسكرية والأمنية والحزبية وحينئذٍ استثمر الشعب العراقي المظلوم المتواجد في الجنوب والوسط (الشيعة) هذه الفرصة للانتفاضة على النظام البعثي وأخذ يُطهر البلاد من أدران هذا النظام في المناطق الجنوبية من البصرة والناصرية والعمارة والكوت والسماعة والديوانية والنجف وكربلاء والحلة وصولاً إلى حدود بغداد مع صمت مُطبق للكرد في شمال العراق وهم يتفرجون على الوضع بانتظار النتائج المريحة لهم من دون أن يشاركوا لدعم الانتفاضة وأما محافظة الأنبار ومحافظة ديالى وأجزاء كبيرة من محافظة الموصل وأجزاء كبيرة من محافظة صلاح الدين فهُم من الداعمين للنظام البعثي باعتبار أنه نظام سني يمثلهم ولا بد من الوقوف إلى جانبه أمام هذه الانتفاضة الشيعية العارمة التي كاد النظام البعثي على وشك السقوط إلا أن الحس الطائفي البغيض الذي مارسته هذه المحافظات وكذا الدول الخليجية والعربية التي طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بعدم السماح لإسقاط نظام الطاغية صدام وضرورة إبقاءه محاصراً وضعيفاً أفضل وأهون من قيام دولة إسلامية شيعية في العراق بعدما ظهرت معالمها لهم من خلال شعارات الثوار ورموز الثورة داخل الشعب وبالتالي يُمكن لها أن تتحد مع الدولة الشيعية في إيران وهذا بحسب نظرهم وتخوفهم يُهدد وجود أو مصالح دول الخليج والعالم السني ، وكانت هذه النظرة الجاهلية الضيقة والطائفية البغيضة قد زادت من ظلم شيعة العراق وقهرهم وقتلهم والقيام بعمليات الإبادة الجماعية ضدّهم حتى صارت أمريكا ومن معها تقصف بطائراتها تجمعات الانتفاضة وتفسح المجال

لنظام صدام من استعمال الطائرات والدبابات والصواريخ والأسلحة المختلفة لقمع الانتفاضة وحرق المدن العامرة وضرب المساجد والعتبات المقدسة في كربلاء والنجف بالصواريخ وملاحقة الثوار وتنفيذ الإعدامات الجماعية في الشوارع وفي السجون المختلفة حتى أصابت الصواريخ قبة وجدران مرقد الإمام علي عليه السلام وكذا جدران وقبة الإمام الحسين عليه السلام وكان المسؤول الميداني صهر صدام المدعو حسين كامل وهو يخاطب الإمام الحسين عليه السلام بتحدٍ وجرأة ووقاحة بقوله : (أنت حسين وأنا حسين فلننظر ماذا ستفعل؟!)، وكان صدام وجنوده من أبناء المحافظات السنية يكتبون على الجدران شعارات ضد الشيعة وكان منها شعار (لا شيعة بعد اليوم) بل أخذت الصحف البعثية تنشر مقالات يكتبها الطاغية المقبور وهو يسب ويشتم الشيعة ويطعن بأعراضهم ويتهم على معتقداتهم ويكذب عليهم بأكاذيب في مختلف المجالات ما أنزل الله بها من سلطان ليشفي غليله منهم ، وكان يجتمع بأبناء السنة ويحرضهم على مقاتلة الشيعة تحت دعاوى كثيرة منها أن يحفظ أبناء السنة على أنفسهم ومذهبهم ونظامهم من خطر عظيم فيما لو حكم الشيعة العراق ، وهكذا كان الطاغية يتمترس بالخطابات الطائفية من أجل مصالحه الخاصة وبقاء نظامه الدموي حتى استطاع أن يعيد سيطرته على الوسط والجنوب ويحكم العراق من جديد بقبضة الحديد والنار والتمييز الطائفي والعرقى والحزبي ، وقد استمر الطاغية بالحكم وهو تحت حصار وذل ومهانة فرضه عليه الغرب ودول الخليج ، وفي خضم هذه الأحداث والأزمات العظيمة إلا أن الكرد استثمروا ضعف الطاغية وبمعاونة الأمم المتحدة فإنهم أعلنوا بيان رقم (١) عام ١٩٩١م حددوا فيه

طبيعة الحكم في كردستان لكنه لم يسلم حكمهم الذاتي أو إقليمهم من خروقات خبيثة لنظام الطاغية حيث ساعد على انقسام المجتمع الكردي وتخلخله من خلال المدد بالسلح والمال حتى صار يقتل بعضهم بعضاً وقد أكلت الأحزاب القوية الأحزاب الضعيفة ، والمهم أن الشعب قد عانى من هذا الحصار العالمي معاناة شديدة ولم يقف أحد مع الشعب العراقي إلا جمهورية إيران الإسلامية بالرغم ما جرى عليها من هذا النظام الحبيث لكنها كانت تلاحظ هموم الشعب ومسؤوليتها الشرعية لرفع معاناة هذا الشعب المسلم فكانت تُرسل المساعدات الغذائية والصناعات الإيرانية وفتحت أسواقها للشعب العراقي لعلمها أن الشعب مُحاصر من جهتين وهي جهة الغرب ودول الخليج وجهة النظام القمعي الصياني الطائفي ، وقد استمر الحال بهذا النظام البعشي إلى استعمال تجاذبات سياسية ومناورات كلامية مع أمريكا التي ربه ومكنته من صعود سلّم الحكم في سبعينات القرن الماضي ودعمته إلا أنه ولمصالح خاصة تضاربت مصالحه معها وتمرد عليها حتى احترقت ورقته أمام الغرب وكما هو إيماننا بأن دعاء المظلومين من الشعب العراقي والشعب الإيراني والشعب الكويتي فإن الله تعالى قد أوقعه بشر أعماله وحصد ما كان يعمل فسُلط عليه الغرب بقيادة أمريكا وبرئيسها جورج بوش الابن عام ٢٠٠٣م وبدعم عربي وخليجي وتحرك عسكري من القواعد الأمريكية في دول الخليج (الكويت وقطر والسعودية والبحرين ...) ليتم إسقاطه مع نظامه الورقي أمام قوة العالم لينهزم هزيمة فاضحة بلا مقاومة لقوى الاحتلال الأمريكي حتى هرب ونظامه وحزبه وصار صدام يختفي تحت الأرض في حفرة ظلماء وقد أطلق لحيته بشكل قبيح ويعلوه الوسخ إلى أن عثر عليه الجنود

الأمريكان وبوشاية من رفيقه في حفرة داخل مزرعة قرب تكريت وقد استسلم لهم متوسلاً ذليلاً من دون أدنى مقاومة حتى بطحوه الأرض وداسوا رأسه بأحذيتهم وأشبعوه ضرباً وأودعوه السجن ليحاكمه العراقيون محاكمة عادلة نادراً ما تجد مثلها في العالم وتمَّ إعدامه ودفنه إلا أن أقرباءه من جهة صهره حسين كامل يطلبوه ثأر ما ارتكبه من قتلة بشعة لابنهم حسين كامل حتى قاموا بنبش قبره واستخراجه من مقبرته في تكريت فأخذوا بسحله وضربه وشتمه والتمثيل بجسده على رؤوس الأشهاد في تسجيل مصور وإلى جهنم وبئس المصير ، ولقي حسين كامل جواب تحديه للإمام الحسين عليه السلام وصار مثلاً يُذكر عند العراقيين كما هو حال عمر بن سعد وهكذا هو مصير كل طاغية وخائن كصدام وأمثاله ممن سبقوه أو جاءوا بعده .

سقوط نظام الطاغية صدام

لم يكن نظام الطاغية صدام بالقوي واقعاً وإنما استطاع بنخبته وغدره ومنظّماته السرية وعمالته للاستكبار الغربي أن يستفيد من ضعف الشعب وانقسامه على نفسه واختلاف طوائفه وقومياته ومذاهبه وأحزابه فصار يستميل النفوس الضعيفة ويشترى الذمم ويزرع الخوف بين صفوف الشعب بطرق متعددة وأساليب ملتوية وإشاعات ممنهجة وسلوكيات وحشية ويستعمل الوعود الكاذبة للمماطلة والتسويق ويشغل الناس بعضهم ببعض من خلال الفرض القهري للدخول في الحزب الفاشي البعثي إضافة إلى عسكرة الشعب ضمن تصنيفات كثيرة وتصدير قوانين ارتجالية يختلف الناس من وراءها داخل الأسرة وفي الشارع ومراكز الشرطة والمحاكم كما جعل الشعب يُعاني أزمة في المعيشة وغيرها من أمور وألغى كثيرة لا يستقر ولا يهتأ بسببها الشعب ، وزيادة على ذلك السجون المليئة بمئات آلاف الشيعة الأبرياء والمظلومين من الرجال والنساء والأطفال وكثرة الإعدامات واستعمال أقوى أنواع التعذيب والقهر في السجون بل أكثرها خسةً ونذالة حتى أخذ ينال من مكونات الشعب تدريجياً واحدة بعد أخرى بقوة الحديد والنار وكان باستعداده أن يحكم العراق بلا شعب نتيجة ما ارتكبه من مجازر ومقابر جماعية وحرق مدن وحروب دموية واستعمال أسلحة الدمار الشامل كالكيماوي والبيولوجي

وأشباهاها قاربت جميعها على قتل خمسة ملايين نسمة وبالتالي
استمكن من الجميع علماً أن هذا النظام وأمثاله بالرغم من أنه يحمل
عنوان البعث وي طرح نظرياً منهج عمل وله أدبيات معينة إلا أنه في
الواقع التطبيقي لا يعكس عن هوية منهجه وأدبياته النظرية إلا السيئ
منها وما تفرضه هوية الطاغية القائد الضرورة والقائد الملهم الذي
يزعم أنه يمثل الشعب في كل شيء فإذا قال القائد أو قرّر فهذا بحسب
هذا النظام أن الشعب رغم أنه قال وقرّر وبالتالي فهو الشعب
والشعب هو ولذا فالدستور والقانون عنده أيسر شيء لأنه على حد
تعبيره إنما يكونان (بشخطة قلم) ، ووصل الحال بسفه وحمق أتباعه
أن ارتكبوا الغلو والكفر بشأنه من خلال جعله في مرتبة الإله كما بينا
ذلك في حاكمية النظام البعثي ، ولهشاشة هذا النظام فإنه لم يقاوم
الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣م الذي حصل بدعاوى أمريكية منها حيازة
النظام لأسلحة دمار شامل يهدد بها العالم وخصوصاً دول الجوار
وبالأخص إسرائيل !!! وله علاقة بتنظيم القاعدة وتمويلها إضافة إلى
اتهامه بهجمات سبتمبر عام ٢٠٠١م على البرج التجاري العالمي في
نيويورك ، مع أن صدام صناعة أمريكية إسرائيلية ولكن ورقته قد
احترقت عندهم بعدما نفذ لهم مخططاتهم وحصلوا على مبتغاهم
بمحاربتة الشعب الإيراني وصار عندهم البطل القومي للعرب ، ولكن
عندما سال لعبه على احتلال الكويت وقد وقع في فخ أمريكي عندما
استشعر منهم الضوء الأخضر وأنهم لا علاقة لهم بما سيفعله فسارع
إلى احتلال الكويت في ليلة ليلية وبذلك يكون قد خلق أزمة عالمية
وكانت أمريكا ودول الغرب أول المستفيدين من هذه الأزمة وقيام هذه
الحرب لأنهم من خلالها سيطروا على أهم منابع النفط في العالم

وأسسوا لهم في تلك البلدان النفطية قواعد أمريكية بما جعلها واقعا محتلة وصادروا فيها قراراتهم السياسية والسيادية ، والمهم كما أن النظام البعثي لم يقاوم الاحتلال فإن الشعب العراقي لم يقف مع النظام للدفاع عنه لإدراكه بشاعة وقساوة هذا النظام الأمني والقمعي الظالم فصار الشعب يُقدم أولاً سقوط الطاغية ونظامه الفاشي بأي صورة كانت ولو بيد المحتل بعدما اتابهم اليأس من سقوطه بطرق داخلية ، ولذا لم يقف معه أحد من حزبه ونظامه الأمني وكذا الجيش النظامي والجيش الشعبي وجيش القدس وهكذا الشعب سوى بعض أيتامه من فدائي صدام أيتام الملاجئ الذين شكلوا بعض الجيوب وقد انتهت سريعاً ولكن بعد سقوط الطاغية طالب الشعب المحتل الأجنبي بالخروج من العراق سلمياً ولكن لما لم يستجيب لنداء الشعب و صار يتعامل معاملة المحتل الفعلي في تطبيقاته بل حتى في شروعه لاحتلال العراق الذي حصل بقرار من الكونغرس الأمريكي ومن دون موافقة مجلس الأمن والأمم المتحدة فصار محتلاً بنظر القانون الدولي أيضاً وحينئذ تشكلت خلايا وجماعات وتيارات إسلامية لمقاومة هذا المحتل بعد أن أصر على البقاء و صار المحتل يرتكب المفاسد والجرائم والسرقات الواحدة تلو الأخرى ، وقد دخل مع المحتل الكثير من الأحزاب والجماعات المعارضة للنظام بعدما عقدوا اجتماعاً في لندن لترتيب العملية السياسية في العراق وفق خارطة لا تخرج عن رغبة المحتل وتحت رعايته فصار الحاكم المدني للعراق بول برايمر والسفير الأمريكي زلماي خليل زاد وتشكل مجلس الحكم أيضاً ومن ثم الجمعية الوطنية وكانت المرجعية الدينية في النجف الأشرف تؤكد على إخراج المحتل وفق آليات عمل تسد الذرائع عليه للبقاء من خلال كتابة

الدستور والاستفتاء عليه ومن ثمَّ انتخاب ممثلي الشعب المعروف بمجلس النواب ويترشح عن الفائز بالأكثرية تشكيل حكومة وطنية وأيضاً يتم انتخاب مجالس المحافظات والبلدية وبالتالي فلا عذر للقوى المحتلة للبقاء في العراق ، وبالرغم من حصول ذلك إلا أنَّ قوى الاحتلال لم تخرج من العراق الذي هو بلد النفط والخيرات ما لم تُحقق أهداف الغزو ومن ثمَّ تؤمِّن نفسها موطأ قدم وتؤسس لنفسها قواعد تتدخل من خلالها في كل مفاصل الحياة العراقية والبلدان المجاورة لها وليس لها ذريعة في البقاء إلا تردي الوضع الأمني المخلق من قبلها ومن قبل عملائها الإرهابيين من تنظيمات القاعدة وأمثالها لكي تتذرع بمواجهتهم وأنَّ الحكومة العراقية الفتية غير قادرة على مواجهة الإرهاب كما زرعت في المجتمع نظام المحاصصة الطائفي والقومي لخلق صراعات داخلية مستديمة من أجل مكاسب دنيوية كالمناصب والأموال والنفوذ ، فأخذ الكُرد حصة الأسد واستقلوا فعلا بأنفسهم بإقرار النظام الفدرالي وتمددوا خارج مساحة حدودهم بالقوة ومع ذلك فإنَّ مطالبهم لا تنتهي عند حدود وبقية الشيعة والسنة من العرب والتركمان وكذا غير المسلمين يعيشون صراعات لا تتوقف ما دام المحتل يُغذي الطائفية بينهم ، فصارت الأحزاب التي ترفع راية التشيع تتمترس بمذهبها الشيعي في الانتخابات وغيرها وأنهم على حد زعمهم يُمثلون الشيعة في حين أنَّ التشيع لا يُختزل بهذه الأحزاب بل الواقع أنَّ هذه الأحزاب تُمثل نفسها ولا علاقة للتشيع الذي هو منهج حياة ومنظومة فكرية متكاملة تُمثل الدين والدولة بما يرتكبه أدياء التشيع من تطبيقات منحرفة ومسلكتيات ضالة وفساد بمختلف أنواعه !!! ، وصارت الأحزاب التي تدعي التسنن تتمترس أيضاً خلف

المذهب السُّني وأنهم على حد زعمهم يُمثلون السُّنة في حين أن التسنن لا يُختزل بهذه الأحزاب بل الواقع أن هذه الأحزاب تُمثل نفسها ولذا يبرأ الكثير من أبناء السُّنة من أحزاب السلطة السنية لأنهم يقتاتون على إدعائهم التسنن مع كون تطبيقاتهم منحرفة ومسلكياتهم ضالة وفسادهم لا يقبل الشك بمختلف أنواعه !!! ، وما بين الشيعة والسُّنة نجد العلمانيين والليبراليين يُنسبون إلى جذورهم المذهبية والطائفية وانتماءاتهم المناطقية شاءوا أم أبوا ولو لم يؤمنوا بذلك ليكون العراق مبني سياسياً على أسس طائفية وقومية وليس على أساس المواطنة ، وكما هو معلوم أن قوى الاحتلال لم تترك مجالاً إلا واستثمرته لتحقيق أهدافها في إضعاف العراق وتقسيم أرضه ونهب خيراته ضمن خارطة جديدة لما يُسمى بشرق أوسط جديد ولم تكن هناك وسيلة أفضل من إشعال حرب طائفية بين الشيعة والسُّنة ، فعمد الإرهابيون الطائفيون بقتل علماء الشيعة في بغداد وكان أبرزهم مرجع بغداد وشيخ علمائها ونقيب السادة الأشراف سماحة آية الله السيد كمال الدين المقدس الغريفي (قدس سره) حتى ضجّت بغداد لذلك وتأزمت الأوضاع الأمنية في المناطق المختلطة وكادت تندلع حرب طائفية ولكن العقلاء أطفئوا نار الحرب ، ولم تمر الأيام والأسابيع القليلة حتى قام الاحتلال وعملائه من التكفيريين بتهديم قبة العسكرين عليهما السلام في سامراء وصار الخطاب السياسي وخطاب الشارع يعج بالطائفية وسادت لغة العمالة والتخوين ونزل الناس إلى الشارع يحملون السلاح حيث صاحب هذين الحدثين المهمين تهجير العوائل الشيعية من المناطق السُّنية كما في أبي غريب وحي الجامعة والعدل والعامرية والصلبخ والسيدية والغزالية في بغداد ، وكذا تلغفر في الموصل ومناطق في

صلاح الدين وديالى وغيرها ، فما كان على الشيعة إلا الدفاع عن أبناء جلدتهم والمحافظه على مناطقهم ومساكنهم فعمدوا إلى استعمال التهجير أيضاً في بعض المناطق الشيعية ممن يستشعرون منهم الخطر لائتمائهم للفرقة الوهابية التكفيرية أو ممن يُشْتَبه به التواصل مع الإرهابيين دعاء التفخيخ والتفجير والتهجير الذين مارسوا العمليات الإرهابية وحصدوا من ورائها أرواح عشرات آلاف الأبرياء من الرجال والناس والأطفال الشيعة فكان لا بد من التحرز منهم وتطهير مناطقهم من مصاصي الدماء الذين ما زالوا يمارسون القتل الجماعي ، ولذا أصبحت السجون على عهد هذه الحكومات المحسوبة على الشيعة مليئة من أبناء المذهب السني وهذا لم يكن بدافع طائفي بل بدافع أمني بامتياز لأن ما قام به الإرهابيون من القاعدة والفرقة الوهابية والسلفية الجهادية وأيتام البعث ممن يحسبون أنفسهم على المذهب السني يمارسون أبشع أنواع القتل الجماعي في أماكن عامة داخل العتبات المقدسة والمساجد والحسينيات والأسواق والمدارس وأماكن تجمع العمال ومجالس العزاء والمواكب الحسينية وغيرها ، وكان لا بد من ملاحقتهم والتحري عنهم وإلقاء القبض على الكثير منهم متلبسين بالجرم المشهود وبمعونة أبناء السنة ممن يشعرون بضرورة حماية الوطن من المتلبسين بالمذهب السني كذباً وزوراً ، ولكن يبقى الإعلام الطائفي والمعادي للعراق وشعبه يُشير دائماً بأن الحكومة العراقية شيعية وهي تُمارس اعتقال أبناء السنة ممن يشعرون بضرورة حماية الوطن من المتلبسين بالمذهب السني كذباً وزوراً ، ولكن يبقى الإعلام السني وبدوافع طائفية مع تنكر هذا الإعلام الإرهابي لما يقوم به هؤلاء المجرمون من تهجير للعوائل الشيعية والقيام بذبحهم وتفجير تجمعاتهم بل حتى التجمعات السنّية المتوافقة سياسياً مع الحكومة ، وفي الوقت

الذي يرفع الشيعي السلاح بوجه المحتل لمقاومته لكي يُخرجه من أرض العراق نجد أن غالب هذه التنظيمات السنية التكفيرية بما يُعرف عنهم القاعدة والتنظيمات السلفية (الفرقة الوهابية) والبعثة الصدامية ترفع السلاح بوجه الشيعي وبأساليب متعددة حيث لا تجد للشيعي حرمة في دمه وعرضه وماله وتحت إطار الأيديولوجية التكفيرية فإنهم يؤمنون بأن مقاتلة الشيعة وقتلهم وتهجيرهم من مناطقهم أولى وأهم من قتال المحتل وإخراجه من بلاد المسلمين والواقع المعمول به في باكستان وأفغانستان وسوريا والعراق وغيرها ضد الشيعة خير شاهد على ممارساتهم العنصرية التكفيرية ولذا فإنهم بدل من أن يُقاتلوا المحتل الأمريكي في العراق والصهاينة في فلسطين كما تفعل الشيعة في لبنان وإيران والعراق تجد أنهم يُرسلون دائماً الانتحاريين والمفخخات والأحزمة الناسفة والعبوات المتفجرة وممارسة التصفيات المختلفة لقتل الشيعة في مختلف تجمعاتهم حتى أشعلوا في العراق حرباً طائفية بداية عام ٢٠٠٦م ولم يرفعوا السلاح بوجه المحتل إلا بنسبة قليلة جداً وفي حدود ضيقة وفي مناطق مغلقة عليهم لأسباب خاصة ومصالح إعلامية يستثمروها لتضليل الناس واستقطاب المقاتلين وكسب الأموال والتغطية على محاربتهم للشيعة ، وهذه المسلكية مخالفة قطعاً لسيرة الشيعة الذين يُحرمون قتل المسلمين من أبناء السنة ما لم يكونوا نواصب يُعلنون البغض لأهل البيت عليهم السلام ويستبيحوا قتل الشيعة ، ولم يكن خافياً على أحد مهما تكتم الإعلام الوهابي والعميل له فإن الشيعة هم من قاتل المحتل في عموم العراق وبدافع ديني ووطني لتطهير البلاد من براثن المحتل كما قاتل آبائهم المحتل البريطاني في ثورة العشرين وكذا كان الجهاد من أجل الحفاظ على

وحدة العراق أرضاً وشعباً بمختلف مكوناته لأن الشيعة يملكون العاطفة والرحمة وثقافة التعايش مع الجميع ويحرمون سفك دماء المسلمين ودماء أهل الذمة ، وكانت الذريعة الوهامية لإثارة الحرب الطائفية من قبل الفرقة الوهايبة التكفيرية وتنظيماتها المتعددة تحت مسميات كثيرة هو أن من يحكم العراق هم الشيعة الفرس المجوس والصفوية الإيرانية وعملائهم وهذا مما لا يقبل به أهل السنة بحسب زعمهم حيث لا يجوز الخضوع لهذا الواقع السياسي والاجتماعي الذي يفرض الشيعة جهة حاكمة على أهل السنة وبالتالي سيتم تصدير الفكر الشيعي إلى أبناء السنة ولذا أخذ الإعلام التكفيري في قنواتهم الفضائية وصحفهم ومساجدهم تروج لهذا الوصف الكاذب الذي رفعوه كقميص عثمان واتخذوه ذريعة لإعلان حربهم على الشيعة رجالاً ونساءً ، صغاراً وكباراً ، سياسيين ومستقلين كما حاربوا الإمام علي عليه السلام في معركة الجمل وصفين والنهروان في حين أن ذرائعهم مخالفة للواقع لأن العملية السياسية تمت بمشاركة جميع الطوائف والقوميات الموجودة داخل العراق إسلامية وعلمانية وليبرالية وشيوعية وقومية من الشيعة والسنة والکرد والترکمان والمسيح وغيرهم من مكونات العراق ولهم تمثيل فاعل في الحكومة أيضاً ، وإذا كانت التهمة التي تُلصق بالشيعة على طول خطابات الفرقة الوهايبة التكفيرية وأبنائها من تنظيم القاعدة والتنظيمات الجهادية التي تُعلن بزعم أن الشيعة فرس مجوس فهذا لا يجب الحقيقة ولا يُغيّر من الواقع شيء لأن أصول الشيعة عربية من الحجاز وما جاورها من العراق واليمن ومصر والبحرين ... قبل أن يدخل الفرس في التشيع لأنهم كانوا على مذاهب أهل السنة المتعددة بل قبل أن يدخلوا في الإسلام لأن التشيع

في الجزيرة العربية سابق على إسلام الفرس ثم لا يخفى على عاقل حُر أن أئمة الشيعة هم سادة العرب من بني هاشم ولهم زعامة قريش وقد طهرهم الله من الرجس تطهيراً وفرض مودتهم وموالاتهم بحكم القرآن الكريم أولهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وأحد عشر إماماً من ولده من فاطمة الزهراء عليها السلام بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وببركتهم وعلمهم وحفظهم للرسالة وتبليغها أسلم العرب والعجم ولكن في مقابل ما ذكرنا يمكن القول بأن أصول المذهب السني إذا كانوا يزعمون أنهم عرب فهي راجعة إلى جذور شركية وثنية حيث كان أجدادهم يعبدون الأصنام في الجزيرة العربية ويذبحون لها ويثدون البنات ويهينون المرأة ويمنعوها من حقوقها ويأكلون الخبائث ويتعاملون بالربا وتسودهم الجاهلية في معاملاتهم وحياتهم الاجتماعية المعتمدة على الظلم والاستبداد والاستعباد والصراع القبلي والنظرات الطبقية واعتماد سوق النخاسين وشيوعه لشراء وبيع العبيد والإماء كأهم تجارة في حياتهم الاقتصادية ، ويعيشون حالة الضعف والمهانة إتجاه القوى الكبرى في العالم آنذاك ، كما أن أئمة أهل السنة واقعاً من الفرس وبلاد الأعاجم كأبي حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي حيث كان (زوطي) مجوسياً من كابل وأيضاً البخاري الذي هو من أصول مجوسية من بخارى وكذا مسلم النيسابوري والسيجستاني والترمذي والنسائي والدارقطني وغيرهم من علماء إيران ، ومما يزيد انتماء الفرقة الوهابية التكفيرية وأذناهم إلى الأعاجم نجد تصريحهم اليوم بالولاء في انتمائهم السياسي والطائفي الواضح لدولة تركيا العثمانية وارتباطهم بقيادتها ورفعهم اليوم داخل العراق (الأنبار) صور رئيسها (أردوغان) والاستنجا به والتمجيد

بأجداده مثل (محمد الفاتح) وغيره وبالتالي الإعلان عن انتمائهم إلى الدولة العثمانية التي كانت تحتل العراق وتعيث به فساداً وفقراً وجهداً وجريمة ولكنهم يغفرون لهم هذا لأنهم على المذهب السني الحنفي ، وهذا يكون أسوأ حالاً من غيرهم ، ولذا ينبغي على العقلاء أن لا يتكلموا بهذه الأمور لأنه إذا كان بيتك من زجاج فلا ترمي الناس بالحجارة ، وإذا كان المتحدث من أي مذهب وهو يدعي الإسلام فعليه أن يخضع لمنطق القرآن الكريم وسنة الرسول العظيم محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذي يقرر ضابطة عادلة في التقييم وهو قوله تعالى : (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) ، وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى ، وكلكم لآدم وآدم من تراب ، فهذا هو منطق الإسلام إن كنت مسلماً حقاً وإلا فإن المنطق التكفيري العنصري هو منطق اليهود الصهاينة بلا شك ولا ريب ، وعموماً فالصهاينة دعاة منطق العنصرية يمثلون الجهة الأكثر استفادة من إسالة هذه الدماء في الحرب الطائفية في بلاد المسلمين ويتبعهم أيضاً قوى الاحتلال والمنظمات التكفيرية والطبقة السياسية الحاكمة التي تقلب الأزمات السياسية إلى أزمات طائفية تبحث عن مصالحها ولو في إسالة الدماء البريئة من أجل الإمساك بقرار الطائفة والتحدث نيابة عنهم كذباً وزوراً لكي يستفيدوا من ذلك في الانتخابات من خلال حصر الأصوات ضمن حدود طائفية يضطر فيها أبناء الطائفة إلى انتخاب المنحرف والفاشل والمجرم ما دام ينتمي إلى طائفته وكأن الطائفة تشفع لهؤلاء المنحرفين للبقاء في السلطة يتمصون دماء الشعب وكل ييحث عن ابن طائفته وبالأخص ممن يحاكي الشعب بالغرائز الطائفية الجياشة والملتهبة حتى إذا رفضت

انتخاب الكاذب والفاشل والسارق يأتي الجواب : هل تريد انتخاب البعثي أو السني!!!? وكأن النساء العراقيات عقمن عن إنجاز عناصر وطنية مستقيمة ، - ومع ذلك فإن الدولة وأحزابها مليئة بالعناصر البعثية المنتمية لهم ، ومن لا ينتمي ولا يعقد الولاء لهذه الأحزاب فإنه يناله الاجتثاث الذي يطال كل الشعب وإن لم يكن بعثياً لأنه لا ينتمي إلى هذه الأحزاب ، إذن قضية اجتثاث حزب البعث وعناصره هي كذبة فاضحة وبقاعة فارغة لا تنظلي على الواعين من أبناء الشعب ، وفي الجهة الأخرى يقولون لأبناء طائفتهم الذين يرفضون انتخاب الكاذب والفاشل والسارق ، هل تريد انتخاب الفرس الشيعة الصفوية والمجوس!!!? وكأن نساء العراقيات من أهل السنة عقمن أن يلدن عناصر وطنية مستقيمة ، وهذا منطوق إذا لم تكن معي فأنت ضدي ، وأصبحت كل الأطراف تتخندق بالطائفية لكي تحصل على مكاسب دنيوية من المناصب والأموال والوجاهات وقد حصرها قوائم الانتخابات بهذه الجهات الحزبية الطائفية المتمولة وذات النفوذ السلطوي والإعلامي ، والشعب كان وما يزال هو الضحية لأن الطبقة السياسية من السنة والشيعة وفي مدة عشر سنوات من السقوط أساءوا للشعب ولم يقدموا شيئاً له ، ومن يقول خلاف ذلك فإمّا أنه جاهل وضال أو أنه حزبي أو ممن يتعامل معهم وهو مستفيد منهم . ولذا فإن العملية السياسية الترقيعية في العراق مرّت بمنعطفات خطيرة تركت أثراً سلبياً على الشعب بسبب عدم وجود قيادة قوية يلتفون حولها بل ما يزعمون من وجود قيادة فإنهم لا يستجيبون لها لأن كل طرف يريد أن يكون هو القائد وهو صاحب القرار ويتصور أنه أعلم من غيره بإدارة شؤون البلاد والعباد ، وتمخض عن ذلك كتابة دستور بأيادي لا تملك

الخبرة التشريعية ولا النضج السياسي ولا القراءة الصحيحة لواقع العراق وطبيعة مكوناته وأطرافه ، ولذا قد ظهر لنا دستور فصله السياسيون على مقاسات وطموحات الأحزاب النافذة ومصالح الطبقة السياسية المترفة حيث يتضمن ألغاماً موقوتة ساعة يشاء السياسيون يتم تفجيرها كالفدرالية وقضية كركوك وما يتعلق بما يسمى بالأراضي المتنازع عليها وكذا المواد المتعلقة بالأحوال الشخصية وهكذا الحال بترسيخ الطائفية بتفكيك دوائر الأوقاف إدارياً بحسب الطوائف والمذاهب والنزاع الذي لا ينتهي حولها وإلى غير ذلك ، وأخطر من كل ذلك هو تصدي الأحزاب الإسلامية - على حد زعمهم- للحكم من الشيعة والسنة مع أنهم لا يملكون رؤية في بناء دولة ولا يحملون مشروعاً إسلامياً حيث تركوه خارج العراق وراء ظهورهم ودخلوا مع المحتل بلا هوية بل همهم الأول والأخير استملاك السلطة واستعباد الناس وتجميع الأموال وتمويل أحزابهم بأي طريق أمكنهم واستثمار الطائفة كواجهة دينية لاستمالة عواطف الناس والتغريب بهم وقت الانتخابات وساعة احتياجهم للتعبئة الجماهيرية لاستعمالهم كوسيلة ضغط لتحصيل مكاسب سياسية ومناصب سيادية ودعايات إعلامية وتضليلية ، وقد انكشفت النوايا للناس حيث يتعد هؤلاء عن التطبيقات الإسلامية العادلة وما يحملونه من شعار الإسلام إنما هو الاسم فقط يستغلوه للدعاية والنشر والتضليل لكثرة ممارستهم للفساد المالي والإداري والأمني والاقتصادي والاجتماعي والعسكري ... بأعلى مراتبه ولذا فقد الإسلاميون شعبيتهم وشرعيتهم بزمن قياسي من حين استلامهم الحكم لسوء إدارتهم للبلاد والعباد ولتنفسي الظلم والظلام والفساد في البلاد ولتبعيتهم الخارجية وفقدانهم الغطاء

الشرعي المسؤول وتلونهم بأشكال وفق ما تقتضيه مصالحهم الحزبية من دون رعاية للمبادئ والقيم وأحكام الشريعة حيث شاعت الملاهية وحانات الخمر وأماكن الدعارة وأمثالها بشكل رهيب في بغداد وبعض محافظات العراق كالبصرة وغيرها وقيام الدولة بتوفير الحماية لها ودعمها مادياً كما أن المناهج الدراسية الصدامية ما زالت قائمة وهكذا نظام الأحوال الشخصية والكثير من القوانين الظالمة وانتشار الأفكار الضالة والسلوكيات المنحرفة داخل المجتمع وقد مضى على حكم هذه الجماعات الإسلامية عشر سنين !!! ، إضافة إلى عقد مهرجانات في العاصمة بغداد لا تعكس صورة العراق بل تعكس الصورة السيئة من العراق كالحفلات الغنائية والرقصات الشعبية والقصائد الأدبية في الغزل والظهور السافر للتجمعات المختلطة وكأن هذه الأصناف هم من يمثل العراق ، فأين بغداد الكاظمين عليهما السلام ؟ وأين بغداد حوزة العلم والمعرفة والثقافة ؟ وأين بغداد المدينة المتدينة التي ترفض الفساد والانحراف ؟ وأين بغداد الوجه المشرق الحضاري فيها ؟ وإلى غير ذلك مما تركه المحتفلون وصاروا يطربون على أنغام الموسيقى والدبكات الراقصة التي أساءت إلى حضارة العراق وعاصمتها بغداد ، هذا وأن الكثير من الطبقة السياسية الحاكمة مارست التزوير بتقديم شهادات دراسية وعلمية من أجل أن يستفيدوا منها في الترشح لدخول المجلس النيابي وكذا تحصيل وظائف عالية ذات امتيازات مهمة ومخصصات مالية عالية ، إضافة إلى ذلك فقد أصبحت الجامعات العراقية أماكن لاستعراض المفاتن والعضلات والزينة ومختلف الأزياء والموديلات لتهييج الغرائز الشهوانية لكلا الجنسين وما تتضمنه من تجمعات مريبة وعلاقات مشبوهة وحفلات

صاخبة تجدها كأنها عروس تُزف إلى بيت زوجها لتُمارس الإغراء وتكون سلعة رخيصة ومبتذلة ، وهناك ما هو أعظم مما لا نريد التصريح به حتى خرجت الجامعات وللأسف عن هويتها العلمية والتربوية ولم تبقى لها حرمة وهيبة بل أصبحت ملاذا للعشاق والغزل وفعل المحرمات تحت غطاء جامعي ومفاهيم منحرفة وحرية شخصية بل شرّعت للطلبة الفراغ الفكري والعقدي والتشريعي والثقافي بدل أن تملئ فراغه بما يؤسس للعلم والمعرفة والوعي والصلاح والإبداع ولذا نجد واقعاً أن الجامعات اليوم تُصدرُ لمجتمعاتنا الأمية الثقافية والشبهات المعادية والأفكار الهدامة التي تنبع عن فكر مراهق تُحركه دوافع غريزة الجنس وتتحاور بلغة الجسد وتُغلب القوة الغضبية والشهوانية على قوة العقل وتعيش الانفلات عن المبادئ والقيم بدعوى الحرية الشخصية مما أبعدهم عن منطق العقل والدين تقليداً منهم للمظاهر الغربية الصادرة عن اللاوعي في الإنسان وتمردهم على الأخلاق فيلتزمون القشور وهي المظاهر الزائفة ويتركون الباب وهو العلم والمعرفة وهذه نتيجة لقاعدة مقررة وهي تقليد المغلوب الضعيف للغالب القوي في ثقافته وشعاره ولباسه وسلوكه لاعتقادهم أن الكمال في القوة الغالبة مهما كان توجهها وليس في العلم والمعرفة والأخلاق فيحصل التقليد الأعمى للقوي وخصوصاً نحن بلد مُحتمل وواقع تحت الوصاية الغربية وفق بند (الفصل السابع) للأمم المتحدة منذ عهد الطاغية المقبور (صدام) وإلى حد ٢٠١٣م لا نملك السيادة والإستقلال، فيُمثل الإحتلال وحلفائه بهذا المنظور الجهة الغالبة والقوية لتخرج لنا من خلال ذلك فرّق شبابية راقصة بمسميات متعددة وكذلك شباب الإيمو (عبدة الشيطان) وأيضاً الزواج المثلي وكل ما هو شاذ وخارج

عن الطبيعة البشرية والمسلكية العقلانية التي شاعت وعُرفت أيضاً في الأوساط الجامعية وخارجها وصار المجتمع يعيش المراهقة الجسدية والاجتماعية والسلوكية بأشد وأقبح مراتبها لأنهم حكموا لغة الجسد على العقل ، فأين إذن العناوين والمفاهيم والتطبيقات الإسلامية لهذه الأحزاب النافذة؟!!! ، بل أين الدعوة إلى الله تعالى؟!!! بل أين الدعوة والبلغون؟!!! بل أين التغيير؟!!! ، وإذا كان الزعم أن التغيير يتم عبر مراحل وفق منظومة الدعوة المرحلية ، فنقول يمكن القبول بذلك جدلاً إلا أن هذا مشروط بعدم ممارسة نفس هذه الأحزاب للفساد والانحراف والنفاق كما أن الشعب العراقي شعب مسلم سريع الاستجابة للنظم الإسلامية لو سَعَتْ يجد هذه الأحزاب لتطبيقها بحيث لا يستغرق هذه السنين العشر بل ولا نصفها بل ولا ربعها ولكن لا مهرب من قوله تعالى^(١) : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ ، فإذا كان واقع هذه الأحزاب الحاكمة سيئاً فكيف لهم أن يصلحوا واقع الشعب وينهضوا بأعبائه؟!!! ، ومن هنا لا بد للشعب من وجود مُصلح رسالي واعي وشجاع يعمل ميدانياً للنهوض بواقع العراق من مستوى التخريب إلى البناء ومن الفساد إلى الإصلاح ، وإذا كان الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف المُصلح والمُخلص الواقعي لم يظهر اليوم فهذا لا يعني أننا نترك واجبنا في الإصلاح وتفعيل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأداء الوظيفة الشرعية ، كما أن وجود المُصلح وحده لا يكفي ما لم يلتف حوله جماهير مؤمنة مُدركة لخطورة المرحلة ويتم التنسيق معه وفق آلية

العمل الجماعي الهادف من أجل تغيير واقع قادة البلاد السيئ من الطبقة السياسية وأتباعهم لأن تراكمات الفساد والانحلال من قبلهم صار يستهدف الدين قبل أن يستهدف الشعب وبالتالي فإن الشعب يحسّر في الاستهدافين ، وعليه ينبغي إدراك أن التمظهر الديني الأجوف يُشكل خطراً على الشعوب لأنه يحدث تخلصاً في الوضع الاجتماعي مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في الفكر والسلوك والأمن فيكثر التذبذب والتحول المفاجئ لعدم هضم الأفكار والمعتقدات أو لتزلزلها فتخرج حينئذٍ إلى الساحة تطبيقات مشوهة باسم الدين ومنحرفة عن الاستقامة والعدالة ، وهذه المسلكيات الضالة ناجمة عن قلة إيمان الكوادر الحزبية وضعف كفاءتهم وخبرتهم وانعدام أمانتهم ووثاقتهم واعتمادهم سياسة العنف وجهلهم بالواقع الديني والسياسي والاجتماعي ولانفصالهم عن المجتمع العراقي لأكثر من عشرين سنة بمعنى انفصالهم عن جيل أو جيلين وقد تغير الواقع الاجتماعي وتبدلت لغة التفاهم والخطاب في الحوار والمعاملة والرؤية والطموح ، ونشوء حالات التطرف داخل المجتمعات إنما هي ردود أفعال لعنف السلطات والجماعات الضاغطة ، كما أن عدم الاستقرار الأمني والسياسي والنظم الحاكمة تجعل المجتمع يتحول إلى اللاعقلانية في قراراته ومواقفه ومسيرته ومجاملاته ومصالحه فتعم الفوضى الفكرية والدينية والسياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية ، ولذا فإن سقوط أو فشل هذه الأحزاب التي تزعم أنها إسلامية أمر واقع ولكنه لا يعني سقوط المشروع الإسلامي لأنه منذ سقوط الطاغية وإلى يومنا هذا أي في مدة أكثر من عشر سنين من الحكم لم يُطرح مشروع إسلامي أصلاً على الساحة العراقية حتى يُتهم المشروع بالسقوط لأن

المطروح واقعاً من قبل الإسلاميين!!! وغيرهم هو مشروع العلمانية والليبرالية المغلفة بطابع طائفي أو قومي ولذا فإنهم أزالوا شعار الثورة الإسلامية وتنازلوا عن الدعوة إلى الله تعالى لأن دعواتهم على مرور حاكميتهم توجهت إلى زعمائهم وأحزابهم والتغطية على مفسدهم وتحسين صورهم وجعلوا لهم دعاة ومبلغين يمارسون هذا التضليل كما أن دعاياتهم الانتخابية استبدلوا فيها أسماء أحزابهم إلى أسماء تحمل شعارات ما يتطلبه الظرف الانتخابي الدعائي بالنظر إلى حاجة المواطن ، وصار الشعب يستمع كثيراً إلى شعارات وهمية من المرشحين ودعاتهم وكذا وعود كاذبة لا تستند إلى برامج عمل صادقة ولا إلى مناهج علمية يقبلها الواقع بل كلّه كلام في الهواء وأساطير ، وإذا تنزلنا جداً بأنهم أمناء وصلحاء!!! إلا أنهم لا يملكون الأهلية والقدرة على تحقيقها والوفاء بها مهما فعلوا لعدم تسلطهم على آليات تنفيذها إلا إذا كانت مفاصل الدولة بأيديهم من مجالس البلدية ومجالس المحافظة والمجلس النيابي والحكومة!!! وهذا لا يكون لهم بحسب الواقع العراقي الجديد لأنهم لا يملكون في هذه المؤسسات أغلبية سياسية وعضوية تؤهلهم لتحقيق وعودهم وأهدافهم بل أن هذه المؤسسات مبنية على المحاصصة وسياسة التوافق المصلحي بين الأحزاب على المناصب والتشكيلات الوظيفية والمقاولات والمشاريع مع وجود التناقض الواضح في مبادئهم وسياساتهم ومصالحهم وأولوياتهم ولأن العراق عندهم عبارة عن مقاوله عمل ومصالح يختلفون بينهم على إدارتها وكمية الأرباح فيها وطريقة تقاسمها ومقدار توزيع الحصص فيها وآلية تنفيذها ولا علاقة للشعب بذلك ، فيصدق عليهم قول الشاعر :

كانت مواعيد عرقوب لهم مثلاً وما مواعيدهم إلا الأباطيل
 بيد أننا نجد الإسلام في نظامه وتشريعاته يُنعش الحياة العامة
 بمختلف أبعادها ويضمن لهم العزة والكرامة لأنه يُحرّك الفرد نحو
 التقوى كما يُحرّك المجتمع نحو التقوى الجماعية التي تؤدي إلى نهضة
 تكاملية على جميع الصُّعد لأن الإسلام دين جماهيري عالمي لا يمكن
 أن يتحول إلى دين إقطاعي يتسلط عليه إقطاعيون سياسيون تحت شعار
 الإسلام فهو أجَل من أن يُختزل عند جهة قاصرة ومقصرة لأن
 الأحزاب الفاعلة على الساحة العراقية تسعى بكل ما تملك من طاقات
 وإمكانات مادية وسلطوية وغيرها إلى تشكيل هوية الشعب العراقي
 على مقاسها وأهوائها والامسك بقرار الطوائف والمذاهب فيها بحيث
 إذا تصادمت هذه الأحزاب فإنه سوف ينعكس على أبناء طائفة كل
 حزب وإذا توافقت هذه الأحزاب فإن المصالح تعود على أحزابهم
 فقط من دون أن يرى الشعب منها شيئاً وهذا واقع معمول به على
 الساحة العراقية من قبل الطبقة السياسية الحاكمة ، ونتيجة عدم التوافق
 وانعدام الاستقرار السياسي والأمني أصبحت المجتمعات اليوم توج
 بالانقسام والتغيرات السلبية وردود الأفعال المناقضة وحصلت تحولات
 اجتماعية هجينة تعيش حالة التيه والضياع وتعاني فقدان الهوية
 وانعدام التضامن الاجتماعي والتوازن الطبقي والشعور بالمواطنة وهذه
 التحولات رغم قساوتها وضررها على الشعب إلا أنها تكون كفيلة بأن
 يستفيد منها السياسيون ليستعيدوا نشاطهم ومناصبهم ومزاولة أعمالهم
 فيعودوا ليتقاسموا من جديد المال العام حصصاً بين أحزابهم من دون
 أن يشبعوا أو يرف لهم جفن لآلام الشعب وهمومه ومعاناته ، وهكذا
 تواصل الأحزاب افتعال الأزمات السياسية والطائفية لتمرير مصالحهم

تحت أيّ عنوان بلا وازع ديني أو تألم ضمير من أجل أن تسود أحزابهم فصار الحال كما يقول الرصافي :

علمٌ ودستور ومجلس أمةٍ كلٌّ عن المعنى الصحيح محرف

ويستمر صراع السياسيين مدة حاكميتهم على المناصب السيادية والمكاسب السياسية والمالية والنفوذ والسلطة وما إلى ذلك من اغتصاب للحقوق وتصفيات بعضهم لبعض وبالتالي يتم تصدير مشاكلهم إلى أبناء الشعب عن طريق أحزابهم ومؤسساتهم فينعكس على الواقع الاجتماعي بأسوأ حالاته مما يشجع على إحداث فوارق طبقية وانقسامات داخلية وصراعات خطيرة تُهدد السلم الأهلي بين أبناء الشعب وتقتل الطموح والأمل وتُشيع الجهل والتخلف والانحراف والضلالة ، ولم يجد الشعب ملاذاً يأوي إليه سوى منافذ محدودة منها العمالة للحكومة وأحزابها أو الارتهان العسكري للجيش والشرطة بدعم حزبي أو بدفع رشاوى أو متاجرة بالدين كما يفعل الدجالون من دعاة المهدوية بأصنافهم المتعددة وأرباب السحر والشعبذة والمنجمين وأمثالهم لأنّ الوضع الاقتصادي العراقي قد تزعزع وتدهور حيث لا صناعة ولا زراعة ولا مهنة حرة لتردي الواقع الخدمي وشحة الماء والكهرباء فاقترصر الحال على استيراد البضائع من الخارج مع كونها مواصفات رديئة يتاجر بها رعايا السلطة الحاكمة إضافة إلى انحسار الوظائف بالمحاصصة زائداً إلى ما يُعرف اليوم بـ(الدمج) الذين ينالون وظائف فوق مستواهم وتأهيلهم لكونها من دون تدرج وظيفي أو مسلكي بل هي طفرات عجيبة ينال بها الإنسان رتبة عسكرية عالية أو وظيفة راقية من دون أن يكون له أدنى معرفة أو خبرة بهذه الوظيفة مع تمكينه وتسليطه على ذوي الرتب المسلكية وذوي

الشهادات العلمية العالية كما هو الحال أيام النظام البعثي حذو القذة بالقذة والنعل بالنعل بتسليط أبناء الحزب على ذوي الكفاءة والخبرة والأهلية ، وفي خضم هذه المفاسد والصراعات الحزبية على مصالحهم الدنيوية الضيقة يدخل معهم الشريك الكردي الذي يفرض إرادته في أن يتقاسم معهم الحصة ليأخذ نصيبه من الحكومة المركزية الاتحادية بأكثر مما يستحق في المناصب السيادية والوظائف العالية وميزانية الدولة بالرغم من كونه لا يرضى لحكومة المركز أن تتدخل بشؤون إقليم كردستان قيد أمثلة ولا أن تستفيد من خيراته باعتبار أنه جزء لا يتجزأ من العراق ، وهذا الواقع المعمول به على الساحة يكشف عن كون إقليم كردستان دولة مستقلة عن العراق ولا يرتبط به إلا بمقدار ما يحصل عليه من منافع كبيرة جداً كما ذكرنا ، وأنه لم يعلن انفصاله التام عن العراق لكونه يأمل أن يتم تطبيق الدستور بمواده المملغمة لضم محافظة كركوك إلى إقليم الكرد رسمياً بموجب ما يقرره الدستور وفق آليات غير منضبطة وكذا ضم مساحات واسعة من باقي محافظات العراق إلى الإقليم كما في محافظة الموصل وديالى والكوت والتي هي في واقع الحال أصبحت تحت سيطرة الكرد بقوة جيش البشمركة حيث تمددوا إليها ويطالبون بضمها رسمياً إلى الإقليم ولا يسمحوا بقوة السلاح ومنطق الحرب للحكومة المركزية الاتحادية أن تمارس دورها السيادي والأمني والسياسي على هذه الأرض العراقية ، ويمكن للقارئ الكريم مراجعة مؤلفنا (الفدرالية من منظور فقهي) ، وما كتبناه عن كركوك تحت عنوان : (ولكي لا تضيع كركوك) ، والمعاناة كبيرة جداً والمخطط لتقسيم العراق على أساس طائفي وعرقي قائم على قدم وساق إضافة إلى فقد العراق منذ الاحتلال وإلى يومنا هذا

لسيادته لأنه واقع تحت الفصل السابع من قرار مجلس الأمن والأمم المتحدة الذي له ولاية قائمة على العراق مع تحكم الولايات المتحدة الأمريكية بسياسات العراق الإستراتيجية ونفوذها القوي داخل العراق بالرغم من دعوى جلاء المحتل عن أرض العراق ولكن ما زال الوجود الأمريكي بعدد قد يزيد على خمسة عشر ألف تحت عناوين متعددة ومهام مختلفة تمارس دورها في فرض سياستها على الحكومة والشعب من داخل السفارة الأمريكية في المنطقة الخضراء التي هي أكبر سفارة في العالم ، بل لا يُخيل لأحد في العالم أن تضم سفارة هذا العدد الخيالي إلا إذا قلنا أنه جيش وهو الواقع لأنه يمتلك كافة الوسائل القتالية من طائرات الاستطلاع التجسسية والحربية والمعدات الأخرى !!! ، وهكذا ينقسم الشعب على ذاته وفي أرضه ويدخل متاهات واسعة بفعل سياسات المحتل والأحزاب الطائفة له والطامعة في استملاك العراق واستعباد شعبه ونهب خيراته ، ولم يكن هذا ليكفيهم حتى تعدوا الحدود للالتفاف على المرجعية الدينية ومحاوله سلب القيادة عنها وسحب البساط من تحتها من خلال طرح مشروع المرجعية السياسية الذي يفصل دور المرجعية عن الواقع السياسي وبالتالي تكون المرجعية السياسية بقيادة الأحزاب التي تسعى لفرض مشروعية لها في قيادة الشعب سياسياً من دون معارضة لها من المرجعية الدينية أو تدخل بشؤونها ، وإذا تم لديهم هذا المشروع فإن المرجعية الدينية سينحسر دورها في حدود الفتاوى الدينية شأنها في ذلك شأن الكنيسة في الغرب وقد كتبنا عن ذلك في مؤلفنا: (المرجعية الدينية والمرجعية السياسية)، ولمأفشت الأحزاب الإسلامية في مشروعها التقسيمي لدور المرجعية بفعل توجهات الشعب الدينية

وإيمانه بدور المرجعية الكامل فقد اضطرت الأحزاب لمسايرة المرجعية بنحو تجعلها جهة استشارية تسترشد ظاهرياً وأمام الرأي العام بتوجيهاتها ونصائحها إلا أنها في الواقع تمثل لهم جهة تشاورية غير ملزمة كما أنها لا تمثل لهم جهة قيادية ولذا جعلوها طرفاً استشارياً في ضمن أطراف كثيرة لا يكون رأيهم ومشورتهم ملزمة لهذه الأحزاب ولا يسترشدون أو يأمنون برأيهم إلا بالقدر الذي يستفيدوا منه في قضاء حوائجهم لاستمالة الشعب إليهم وقت الانتخابات أو دعوى الاستفادة منهم ظاهرياً بإيحاء أنهم يعملون تحت غطاء شرعي يضللون بذلك الجماهير ويكسبون من خلالها الثقة ويزعمون أن لديهم مشروعية عمل ، وتظهر غالباً هذه الصورة وهي زيارة قادة الأحزاب للمرجعية الدينية أيام الأزمات السياسية والانتخابات عموماً لجعلها واجهة دعائية حتى وصل الحال بالمرجعية الدينية أن رفضت استقبال السياسيين بعد تسع سنين من حكم هذه الطبقة السياسية لعلمها بأنهم يستثمرون الزيارة لمصالح حزبية ودعائية من دون تنفيذ لأوامر المرجعية لإصلاح حال الشعب وتحسين معيشتهم وتقديم الخدمات اللازمة له وما إلى ذلك ، وحالهم في ذلك حال من وصفهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله ^(١): (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ) ، وهكذا نجد الصمت المطبق للأحزاب حينما نسمع ونشاهد القنوات الفضائية الإخبارية العربية والغربية تسيء إلى المرجعية الدينية بأشخاصها وأسمائها وتصفهم بأوصاف لا يليق أن

يوصف بها عوام الناس ولكن لا من مجيب من هذه الأحزاب في طول حاكميتهم واستقرارهم في مناصبهم ولكن الأمر يختلف إذا كانت الإساءة قد صدرت قبيل الانتخابات فإن الدنيا تقوم ولا تقعد عندهم دفاعاً عن تلك المرجعية من أجل خلق تعبئة جماهيرية يستفيدوا من الحدث لتوظيفه دعاية انتخابية وتظهر على القنوات الفضائية بين حين وآخر أناشيد تُمجد بالمرجعية وتذكر الأسماء وتصفها بأوصاف من أجل تضليل الناس بأنهم أتباع المرجعية وأن المرجعية تدعمهم ، وأمثال هذا الحدث كثير فيما يتعلق بالمعتقد أو توظيف الشعائر الإسلامية لخدمة أحزابهم وما أن تنتهي الانتخابات فلا تسمع رداً على الإساءات بمختلف أنواعها لأن هذه قضايا تصبح بعد الانتخابات خاضعة لحرية التعبير عن الرأي ونحن لا نستطيع تكميم الأفواه حيث أن لهم دينهم ولنا ديننا وبالتالي فلا مجال لاستثمارها !!! ، ولكن قبيل الانتخابات يُمكن أن تُستثمر الإساءة إلى الرموز والمعتقدات الدينية !!! . إذن انفصام الشخصية السياسية والحزبية نابع عن داء تقديم المصالح الضيقة في أي وقت وفي أي مكان على المصالح العامة فتضارب المواقف وتتبدل الوجوه والآراء بسرعة ولذا يؤثر هذا الواقع السيئ على طبيعة العلاقات بين الناس عموماً ويخلق بينهم أزمة تدين وأزمة ثقة وأزمة أخلاقية لأن الانفصام السلوكي المرصّي عند السياسيين ما هو إلا ازدواجية المعايير الذي هو في واقعه النفاق السياسي الذي يعكس صورة واضحة عن الانحراف والضلالة ومن هنا ظهرت ردود أفعال قاسية بين السياسيين تحت قبة المجلس النيابي وخارجه حيث يبرأ بعضهم من بعض ويتفل بعضهم بوجه بعض ويلعن بعضهم بعضاً ويضرب بعضهم بعضاً بل صار يقتل بعضهم بعضاً بالتصفيات

والتفجيرات وهذا ما أخبر به المعصوم عن آخر الزمان حيث قال الإمام علي عليه السلام^(١): (لا يخرج المهدي حتى يصبق بعضهم في وجه بعض)، وقال أبو عبد الله عليه السلام^(٢): (كيف أنتم إذا وقعت السبطة - الخوف - بين المسجدين فيأرز - ينضم بعضه إلى بعض - العلم فيها كما تأرز الحية في جحرها ، وسمى بعضهم بعضاً كذابين، ويتفل بعضهم في وجوه بعض، فقلت: ما عند ذلك من خير، قال: الخير كله عند ذلك - يقوله ثلاثاً - يريد قرب الفرج) .

وحيثما يسأل الناس عن الفرج وظهور قائم آل محمد عليه السلام فإن الجواب كما هو معلوم يخضع للأمر الإلهي أولاً وآخرأ بعد أن تتهيأ أسباب لذلك منها أن لا يبقى صنف من الناس إلا ويحكم حتى لا يأتي أحد للإمام عليه السلام ويقول له بكل جرأة ووقاحة أنه لو حكمنا لعدلنا كما تفعل أنت ، ولذا يحكم جميع أصناف الناس ممن ليس لهم أهلية الحكم فينازعون الأمر أهله ليتضح قصورهم وتقصيرهم وزيفهم وظلمهم وطغيانهم ، ويحتمل المراد من أصناف الناس ممن يحملون برامج ومناهج حكم كما في الخلافة الزائفة والدولة الأموية الوراثية الجاهلية التي هي دولة محاربين لم تهتم بالمبادئ والقيم والنظم الاجتماعية ، والدولة العباسية المستبدة الظالمة والضالة والخلافة العثمانية المستعبدة للمسلمين والمحتلة لأراضيهم والمغتصبة لحقوقهم حالها حال من سبقها من الدول بالرغم كون بني عثمان من غير قريش ، والشيعوية والاشتراكية والرأسمالية والعلمانية والليبرالية والقومية والصليبية واليهودية والبوذية والهندوسية والسيخية

١ - كنز العمال للمتقي الهندي ج١٤ ص ٦٧٩ باب المهدي عليه السلام .

٢ - كتابة الغيبة للشيخ النعماني ص ١٥٩ حديث ٧ .

والزرادشتية والمانوية والكونفوشية والملكية بأنواعها والديمقراطية والخلافة الإسلامية المزعومة عند الوهاية والإسلام الديمقراطي والإسلامي الليبرالي وأمثال ذلك ممن يحملون نظريات حكم زائفة تم إخضاعها للتطبيق بالترغيب والترهيب والحيلة والتضليل ، ومن هنا أخبر أبو عبد الله عليه السلام أنه قال (١) : (ما يكون هذا الأمر حتى لا يبقى صنف من الناس إلا وقد ولوا على الناس حتى لا يقول قائل " إننا لو ولينا لعدلنا " ثم يقوم القائم بالحق والعدل) .

وعن أبي جعفر عليه السلام قال (٢) : (دولتنا آخر الدول ، ولن يبق أهل بيت لهم دولة إلا ملكوا قبلنا لئلا يقولوا إذا رأوا سيرتنا : إذا ملكنا سرنا مثل سيرة هؤلاء ، وهو قول الله عز وجل : (والعاقبة للمتقين)) .
وإذا حكمت الأصناف جميعاً وقد امتلأت الأرض ظلماً وجوراً حينئذ تحدث العلامات الحتمية كخروج السفيناني واليماني وقتل النفس الزكية وخسف في البيداء والصيحة ، ويكون قد اكتمل عدد أصحاب الإمام عليه السلام وهم ثلاثمائة وثلاثة عشر الذين لهم مواصفات خاصة عندها يخرج صاحب العصر والزمان ليملي الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً وتحقق حينها دولة العدل الإلهي وتنكشف للجاهلين والضالين زيف تلك الأنظمة الدنيوية وبالتالي فإن العاقبة تكون للمتقين حيث يرثون الأرض ومن عليها كما قال الله تعالى (٣) : (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ

١ - كتاب الغيبة للنعماني ص ٢٧٤ حديث رقم ٥٣ .

٢ - كتاب الغيبة للطوسي ص ٣٠٦ ط ١ تعليق الغفاري .

٣ - القصص / ٥ .

أُمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ) ، وقال تعالى ^(١): (وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ) .

وقال تعالى ^(٢): (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) .

١ - مريم / ١٠٥ .

٢ - الحج / ٤١ .

فقه العوام داخل المجتمعات

الفقه لغة : الفهم ، وفَقِه الرجل يفقه فقهاً : إذا علم ، وفي الاصطلاح : علم يبحث فيه عن الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية .

وأما العوام : فهم الفئة السائدة داخل المجتمع سواء كانوا مثقفين أم غير مثقفين ممن لم يدركوا مرتبة الاجتهاد ولا مرتبة المحتاط العلمية . ولا يخفى عليك أيها القارئ العزيز أن البيئة الاجتماعية العراقية مليئة بالأخطاء الشائعة في مختلف مجالات العلوم والمعارف ولكنها أشد خطراً أن تكون حاضنة لأخطاء في جهة الإيمان والعقيدة أو الشريعة فيتعبدوا بها ، وسبب هذه الخطورة ليس على مستوى التكليف الشخصي فقط بل على المستوى الجماعي وانعكاسه على المذهب أو الدين ليصبح أشبه ما يكون بالدين الجديد فيستثمره المخالفون للبناء عليه والتشهير به واعتماد ذلك أساساً في دراسة ونقد المذهب أو الدين ، ولا غلو إذا قلنا أن بعض هذه الأخطاء تكون مستحكمة داخل المجتمع مما يضطر بعض الفقهاء إلى تجنب الخوض فيها أو الإرشاد إلى منعها أو الإعلان عن حرمتها لأنه سيتعرض للسوء والتشهير مما يجعله يلزم الصمت أو يجد لها مخرجاً إن اضطر لذلك بحيث يتوافق فيه مع العوام ظاهراً على أن يُقيّد المسألة ببعض القيود فيرمي من خلالها المسؤولية على العوام في ضرورة مراعاتهم لهذه القيود بحيث إذا لم

تم مراعاتها يصبح العمل محرماً ولكن العوام لا يدركوا ذلك المعنى على نحو التفصيل ، وينزعج الكثير من العوام إذا لم ينزل الفقيه إلى رغبتهم وينساق مع أهوائهم واستحساناتهم وعصبيتهم ليؤسس للعوام فقهاً جديداً على مقاسهم ، فيصبح الحال أنه بدل أن يؤثر الفقيه بالعوام ويصحح مسارهم وتطبيقاتهم بحسب القاعدة فإن العوام يريدون أن يؤثروا على الفقيه ليفتي على وفق إرادتهم أو يجد لهم مخرج فقهيّة تُصحح مسارهم الخاطئ وإن لم تحصل الاستجابة فإن التشهير والتسقيط قائم على قدم وساق أو أقل ما يقال : لكم دينكم ولي ديني ، فيصبح هناك دين للعوام ودين للخواص .

وغالباً ما تكون هذه الأخطاء موروثه عن عادات قد نشأت في مجتمعات بعيدة عن المدينة ثم نتيجة اختلاط أبناء الريف والبدواة مع أبناء المدينة في العمل أو مناطق السكن فيحصل انتشار هذا الخطأ أو ربما تنشأ من زيادة في العاطفة التي لم تخضع لضوابط عقلانية وشرعية فتؤسس لهذه الأخطاء على أنها جزء من الحب والولاء والطاعة أو ربما تنشأ من وجود مصلحة أو منفعة دنيوية يستفيد منها مرتكب هذا الخطأ حتى تأخذ مأخذها داخل المجتمع لتتركز فيه باستحكام وكأنها عادة لا يستطيع تجاوزها إلا أنها مُغلّفة بغطاء ديني ، أو قد تكون ناشئة من الخلط والاشتباه فتأخذ مأخذها داخل المجتمع لتصبح أساساً متيناً غير قابل للنقاش ، أو أنها مكتسبة من المخالفين مذهبياً أو دينياً نتيجة اختلاطهم معهم حتى يصبح خطأ شائعاً يداوله الناس بينهم ، بل يوجد ما يشبه ذلك بأن يرجع المكلف في مسائله الفقهية إلى مجموعة من الفقهاء فيختار من المسائل ما يناسبه نفسياً وعملياً وما يستحسنه ويرغب إليه بمعنى لا يرجع إلى تقليد فقيه واحد بل إلى فقهاء عدة من

دون أن يلتزم الضوابط العلمية والشرعية كما يحصل عند السلفيين من أبناء السُّنة ، وأيضاً نجد أن اللغظ يكثر بين عوام الناس حينما يختلف الفقهاء في مسائلهم الشرعية نتيجة اختلافهم في المباني أو المدارك أو فهم النصوص وما إلى ذلك من أسباب مشروعة فينقسم المجتمع جهلاً منهم وحماقة إلى مجاميع مختلفة يتحزب كل منهم إلى فقيهِه الذي يُقلده في حين أن المرجعيات الدينية يُمثلون أنوار هداية يسترشد بهم جميع الناس كما أنهم أرفع شأنًا من التحزبات ، ولذا فالاختلاف في المسائل بين الفقهاء من الأمور الطبيعية علمياً وعليه ينبغي أن لا يُفسَّر الاختلاف بأنه يؤدي إلى تعدد الانتماء بين المقلِّدين لهم ويخلق انقساماً داخل المجتمع كما هو حال الأحزاب السياسية لأن هذا التفسير واتخاذ هذا المسلك من الأخطاء المفضية إلى النزاع وفعل المحرمات ، وكما نؤكد دائماً أن الاختلاف في التقليد لا يعني تعدد الانتماء لأن المرجعية فوق مستوى التحزبات . ومن هنا نضع العوام من أهلنا الكرام على أن يكونوا واعين في التزاماتهم ومواقفهم وألفاظهم فلا يسلكوا طرقاً ملغومة بالمخاطر الدنيوية والأخروية وأن لا يكونوا متسرعين في طرح أحكامهم واستعمال سياسة التفسيق والتضليل والتكفير على أدنى شبهة وهي لا تستوجب ذلك بحسب القواعد العلمية فلا بد من استيضاح ذلك بالرجوع إلى الفقهاء العدول الذين لم تجرفهم تيارات السلاطين والأحزاب ، كما ينبغي لهم التحقق والتفحص عن مسائلهم وإشكالاتهم العقديّة والفقهية من المصادر الموثوقة البعيدة عن الجهل والتطرف والغلو لأن مجتمعا اليوم أصبح منفتحاً على العالم بمختلف مذاهبه وأديانه السماوية والوضعية فلا يصح أن يستلم المعلومة من المجهول والجاهل والمنحرف لأن ذلك يزرع الشبهات ويؤسس

للخرافات والأساطير والأباطيل والتأويلات المحرفة ويفتح أبواباً للبدع
والمسلكيات الشاذة ، ولذا لا بد للعوام من أن يتواصلوا مع العلماء
والمراجعيات الدينية لكي يُحصّنوا أنفسهم وأسرههم ومجتمعاتهم من
مزالق الفساد والانحراف لأنّ أبواب الفساد أصبحت مُسرعة على كلّ
الصُّعد وبكل ما تملك من قوة ومدعومة من قوى الاستكبار لتذويب
الهوية الإسلامية وتفتيت وحدة المسلمين والقضاء على مصادر قوتهم
ونهضتهم .

نبذة من فقه العوام

غالباً ما نجد مسائل فقه العوام في القرى والأرياف بين العشائر البعيدة عن المدينة حيث تشتهب عليهم المسائل وتختلط ويعتادون على العمل بها لتصبح عندهم من المسلمات في مجتمعهم ومنهم من يعتمد العصبية القبلية والعادات الجاهلية والتشريعات الوضعيه ليكون نظاماً يحكم مجتمعهم وعشيرتهم كما في :

أولاً : تقليد المرجعيات الدينية : الإنسان لا يخلو حاله إما أن يكون مجتهداً أو محتاطاً أو مقلداً ، وبما إن إدراك مرتبة الإجتهد لا ينالها إلا ذو حظ عظيم ممن لديه الاستعداد والأهلية والاشتغال لتحصيل الملكة والقدرة الكافية على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ولذا فإن غالبية الناس فاقدون لهذه الملكة كما هو حال غالبيتهم ليسوا أطباءً ولا مهندسين كذلك ليس كلهم فقهاء فيلجأ سائر الناس إلى الرضا والقناعة وفق ادراك العقل والضرورة بقبول رأي الطبيب أو الفقيه ويجعلون عملهم قلادة برقة كل واحد منهما وهو ما يُعرف بالتقليد ، وكذا فإن مرتبة الإحتياط تكون قريبة من الإجتهد ، والعمل بالإحتياط يحتاج إلى معرفة موارد الخلافية في الفعل أو الترك أو الجمع بين أمرين وهذا مما يتعسر على غالبية الناس إدراكه مما يضطرهم اللجوء إلى الفقهاء من أجل تحصيل الإمثال الشرعي وإفراغ الذمة بعدما تعذر عليهم الإجتهد والاحتياط ، وبما أن الفقهاء يختلفون في جملة من الأحكام وأن المكلف العامي لا ينبغي له أن يتعامل مع هذه الأحكام الخلافية

وفق اختياره المبني على الرغبة والمزاج والمصلحة الخاصة بل لا بد من أن يستند في عمله إلى رأي مرجع ثبتت حججه لديه لكي لا يكون اختيار الأحكام فوضوياً تبعاً لاستحسانات ورغبات وهوى المكلفين ، ومن هنا ندرك عقلاً ضرورة التقليد كما وثبت ذلك بالسيرة القطعية لعموم البشر مع إرشاد المولى عز وجل إلى مرجعية العالم للجاهل في قوله تعالى ^(١): ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ، إضافة إلى ارجاع أئمة أهل البيت عليهم السلام أتباعهم إلى فقهاء مدرستهم لمعرفة الأحكام ، والتقليد إنما يكون في الفقه وليس في العقيدة وهو من الأمور الفطرية والضرورة الاجتماعية التي يرجع فيه عامة الناس إلى ذوي الاختصاص ومتابعتهم في العمل ، وتحديد الفقيه المرجع الجامع للشرائط إنما يكون وفق ضوابط علمية وشرعية يرجع فيها الناس إلى ذوي الخبرة أو تتم معرفته من الشيعاء المعبر المفيد للإطمئنان ، ولكن للأسف أن الواقع يكشف عن كون أهل الخبرة يعيشوا بعيداً عن ضوابط وموازن عملهم في الفرز والتقييم لعدم اطلاعهم على بحوث المرجعيات وعدم حضورهم لدرس البحث والتمييز بينهم أو الإطلاع على مؤلفاتهم البحثية الكاشفة عن علميتهم بالمعنى التخصصي المطلوب ولذا يضطر أهل الخبرة إلى اقرار الشيعاء الذي ينتشر بين العوام والمعتمد على أسباب ليست علمية ، وبالرغم من أهمية التقليد إلا أننا نجد تأثيرات العوام واضحة في ابراز مرجعيات كثيرة لأن التقليد عندهم صار أمراً مُسيئاً وكيفياً تحركه العواطف والأهواء والإلتماءات الحزبية والمصالح الشخصية وما إلى ذلك ويدخل الناس في متاهات ومتناقضات فكرية وسلوكية من دون مبالاة بعواقب الأمور الشرعية والاجتماعية إلى درجة حصول نزاع وصراع داخل الأسرة الواحدة لاختلافهم في التقليد وكأنهم

مشجعون لفريقين في ملعب كرة القدم ، وقد أثر تسييس التقليد على النسيج الاجتماعي والتدين عند الناس لدخولهم في مسائل التسقيط والتشهير والتفسيق وتفرق الناس عن بيوت العبادة والصلاة الجماعة بسبب الاختلاف في التقليد . و . و . فيضيع المكلف بين الإلتزام الديني والانتماء السياسي والدافع الشخصي ليكون التقليد عنده مصدر حيرة وأزمة بدل أن يكون مصدر راحة واستقرار واطمئنان وبراء للذمة ، فتارة يناقش في الأعلمية وهو جاهل بأبسط مقوماتها وضوابطها وتارة يناقش في العدالة وهو فاقد لها وتارة يناقش بالمصالح العامة وهو يُقاتل من أجل مصالح خاصة وتارة يناقش بحسن الإدارة والتدبير وهو يعيش الفوضى وتارة يناقش في الأمور المالية وهو يعيش الفساد الإداري والمالي في وظيفته وإلى غير ذلك فيحصل التدافع والتنازع والصراع بين العوام على المستوى الإعلامي والنفوذ والمصالح الضيقة ولم يكن أثره مقتصرًا على مشروعية تقليد فلان أو فلان بل دخل حتى على المواقف الحزبية والسياسية والانتخابية وقد ترك الكثير تقليد مراجعهم ليس لرؤية علمية أو شرعية بل لدوافع حزبية وانتخابية كما في انتخابات المجلس النيابي لعام ٢٠١٤ م لأن الناس على دين ملوكهم فلا يتابعون الأنبياء والأوصياء ونوابهم إلا بمقدار ما يتوافق مع مصالحهم وما يدرأ الخطر عنهم ، وهكذا صار تأثير العوام والحواشي والبطانة سيئاً على المسيرة العلمية والرؤية الفقهية للتقليد بل حتى على المرجعيات الدينية وكأنها جهات حزبية متنافرة تبحث عن مصالح دنيوية في حين الإختلاف في التقليد لا يعني تعدد الإلتماء لأن المرجعية فوق مستوى التحزبات .

ولذا ينبغي قبل ارشاد الناس إلى التقليد علينا أن نبث فيهم الوعي بتعريف التقليد ودوافعه وأهمية احترام العلماء الرساليين والمراجع الربانيين وزرع المودة والمحبة والتدين بين الناس رغم اختلافهم في التقليد مع بيان أن

الإختلاف العلمي في الآراء والمباني بين الفقهاء يكون مصدر قوة يُنضح الواقع المعرفي من دون أن ينعكس سلباً على الواقع السلوكي في علاقة الناس فيما بينهم ، ويكون أخطر من العوام في هذا الجانب أنصاف المتعلمين والطلبة المتحزبين على الصعيد السياسي أو الحوزوي لأنهم بالتصرفات الخاطئة يُسيئون إلى المؤسسات الدينية والعلمية والتربوية وكذا مقام علمائهم ومراجعهم بل يتعدى ذلك إلى المذهب بقصد منهم أو من دون قصد ولذا ينبغي على هذه الجماعات أن تدخل مراكز تأهيل تربوية ومعاهد تنمية بشرية قبل أن تتصدى لمهام ومسؤوليات دينية واجتماعية خطيرة لكي لا يقعوا في ممارسة العبث والتخريب والفساد الديني والاجتماعي والأخلاقي !!! .

ثانياً : قضية الفصول العشائرية وما يجري فيها من أحكام عرفية منافية للدين ولا علاقة لها بالواقع الشرعي من فرض أموال طائلة على أشخاص لأجل كلمة أو حركة أو اشتباه في أمر ما فيستغلون الضعفاء أسوء استغلال لابتزازهم تحت عناوين مخلقة ، إضافة إلى تطبيقاتهم الخاطئة والظالمة بالنسبة لقتل الخطأ أو من يتعرض لإصابة أو عوق ولم يتوفى ، فتجري عليها رسوم محددة يتفق عليها شيوخ ووجوه تلك العشيرة بعيداً عن الدية الشرعية ، ويتم التصرف ببعض المال المأخوذ من قبل الشيوخ كأجرة لهم وهدايا وما إلى ذلك حتى أنه لا يبقى منه لأهل المقتول أو المصاب إلا الشيء القليل ، في حين أن هذا المال المدفوع لا يُبرئ ذمة القاتل بالخطأ ما لم يكن دية شرعية أو ما يتصالح على الدية بشرط إذن وموافقة أولياء الدم ما لم يكن بينهم قاصراً عن البلوغ والرشد فلا يُصرف بحصته ، كما لا يجوز تقسيم جزء من هذا المال على الشيوخ ما لم يأذن بذلك الورثة على أن يأخذ القاصر منهم حصته كاملة .

وينبغي على العشائر أن تراعي الحدود الشرعية في قيمة الديات أو اعتماد المصالحة على الدية بمقدار من المال إذا كان المال أقل من مقدار الدية .

ولا يجوز تعريض النساء في الفصول العشائرية إلى المهانة والذلة والإرتهان كأن يفرضون على الجاني أن يهبهم امرأة أو أربع نساء وما إلى ذلك من الإساءات كرد اعتبار بحسب معتقداتهم مما لا مسوغ له شرعاً وخلقاً ، وتوجد تفرعات واشكالات كثيرة على الفصول العشائرية حيث لا يهتمون في الغالب لجانب الشرع الشريف .

ثالثاً : القصاص المشروع في القتل العمدي إنما يكون بقتل القاتل ، ولا يجوز بأي حال قتل أحد أخوانه أو أقربائه كما يحصل عند الكثير من العشائر ويتفاخرون بذلك ، وهذا من الكبائر العظيمة وقد نهى الله تعالى عنها بقوله ^(١) : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ﴾ .

رابعاً : الأكل في ثالث الفاتحة المعقودة للميت هي من عادات الجاهلية حيث يتكلف صاحب المصيبة بالطبخ وإطعام الناس وصرف المبالغ الباهضة رغم معاناته ومصيبته مما يجعله يقترض مالا لأجل ذلك فتحل عليه مصيبة الدين فوق مصيبته بينما جاء الاسلام وعكس الأمر فقال : اطبخوا لهم فانهم مشغولون بالمصيبة ، أي أن الناس يطبخوا لصاحب المصيبة .

خامساً : منع المرأة من ميراثها الشرعي باعتبار أنه سيذهب للغريب وهذا مخالف للكتاب والسنة .

سادساً : الاستهانة بالمرأة والاستخفاف بها واحتقارها إلى درجة أنها إذا ذُكرت (المرأة) في مجلس فإن المتحدث يقول (أجلكم الله ، أو تُكرمون ...) ، بحيث يجعلوها في مصاف البهائم والعياذ بالله ، وهذا خلاف تكريم الله تعالى للمرأة شأنها في ذلك شأن الرجل بل قد تكون أفضل من الرجل إذا كانت أتقى منه وأشرف منه وأعقل منه و

سابعاً : (حيض المرأة) يهتمون المرأة بالنجاسة إذا جاءت الدورة الشهرية بحيث يُبعدوها عن طبخهم وشرابهم بل قد يعزلوها في بعض المناطق ، وهذا خطأ فادح حيث تكون المرأة في هذا الظرف بوضع طبيعي في ممارسة حياتها العامة إلا المستثنى منها كالعبادة (الصلاة والصوم) والجماع ، وما عداهما ما لم تكن تحمل بيدها نجاسة من دورتها الشهرية أو غيرها فإنها تمارس حياتها اليومية من الطبخ والغسل وما إلى ذلك بشكل طبيعي ، وهذه العادة موروثه من الجاهلية لأنهم لا يساكنون المرأة الحائض في بيت واحد وقد اكتسبوا هذه العادة من اليهود والمجوس ، ولذا كان المسلمون في صدر الإسلام يفعلون ذلك وخصوصاً حينما فهموا الآية فهماً خاطئاً بقوله تعالى^(١) : ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ﴾ ، فقال ﷺ^(٢) : إنما أمرتم أن تعتزلوا مجامعتهن إذا حضن ولم يأمركم بإخراجهن من البيوت كفعل الأعاجم .

وهذا هو المنطق الإسلامي المعتدل الذي يتعد عن افراط اليهود بإخراج الحائض من بيوتهم وتفريط النصارى إذ كانوا يجامعون الحائض ولا يهتمون لجهة حيضها .

١ - البقرة/٢٢٢ .

٢ - بحار الأنوار للمجلسي ج ٧٨ ص ٧٨ .

ثامناً : عدّة المرأة المتوفى عنها زوجها ، ففي جملة من عادات عوام الناس أنهم يجسوها في غرفة لا ترى الذكور (الرجال) وإن كانوا من المحارم ، كما لا تنظر في المرأة ولا تصعد السطح ولا تتطهر بإبريق ولا تخرج من الدار وما إلى ذلك من الأعراف الخاطئة بينما عدتها أن لا تتزوج في أثنائها وتلتزم بالحداد فلا تلبس الألوان ولا تحضر مناسبات الأفراح ، ومع ذلك يجوز لها الخروج للمراجعة الطبية وكذا دوائر الدولة إن تطلب حضورها مع الحفاظ على حجابها

تاسعاً : طهر النفاس لا يكون إلا بعد أربعين يوماً ، وهذا مأخوذ من فقه أبي حنيفة النعمان نتيجة الاختلاط بين أبناء السنة والشيعية في مناطق عديدة من العراق ، في حين أن الشيعة يفتون تبعاً لمرويات أهل البيت عليهم السلام : أن أكثر النفاس عشرة أيام وأقله لحظة ، وهذا يختلف من امرأة إلى أخرى ، وعليها أن تغتسل وتمارس عبادتها إذا انقطع عنها الدم في أقل من عشرة أيام ، وإذا لم ينقطع فأقصاه أن تغتسل بعد العشرة أيام وتمارس عبادتها ، وهذه مسائل ينبغي عليهن مراجعة تفاصيلها في الرسائل العملية للفقهاء .

عاشراً : الطلاق لا ينعقد عند الشيعة إلا بالصيغة الشرعية وأن تكون في طهر لم يواقعها فيه ، ويتم التلفظ بالصيغة أمام شاهدين عدلين ، كما لا يقع في مجلس واحد طلقات ثلاث بل تحسب طلقة واحدة ، ولكن أيضاً نتيجة الاختلاط بين أبناء السنة والشيعة أخذوا ذلك كما أن القنوات الفضائية تعرض أفلاماً يحصل فيها هذا الطلاق الثلاث في مجلس واحد ويبنى عليه ثلاث طلقات فلا بد للمطلقة حينئذ بناءً على مذهبهم أن تنكح زوجاً آخر حتى يمكن لها أن ترجع لزوجها

الأول، ولكن هذا لا ينطبق على أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام ممن ينطق الصيغة لأنها لا تقع إلا بشروط .

الحادي عشر: (النهوة) وهي من المحرمات الشائعة عند جملة كبيرة من العشائر، حيث يقوم ابن العم بمنع ابنة عمه من الزواج من غيره، ويهدد بالقتل لكل من الرجل والمرأة إن حصلت مخالفة للنهوة، وما لم توافق على ابن عمها مهما كان حاله فإنها بحسب هذا العرف تبقى حبيسة النهوة ومعطلة عن الزواج، وهذا جهل وظلم عظيم لا تُقره الشرائع السماوية ولا الأعراف العقلائية .

الثاني عشر: بيع المرأة؛ تقوم بعض العشائر بممارسات مهينة لكرامة المرأة حيث يتم التفاهم على زواج البنت فيقال للأب بكم تبيع بنتك؟! وهذا واقع ولا نريد أن نذكر أسماء هذه العشائر، فيحصل المساومة على ذلك كما تُباع السيارة بحسب موديلاتها ومئاتها وقوة عملها وما إلى ذلك حتى أن الغريب حينما يسمع حديثهم لا يتصوره حول بنت للزواج قطعاً بل ينصرف ذهنه إلى مواصفات السيارة الحقيقية وقيمتها، وإذا حصل التوافق على السعر أخذ ولي أمر البنت هذه الأموال وأعطاهم البنت من دون أن تتصرف البنت بشيء من هذه الأموال، إضافة إلى ذلك جعلوا المرأة محل مساومة في الفصول العشائرية فيتم الحكم على المعتدي بالمربع وما شاكل ذلك من مصطلحات عشائرية، أي عليه أن يدفع أربع نساء، في حين أن المرأة ليست سلعة للبيع والشراء والمعاوضة للدية وغيرها بل هي حرة كريمة كما أن أمر زواجها بموافققتها إضافة إلى أن مهرها ملك لها لا يحق لأحد أن يتصرف فيه إلا برضاها .

الثالث عشر: نكاح الشغار؛ وهو من المحرمات في الشريعة الإسلامية ، حيث تقوم بعض العشائر بهذا النكاح من أجل إسقاط المهر بطريقة يتعامل فيه الطرفان بقول أحدهما زوجته بنتي على أن تزوجني بنتك ، أو زوجته بنتك ، أو زوجتك أختي على أن تزوجني أختك ، أو زوجتك من ألي أمرها على أن تزوجني من تلي أمرها وما شاكل ذلك ، أي ما يعرف عشائرياً كصّة بكصّة من دون أن يدفع أحدهما للآخر مهراً ، وهذا النكاح باطل .

الرابع عشر: الأضحية في عيد الأضحى إذا كانت من البقر أو الجاموس فلا بد لها من (مكود) يقودها ولا يكون ذلك إلا بسبع ديكّة تذبح قبل الأضحية ، وهذا لا أساس له من الصحة .

الخامس عشر: التداوي بالحرام كالتداوي بسمك الجري والتداوي بخصى وبيضتي الشاة لمن ظهره ضعيف ، وكذا التداوي بالبيرة المسكرة بدلاً من ماء الشعير للكليتين وهكذا مع وجود بدائل وعلاجات مشروعة ، فتجد عوام الناس من دون أن يسألوا يتعاملون بهذه المحرمات .

السادس عشر: إدخال آلات الموسيقى المحرمة واستعمال أنغام موسيقية وألحان الأغاني في قراءة المجالس الحسينية (الروايد) داخل أستوديو البث ، وهذا من جملة المحرمات فلا يُطاع الله من حيث يُعصى ، وأصبح هذا شائعاً للأسف ، ولربما يستعملون ذلك في قراءة القرآن والأدعية عند بعض المذاهب !!! .

السابع عشر: الاختلاط في حفلات الاعراس : تقوم بعض العوائل وللأسف عند مناسبة زواج بظهور النساء متبرجات وبكامل زينتهن أمام الرجال في مجلس واحد ، ويتعدى هذا الحال إلى المصافحة

وغيرها من التبريكات وهُنَّ أجنبيات عن هؤلاء الرجال بل أيضاً يحصل الرقص ، وكأنَّ العادة الجارية أنَّ هذا يصبح مباحاً أيام العرس ، وأنَّ هؤلاء مثل الأخوة ، وهذا منافي للكتاب والسنة وإجماع الأمة ، حيث أنَّ الحرمة ثابتة في مثل هذه التصرفات ، ثمَّ أين الغيرة؟! .

الثامن عشر: شيوخ ظاهرة قراءة الأبراج والتنجيم وقراءة الفنجان والتكهنات والشعوذة وما إلى ذلك وهذه تصرفات خرافية بعيدة عن الشرع والعقل ولا تتناسب مع حضارة قائمة في القرن الواحد والعشرين ، فمن يعتمدها ويصدقها ويقضي بها يكون قد ارتكب فعلاً محرماً إن لم نقل أكثر من ذلك ، فهذه أمور لا تأثير فيها على الإنسان بنحو العلة التامة أو المقتضي فهي أوهام يعيشها الناس ويتفاعلون معها .

التاسع عشر: الشهادة الرابعة في الأذان ، قام اليماني المزعوم وأتباعه بإدخال الشهادة الرابعة في الأذان وهي (أشهد أن المهدي والمهديين حجج الله) ، وجاءت جماعة وقالت ينبغي أن تكون الشهادة الرابعة (أشهد أن فاطمة الزهراء حجة الله) ، ولا ندري ماذا بعد؟! ، فإنَّ هذه الدعاوى وأمثالها لا تكشف عن كون الإنسان أشدَّ حباً وولاءً لأهل البيت عليهم السلام من غيرهم بل العكس هو الصحيح لأنَّ من يتبع أهل البيت عليهم السلام في نصوصهم وعبادتهم يكون أكثر حباً وقرباً إليهم ، فهذه الدعاوى تُثير الشبهات الكثيرة بل قد يأتي آخر فيكون أكثر تعاطفاً مع الحسين عليه السلام فيقول الشهادة الرابعة (أشهد أن الحسين حجة الله) ، وهكذا يتعاطف آخرون مع إمام آخر فيدخله في الأذان ، وإذا سمحنا لذلك فماذا ستسمع على مكبرات الصوت للمساجد والحسينيات؟! ، وهذه التصرفات من موارد زرع الخلاف

والشقاق داخل المذهب الواحد ، وأهل البيت عليهم السلام لا يحتاجون إلى ذلك التفصيل والزيادة بعد أن كانوا مذكورين جميعاً في ضمن الصلاة على محمد وآل محمد ، فلماذا نجعل الأذان وهو عبادة توقيفية ساحة للتلاعب ونجعل فيه الشهادة الرابعة أو الخامسة ؟ ومن يمتنع عن ذكر ذلك يكون موضع تهمة وشبهة ويرمى بالبعد عن الولاء بل يكون بترياً أو منافقاً أو ما شاكل ذلك من التهم الكثيرة التي ترجع على قائلها لأن الشرع عبداً بفصول واضحة ومعلومة ومعدودة في الأذان كما في الرسائل العملية التي استندت إلى روايات أهل البيت عليهم السلام من الكتب المعتمدة .

العشرون : التطبير من المسائل التي ينبغي أن لا تقودنا إلى النزاع والصدام بين من يجوز ذلك وبين من يحرم ذلك ، فهي تابعة لتقليد المكلف وهو بالخيار إن قام بالتطبير لجوازه أو امتنع لحرمته بحسب تقليده ، وليس بالضرورة إذا كان جائزاً أن يمارس الناس جميعاً التطبير ، كما أنه ليس بالضرورة إذا كان حراماً عند فقيه أن لا يمارس الناس التطبير وفقاً لرأي فقيه آخر ، فمن يمارسه إنما يعتمد على فتوى مرجعه في التقليد ، ولذا ينبغي علينا أن نتفهم الخلاف الفقهي وأن نناقش المسائل بأساليب علمية وبروح دعوية تكون بالتي هي أحسن وليس بروح عصبية وحزبية ، ثم ليعلم الجميع من العوام وغيرهم ممن يؤمنوا بكون الشعائر توقيفية أو تجديدية فإن إقامتها أو عدمه بالنسبة للمكلف إنما يتبع مرجعه في التقليد وفق الحجة القائمة لديه وهذا الخلاف لا مدخلية له بشدة الولاء لأهل البيت عليهم السلام أو ضعفه لأنه ليس من الكواشف له وحيث أن الأعمال بالنيات ، ولذا ينبغي على العوام أن لا يُسيئوا إلى مقام المرجعيات الدينية بسبب هذا الخلاف الفقهي

وأمثاله ، وأن يتعاملوا مع الخلاف بهدوء وروية وحكمة وبالتالي هي أحسن ، وبسبب ما يحدث من اساءات ومهاترات يتجنب بعض الفقهاء من ابداء رأيهم في بعض المسائل أو يبحث عن مخارج دبلوماسية للتخلص من الوقوع في أزمة مع عوام الناس .!!!! .

الواحد والعشرون : التدخين في نهار شهر رمضان ، وهي من المسائل التي أصبحت مشار نقاش وجدل ليس على صعيد البحث العلمي والأماكن المغلقة وفي بطون الكتب بل عند العوام في الشوارع والأماكن العامة حيث يقوم بعض الناس في نهار شهر رمضان بالتدخين جهارا وأمام أعين الناس في الأماكن العامة استناداً إلى رأي مرجعه فيما يقول!!! وكأنه يريد أن يتحدى الآخرين ممن لا يسمحوا بالتدخين أثناء الصوم ، وإذا كان فيما يزعم المُكَلِّف بجواز ذلك عند مرجعه من دون ضوابط ولا شروط فهذا لا يُبيح له المجاهرة بذلك والإضرار بالآخرين من جهة بث الدخان في الأماكن المغلقة كالغرف والسيارات وخصوصاً أنه يُعتبر من المفطرات عند عموم المسلمين بمختلف مذاهبهم ولو بنحو الاحتياط الوجوبي ، كما ينبغي مراعاة وجهة النظر الاجتماعية السائدة والمستندة إلى الشرع أيضاً كي لا يزرع النزاع والشقاق في صفوف المجتمع ، ورحم الله أمريء جب الغيبة عن نفسه ، ولا تضع نفسك في موضع تُلام عليه ، وخصوصاً أن مظهر التدخين يتنافى مع مظهر الصيام وروحانية وقدسيتها شهر رمضان المبارك .

الثاني والعشرون : تعدد الناطقين باسم الإسلام والمفسرين لآيات الأحكام في الكتاب العزيز وسُنَّة النبي الكريم ﷺ في القنوات الفضائية والصحف ومواقع التواصل الاجتماعي على شبكات

الانترنت وغيرها على لسان الجاهلين والمنحرفين والضالين والكافرين من الملاحدة والعلمانيين والمستشرقين والمستغربين والمرتدين وأمثالهم بل حتى المثليين والمثلات والمخرجين صاروا ينطقون باسم الإسلام بالرغم من جهلهم وأميتهم الثقافية والدينية وهم الذين يُمارسون في أفلامهم مقدمات الزنا الفاضحة والانحراف الجنسي القبيح تحت ذريعة إيصال الفكرة إلى الناس وهم ضالون ومتخلفون فيقعون في ارتكاب القبائح والخطايا وإشاعة الفساد من أجل الكسب المحرم !!! ، ولذا فإن الإعلام الغربي المعادي للإسلام وعملائه من الإعلام العربي يُروجون لهذه النماذج الجاهلة والمنحرفة لتحدث باسم الدين زوراً وبهتاناً من دون رعاية الضوابط الأخلاقية والعلمية والاجتماعية يريدون بذلك الاستخفاف بالدين ورموزه وتسفيه ما لا يروق لهم من الأحكام وما لا ينسجم مع أهوائهم ومفاسدهم وتضليل الناس عن الإسلام الأصيل ليستبدلوه بالإسلام العميل والإسلام الغربي والإسلام الأمريكي والإسلام الحزبي الفئوي والمصلحي وما إلى ذلك فيكون حينئذ سلعة رخيصة يبيع ويشترى بها من يشاء ممن ذكرنا من الأصناف ، بينما تجد الغرب وأذئابهم يُبالغون باحترام التخصصات العلمية في غير جهة الدين بل يذهبون إلى تخصص التخصص ولكنهم حينما يتكلمون عن علوم الشريعة والعقيدة والتفسير وبالأخص عند المسلمين فإنهم يتجاهلون التخصصات العلمية فيها ويستباحون كل الحرمات والمقدسات لتخلو الساحة لهم يلعبوا فيها كيفما يشاءون ، ومن هنا تنشأ النزاعات والصراعات التي تأخذ طابعاً دينياً وينقسم المجتمع أيضاً على أثرها نتيجة اختلافهم في الرؤى والتوجهات والميول والمصالح ومراتب العلم والإيمان ، ومن عوام الناس من لا يدرك حجم المخاطر

وأساليب العدوان على الإسلام والمسلمين فيذهب للتعاطف مع المشاهير من هؤلاء الضالين المرتزقة ليشاركهم الإثم والعدوان بلا وعي ولا دراية وكأنه يُشجع بعصبيّة وحمق فريق كرة القدم مقابل خصمه ولذا يَقلِّبون الحلال حراماً والحرام حلالاً كما ويجعلون المنكر معروفاً والمعروف منكراً لتتقلب الموازين العقلية والشرعية والخلقية عند الكثير من الناس ، والمسائل كثيرة نكتفي بعرض هذا القدر منها .

التولية والمتولون على الأوقاف والأماكن العبادية

والتسلط على قيادة ومواقع الشعائر الإسلامية :

من المستحبات المؤكدة والصدقات المؤبدة هي الأوقاف سواء أكانت خاصة أم عامة ، ولا بد من وجود متولي عليها يلحظ فيها مصالح الوقفية ويرعى الموقوفات فيها ويتصرف بمنافع الوقف وفق ما قرره الواقف لها لأن الوقوف كما قال الإمام الحسن العسكري عليه السلام^(١) : ﴿الوقوف بحسب ما يوقفها (أهلها) إن شاء الله﴾ .

والأوقاف من المظاهر الشرعية والظواهر الاجتماعية التي ينبغي الواقف منها التقرب إلى الله تعالى وتحصيل منافع أخروية إضافة لما تتضمنه من آثار ايجابية ومنافع دنيوية يتم من خلالها عمارة الأرض وبناء الإنسان ورعاية مصالحه على مستوى الفرد أو الجماعة سواء كانت خاصة أم عامة بحسب مُراد الواقف ، وعادة فإن الوقوف تحتاج إلى متولي يحفظ الموقوفات ويقوم بشؤونها ورعاية المصالح فيها وتنفيذ مقررات الوقفية ، ويمكن أن يجعل الواقف التولية لنفسه أو لغيره حين إيقاع الوقف ، ويشترط في المتولي الأهلية والأمانة ، ولذا لا يجوز جعل التولية لمن كان خائناً غير موثوق به أو لا يملك الأهلية في الحفاظ على الوقف أو متابعة إدارته وتحمل مسؤوليته بحيث يتصرف بأمر الوقف بخلاف المقرر له وبما يتنافى ومقتضى الوقفية ومصصلحة الموقوف عليهم

١ - وسائل الشيعة للحر العاملي ١٣: ص ٣٠٨ / الباب ٢ من أبواب أحكام الوقوف، الحديث ٢ .

سواء أكان الوقف في الجهات الخاصة أم المصالح العامة ، ونجد في عالمنا الإسلامي كأمر واقع ممن لا يملكون الأهلية والأمانة يسعون بكل ما لديهم من قوة لتحصيل التولية على بعض الأوقاف طمعاً منهم لتحقيق مآربهم الخاصة من دون حياء أو وجل بعدما انكشف للعالم خيانتهم وسرقتهم وتلاعبهم في أمور وظيفية أخرى كثيرة ، وقد يقع بعض الواقفين بفخاخ الخائنين بتصور أنهم أمناء وبعد أن يتم تكليفهم يتبين أنهم خائنون ، فقد ورد عن الإمام الباقر عليه السلام أنه جاءه أحد فقال له : لقد خانني الأمين ، فأجابه الإمام عليه السلام : إنه لا يخنك الأمين ولكن إئتمنت الخائن . ولا تقتصر الخيانة على الموارد المادية في الوقف بل تشمل المعنوية منها أيضاً والمقررة بضمن الوظيفية كتصرفه بالوقف بخلاف المقرر له من أعمال شرعية واجتماعية كمنعه إقامة صلاة الجماعة والشعائر الدينية والبرامج التربوية والتعليمية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وضيافة الزائرين وما إلى ذلك أو تمكين الفساق والخنونة واللصوص والمنحرفين والظالمين والطفة المتحزبين من استغلاله بخلاف ما أوقف عليه كمقرات لهم أو جعله ديواناً ومضيفاً عشائرياً ضيقاً أو اتخاذه مكاناً للهو واللعب أشبه ما تكون بالمقاهي لإشغال أنفسهم وتضييع أوقاتهم بممارسات محرمة وأفعال قبيحة أو لتنفيذ مآربهم الشيطانية في محاربة المؤمنين وتفكيك بنية المجتمع وتوسيع دائرة التخريب الديني والاجتماعي وارتكاب الكبائر والمفاسد العظيمة فيه بما يصرفه واقعاً عن غاية الوظيفية ، ولذا كان للواقف الحق في عزل المتولي عن مهامه إذا اشترط ذلك لنفسه في ضمن عقد التولية ما لم يرتدع المتولي الخائن عن خيانتة ، وإذا لم يشترط الواقف ذلك لنفسه فالأمر بالعزل يرجع فيه إلى الحاكم الشرعي المأمون على الدين والدنيا

والمثقت بوعي ودراية إلى تداعيات الصراعات الاجتماعية والسياسية والحزبية وأساليب التضليل والتسقيط المعمول بها عند أتباع الشيطان لئلا يلتبس عليه الأمر بفعل الضالين المضلين ، وإذا ثبت شرعاً صحة المدعى فيتم حينئذٍ وضع جهة ناظرة ومراقبة لتصرفات المتولي وتوجيهها وفق إطار الوقفية أو نصب متولياً جديداً يتمتع بالكفاءة والأمانة لدرأ المفاسد ومراعاة الحقوق ، ولكن نادراً ما تتخذ مثل هذه التدابير الشرعية لأسباب كثيرة ... ، وإذا ما وجد الخائن والمنافق أنه لا مجال له في تحصيل تولية على الأوقاف بطرق مشروعة فإنه يسارع باستعمال الحرب على الآخرين أو الحيلة أو الكذب أو السرقة أو بجمعها من أجل تحقيق هدفه المادي والمعنوي ، ولذا شاع في المجتمعات الإسلامية تصدي مجاميع من الطغاة والفساق والجُهال والسفهاء والفجار لبناء أماكن العبادة والمؤسسات الدينية ومجمعات قامة الشعائر وتكيات والتحكم بها والقيام بشؤون توليتها والتصرف فيها بأهوائهم وأمزجتهم ومصالحهم وبالتالي ينشأ عن هذه الأمور اختلاط الحق بالباطل والصحيح بالفساد والحسن بالقبيح من الأقوال والأفعال والمواقف مع ضياع الحق والحقوق والحقيقة ، وبتسلط هؤلاء الجهال والخائنين ينتج عنهم إشاعة مفاهيم مغلوطة وحدوث سرقات وتفشي نظم شعبية وعادات وأعراف فاسدة ومعتقدات جاهلية تنتشر الأباطيل والبدع ويُسْتضعف عندها المؤمنون بفعل تسلط هؤلاء الوصولية والنفعية والمرترقة وأمثالهم على قيادة المجتمع من خلال تسلطهم على قواعده ووسائل تعبئة الجماهير والتنمية البشرية والثقافة الإسلامية وبالتالي يستمكن التجهيل والتضليل من الناس لحصول الخلط والوهم والرؤية الفاسدة والتطبيقات الفاشلة ، فيتعاملون مع

الناس بالمنة والأذى في حين أن من يتبرع لوقف أو أي عمل خيري أو شعائر دينية وقد صرف فيها فقد خرج عن ملكية وذمة المتبرع فلا يحق له شرعاً وقانوناً وعرفاً المطالبة به أو بعوضه أو التسلط والإضرار بالمن والأذى على القائمين بالعمل أو على المستفيدين من هذا التبرع كما أن هذا التصرف مما يُبطل هذه الصدقة ويحبط العمل ، وبالرغم من تزايد نشاط الفاسدين داخل المجتمعات إلا أن ضعف النفوس والعقول يتعاطفون مع هذه الفئات المنحرفة من دون إعمال العقل والشرع تحت ذريعة فسح المجال ومنح الفرصة لدعاة التوبة من الطغاة والفساق والجهال وأشباههم من ممارسة العمل داخل صفوف المجتمعات المؤمنة مع تأكيدهم على مراعاة مشاعرهم من أجل تشجيعهم لمواصلة الارتباط وتقوية إيمانهم !!! ، نعم مراعاة مشاعر جميع الناس مطلوبة بشرط أن لا ينقلب هذا التعاطف غير المسؤول إلى تمكين هؤلاء من التغلغل في صفوف المؤمنين والتسلط عليهم من دون إحراز الإيمان والأهلية للعمل ، فيجد هؤلاء ملاذاً ومتنفساً جديداً يتوافق مع رغباتهم النفسية ونزعاتهم التسلطية وجذورهم الشيطانية باعتقاد أنه ينبغي تقديمهم في المجتمع المؤمن كما كانوا مُقدمين في المجتمع الفاسق وبعدها يتمكنوا من مواقع المؤمنين في أماكن العبادة وإقامة الشعائر كما كانوا متسلطين على مواقع اللهو واللعب من المقاهي المحرمة التي يُمارس فيها لعب القمار ... والملاهي وحانات الخمر ، وهذا التفكير المنحرف والمسلكية الضالة والاستجابة الساذجة لهم تُشكل خطراً رهيباً على واقع المجتمعات الإسلامية لأن هؤلاء التائبين ومن دون إخضاعهم للاختبار والفحص حتى يتبين واقع إيمانهم والتزامهم بتعاليم الشرع والقيم الإسلامية نكون قد عرضنا مجتمعنا لقنابل مدمرة

يمكن أن تنفجر في أي لحظة لتفكيكه وإضعافه وحرفه عن مساره الصحيح وإشعار نار الفتنة لأن الإيمان غير المستقر والتوبة غير النصوح والانتفاء بلا وعي ومن دون دراية سوف يؤدي إلى الخلط بين الأعمال الصالحة والسيئة وبذلك تنحرف المسيرة ويتوتر الوضع الاجتماعي ويؤسس لفتن وأزمات كثيرة يخسر المجتمع فيها أبناءه لحدوث انقسامات وتحزبات وصراعات داخل البنية الاجتماعية وبمذعبات ومواقف دينية متعارضة حيث يدعي الخائن والمنافق أنه سائر على المنهج الديني الأصيل لتضليل الناس وزرع الفتنة ، ولذا كنا ومازلنا نؤكد بأن المنافق لا يكسب للعمل الإسلامي بل يدعى للإيمان ، ولما يستقر الإيمان في قلبه يمكن أن يدعى للعمل الإسلامي تدريجياً وفق مراحل قدراته ومراتبه الإيمانية والعلمية والأخلاقية ، ولم تقتصر ممارسة التسلط على المجتمع من خلال أماكن العبادة وتكيات الشعائر على المنافقين والخائنين من عوام الناس بل استغل أيضاً إقطاعيون سياسيون هذا النهج الشيطاني تحت شعار الإسلام فحولوا الإسلام من دين جماهيري يستقطب الجميع إلى دين إقطاعي يقتصر على أحزابهم ومؤسساتهم ، ولذا نجد اليوم حدوث فراغ كبير في أماكن العبادة لتسلط المنافقين والفساق والجهال وأشباههم عليها بمعونة قوى حكومية وحزبية وميليشية بينما ينبغي أن لا يكسب المنافق والفساق والفاجر للعمل الإسلامي بل لابد أن يدعوا للإيمان وجعلهم تحت الاختبار لأن العمل الإسلامي وقيادة المجتمع وتحمل المسؤولية الشرعية والاجتماعية مرتبة تأتي بعد إحراز الإيمان وصحة الالتزام وتحصيل العلم بالقدر الذي يحقق الأهلية لتحمل الأمانة وأدائها بشكل صحيح وصادق ، لكن العناصر الشيطانية الحاكمة على مستوى الكثير من دول العالم

الإسلامي تُسارع وبقوة وإمكانية الدولة إلى الاستيلاء على أماكن العبادة والعتبات المقدسة لتوظيفها بما يخدم مصالح حكوماتهم وتنصيب أتباعهم لإدارتها والقيام بشؤونها من دون مراعاة الضوابط الشرعية والعلمية والاجتماعية والأخلاقية لذلك ، وهذه سياسة أصبحت اليوم شائعة في بلادنا بالرغم من كونها تصرفات قبيحة ومخالفة للشرع إلا أنها سارية المفعول حتى عند مَنْ يدعي العمل للإسلام من أجل مصالح حزبية ضيقة تنافي في واقعها المبادئ والقيم ونظام الشريعة ، وعندما كانت تتركز هذه السلوكيات المنحرفة المتسلطة على أماكن العبادة بشكل بارز على مستوى العمل الحكومي إلا أنها بعد سقوط الطاغية المقبور أصبحت شائعة على المستوى الاجتماعي مدعومة بقوة وإمكانية الحكومة وأحزابها أمنياً وسياسياً وقانونياً !!! ، فصارت مصادرة أماكن العبادة والموقوفات عامة تبعاً لمصلحة أحزاب الحكومة من دون رعاية الشرع في الوقف والوقفية وصلاحيه المتولي وحق الإمام الراتب فيها وما إلى ذلك بذرائع مبتدعة وأسباب شيطانية مختلقة بل مصادرة حرية الإنسان في رأيه وعبادته حتى صار احتلال أماكن العبادة بقوة السلاح وفتيت النسيج الاجتماعي وتسقيط العناصر الرسالية المؤمنة والتشهير بهم وفق قانون الأحزاب وهو إزاحة كل ما من شأنه أن يكون عائقاً للعمل الحزبي الذي يعتمد التجهيل والتضليل والحيلة والترغيب والترهيب لتحقيق طموحاتهم الضيقة والمخالفة في تطبيقاتها للشرع الشريف والنظم الاجتماعية السليمة والأخلاق الحميدة حتى نشأت في مجتمعاتنا أزمة ثقة وأزمة تدين بل أزمة أخلاقية وكذا أزمة في فهم الدين وتطبيقاته بشكل مخالف للقواعد الشرعية فيأتيك المحتل الغاصب لمكان العبادة بفتوى زائفة ممن هو

جاهل أو خارج البلد وليس له أثر ولا عين في ميدان العمل الإسلامي والاجتماعي ولا يملك العلم بجيشات الحدث بل يجهل أو يُستغفل بوجود تولية شرعية على الوقف ولأسباب ليست موضوعية ولا شرعية يُصدر هذا المفتي تولية على الوقف تناقض ما عند الآخر من تولية شرعية فيزيد من الأزمة والتشنجات الاجتماعية ومع ذلك فإنه شرعاً لا تصح التولية على التولية ولا تجوز مزاحمة الآخرين في حقوقهم كما لا تجوز استعمال سياسة التسقيط المنافي للمبادئ والقيم وأحكام الشريعة والأخلاق ولذا يتم لأجل مصالح الأحزاب الدخيلة على الإسلام حرق البساتين العامرة بالإيمان والوحدة والانسجام والقيام بخلق الفوضى الاجتماعية في وسطها من أجل إعادة زرعها وتنظيمها بما يتوافق وتطلعات هذه الأحزاب ولكنها لا تنجح قطعاً لأن البناء سيكون فوضوياً يستند على تراكمات من خراب النفوس والعقول والوضع الاجتماعي الممزق والمدمر وبالتالي الوقوع بمأزق كبير لا تستطيع هذه الأحزاب العدوانية التخلص منه ولا إعادة الوضع كما كان ، وهذه الحالة المتكررة في مناطق عدة في مجتمعاتنا تؤسس لواقع اجتماعي في أسوء حالاته حيث تدمير البنية الاجتماعية في بلادنا وتصدير مشاكل الأحزاب والسياسيين إلى أبناء المجتمع وبالتالي يمنع ذلك من الشعور بالأخوة والثقة والأمن والأمان كما أنه يمنع من حصول التعاون والتعايش السلمي لترسيخهم الفوارق الوهمية الكثيرة واختلاق المصالح التي تُشجع على الفرقة والانقسام والحروب ونتج عن ذلك أيضاً صيرورة أماكن العبادة مقرات حزبية وقواعد أمنية ومؤسسات تخريبية بما يتعارض واقعاً مع أهدافها العبادية والعلمية والتربوية والإصلاحية ... ولذا تجد اليوم أغلب أماكن العبادة تعيش

حالة الفراغ لكونها قد دخلت في المحاصصة الحزبية والسياسية وما إلى ذلك وتسلط الجهال والفُسّاق والسفهاء والطغاة عليها وهذا مما ينفر منه المؤمنون الذين يبحثون عن العمل للإسلام خالصاً بما يُنتج التدين والعلم والتربية والصلاح والإصلاح والتناصح والأمن والأمان ... ، والحديث في هذا المجال واسع جداً ، وهكذا الحال يحصل في تسلط من وصفناهم على الكثير من أماكن العبادة والمعالم الشبيهة بها من خلال التسلط على الشعائر الدينية والتكيات بطرق مختلفة وأساليب متعددة وشراء الذمم والتحايل وسرقة الأموال التي تبحث واقعاً عن مراكز قوى محلية ودكاكين تجارية ووجاهة زائفة يستغلونها من أجل مصالح ضيقة وكذا تعبئة جماهيرية لانتخاب أحزابهم ودعم مواقفهم وتوجهاتهم وانتماءاتهم وغيرها وسرعان ما ينكشف زيف هؤلاء ولكنهم يتركون أثراً سيئاً على الواقع الاجتماعي وانقساماً داخل الأسرة والمجتمع والشعب وتخريباً لأماكن العبادة والمؤسسات الدينية والاجتماعية ، وهذه المفاسد والآثام من الخيانة وإن (أعظم الخيانة خيانة الأمة ، وأفظع الغش غش الأئمة) كما قال أمير المؤمنين عليه السلام . وهؤلاء لا يُدركون أو أنهم يتجاهلون بأن التكيات وأماكن العبادة هي انتماء قبل أن تكون أعمدة وبناء ، ولكنهم يُنازعون الأمر أهله وهم ليس لهم انتماء بل يطلبون البناء من أجل التجارة والسلطة والوجاهة ، وهذا يدن الطامعين والظالمين والمنافقين والخائنين في كل زمان ومكان ، ولذا كثرت مساجد ضرار تحت عناوين مختلفة وأهداف متعددة .

تحالفات الأضداد

من العجيب والغريب اليوم ما نجده من تحالفات الأضداد من أجل مصالح ضيقة ومشاريع محرمة تتنافى مع أديبات الأطراف المتحالفة نظرياً وعملياً ومع ذلك يحصل التحالف في قضايا لا تخدم الدين ولا الوطن بل تخدم مصالح أحزابهم ، ف نجد يتحالف الإسلامي مع الحزب الشيوعي الملحد من أجل كسب أصوات الناخبين أو تمرير مشاريع في المجلس النيابي للدفاع عن مصالحهما والتغطية عن المفسد وما إلى ذلك ، ثم نجد التحالف بين الجلاذ والضحية حيث نجد الإسلامي يتحالف مع كثير من رموز البعث الصدامي ممن لديهم رتب حزبية عالية وعسكرية ووظيفية لتمرير مخططاته في الوقت الذي يرفع الإسلامي راية اجتثاث البعث وهو يمارس النفاق السياسي ... فيمنح البعثي تزكية للرجوع إلى الوظيفة في الداخلية أو الدفاع أو التعليم وغيرها مما فتح الباب على مصراعيه لتغلغل البعث الصدامي في دوائر الدولة والقضاء والجيش والشرطة بل حتى في المنطقة الخضراء التي يتحصن فيها السياسيون ولذا أصبح الشعب لا يدري من هو الصادق والكاذب ، ويستغرب لهذه التناقضات في المباني والتطبيقات حيث تمارس الأحزاب الازدواجية في المعايير والتطبيقات استناداً إلى رؤية دنيوية تعتمد الكسب المادي الذي يبحث عن الكم وليس النوع ولذا وقع الشعب بمظلومية عظمى ما بين المصالح الشيطانية للأحزاب وما

بين تأمر البعثيين والتنظيمات التكفيرية الوهابية ، فالأحزاب تضرب الشعب بقوته اليومي وتمتص دمه من خلال الرسوم والضرائب المجحفة وتخنقه بسوء الخدمات أو انعدامها وتستعمل قانون التصفية والإزاحة بحق كل من يقف ضدها أو لا يقف معها تطبيقاً لمقولة : (إذا لم تكن معي فأنت ضدي) إلى غير ذلك من المفاصد والقبائح العظيمة ، وأما البعث الصدامي فإنه يستفيد من تزكية الأحزاب الإسلامية له ورجوعه إلى وظيفته وبالتالي فإن ولاءه يبقى للبعث ودول الخارج والعناصر التكفيرية ليكون لهم عيناً يمدهم بالمعلومات الأمنية ويفتح لهم طريق تنفيذ عملياتهم التفجيرية ومؤامراتهم الانقلابية وما إلى ذلك ، وهذا نتاج طمع الأحزاب وتكالبهم على السلطة والمال من دون أن يحققوا شيئاً من منهاج وأدبيات أحزابهم ، وهذا تجده أيضاً في التحالف بين الإسلامي والعلماني وكذا مع الليبرالي والقومي ، وهؤلاء جميعاً لا يؤمن أحدهم بالآخر في أدبياتهم ومنهاج عملهم ولكنهم يتحدون في تطبيقاتهم الفاسدة والمنحرفة ، ولا يكون هذا إلا انقلاباً على الذات وانسلاخاً عن المبدأ وانحرافاً عن المسيرة بل إن شئت فقل : قد انكشف واقع هؤلاء الحقيقي الذين كانوا يتسترون بالولاء للإسلام فظهر أن ولائهم لأحزابهم ومنافعهم الخاصة ، ولو كانت هذه التحالفات السياسية من دون تقوية للدين والوطن أمراً مشروعاً لقام به أمير المؤمنين عليه السلام مع الناكثين والقاسطين والمارقين ليتجنب الحرب ونتائجها لكنه أراد أن يُبين زيف هؤلاء الأضداد وأنهم بعيدون عن الدين وبائعون الوطن وليس لهم منطق ومسلك إلا المصلحة الخاصة البعيدة كل البعد عن الدين والوطن وبذلك يكون الإمام عليه السلام قدوة وأسوة في تحمل أعباء الرسالة وبيان حركته السياسية للعالم

وليرسم لنا خارطة العمل الإسلامي ، وكان من جملة مواقفه الرسالية أنه بدأ حكمه وخلافته بعزل ولاية الأمصار الفاسدين والفاشلين والطفة واستبدلهم بما ينسجم وطبيعة منهجه الرسالي حتى يستطيع أن يخدم البلاد والعباد ويحقق العدل والأمن والسلام ، ولو أراد التحالف والتطبيع معهم لأبقاهم ضمن عمله السياسي ويتجنب بذلك خصومتهم وحرهم ويحفظ لنفسه بالحكم ومزاياه ويبقي الحال على ما هو عليه فيكسب مودة الجميع ويوزع ثروات المسلمين محاصصة ولكنه يأبى إلا الحق والعدل ويمتنع عن تسييس الدين ولذا كان يقول : ﴿إِنَّ إِمْرَتَكُمْ هَذِهِ أَهْوَنُ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنَزٍ إِلَّا أَنْ أَحَلَّ حَلَالًا أَوْ أَحْرَمَ حَرَامًا﴾ ، فهو ﷺ لم يكن غافلاً عن سياسة التحالف والتطبيع ولكنه يدرك خطورة هؤلاء على البلاد والعباد وأنهم أبناء جاهلية لا يصح ولا يجوز تمكينهم من رقاب وأموال المسلمين فهم لا يستجيبوا لمنطق العدل والحق والدين بل يؤمنوا بالقوة والغلبة والمال والسلطة ، ولذا كثر معاوية بن أبي سفيان حاكم دمشق عن أنيابه وعن بغضه وحقده الجاهلي وطمعه في الملك فامتنع عن الاستجابة لأمر الإمام ﷺ وتصدى لحربه من أجل ذلك تحت ذرائع مختلفة ، وما قام به الإمام ﷺ من متابعة ولاته وعزل الضعيف ومرتكب المفاسد والشبهات وكذا وصيته ﷺ لواليه مالك الأشتر رضوان الله عليه التي تمثل دستوراً وصحيفة رسالية لعمل الولاية ، والحديث في هذا المجال يطول ولكن ينبغي على الأحزاب والقوى السياسية أن تراجع نفسها وتعيد حساباتها وترجع الحقوق إلى أهلها ولا تخرج عن حدود الدين أو الوطنية الصالحة كما لا بد لها أن تكون بعيدة عن العلاقات المحرمة والوهمية النابعة عن المطامع والميول الحزبية والأمزجة التي سرعان ما

تذوب وتبوء بالفشل وتحصل الفضيحة في الدنيا والخزي والعار أيضاً
في الآخرة ودخول نار جهنم وبئس المصير .

فشل الأحزاب والتنظيمات السياسية الحاكمة في العراق

إنَّ الأحزاب السياسية الناشطة على الساحة العراقية بمختلف توجهاتها الفكرية ومذاهبها الدينية والقومية والأيدولوجية لا بد أن تعتمد في عملها على أسس ومبادئ موضوعية رصينة لها مشروعية واضحة نابعة من الدين تارة أو من عنوان المواطنة الصالحة تارة أخرى لأنَّ المواطنة وفق ضوابط ومعايير إنسانية عادلة تُميِّز بين الحسن والقبيح والعدل والظلم والحق والباطل والعدو والصديق وهذا لا يتعارض مع الدين بدليل أنَّ حب الوطن من الإيمان ولا يعني الحب مجرد الحنين والعاطفة بقدر ما هو انتماء طبيعي لكل إنسان بمقتضى نسبه الجغرافية والبيئية والتربوية وغيرها إلى هذا الوطن الذي له تأثير كبير في تحديد وتكوين شخصية وهوية المواطن ، فالوطن الجامع لمكونات الشعب هو جزء لا يتجزأ من توصيات الدين به ، وأما الأمر بالهجرة عن الأوطان فإنه لا يلغي قيمتها وواقعها في حياة الإنسان والدين بل هو أمر ثانوي يصدر نتيجة تحكم الطغاة والسفهاء واستضعافهم للمواطنين بطريق أو بآخر فيضطر الإنسان لأن يتعد عن وطنه مقهوراً ولكنه يعمل بكل ما بوسعه للعودة إلى الوطن أي إلى جذوره وبيئته التي أثرت في بناءه الجسدي والنفسي والفكري ، وعموماً فإنَّ صفات العراقي معروفة بالطيبة والكرم والتعايش

والتعاون والحب والسلام والقبول بالآخر ، وهذه هي هوية العراقي الملتزم بالدين أو بمبدأ المواطنة أينما تجده في العالم ، ونحن هنا لا نتكلم عن الشواذ وإن كانوا بالمئات أو بالآلاف قياساً إلى عشرات الملايين بل نتكلم عن القاعدة العامة الموروثة من جيل إلى جيل ، ومن منطلق تعاليم الدين أو الدوافع الوطنية تعمل النخب داخل المجتمع بحسب ما هو معلن في أديباتهم على تأسيس مدارس وتكتلات ومؤسسات ومنظمات وأحزاب من أجل النهوض بالمجتمع نحو التغيير وفق رؤى ومتبنيات تلك الجهة ، وهكذا يحصل التنافس والتدافع داخل المجتمعات بين هذه التجمعات للسيطرة على مواقع صنع القرار وحاكمة البلاد والعباد ، وحينما نتكلم عن تعددية الجهات لا يعني ذلك منحهم مشروعية عمل لقيادة الأمة وائتمانهم على مصالحها بل لا بد أن نستوثق عن واقع نظرياتهم ومنهاج عملهم ، وإن كانت أطروحاتهم لا بأس بها فينبغي حينئذٍ البحث عن طبيعة آليات تطبيقها ، وإن رضينا بذلك فلا بد من أن نتفحص عن أهلية العاملين عليها ومدى صلاحيتهم لتحمل الأمانة وأدائها ، إذن توجد عناصر عدة للكشف عن واقع هذه الأحزاب أهمها كما ذكرنا :

١- الرؤى والمتبنيات (الأطروحة)

٢- آلية تطبيقها

٣- أهلية العاملين لتحمل الأمانة وأدائها.

فإذا وجد خلل من وجهة نظر دينية أو وطنية في أحد هذه النقاط الثلاث فإنه يكشف عدم صلاحية هذا الحزب أو ذاك للعمل أو لقيادة البلاد لأن مادة الفساد موجودة فيه فلا يحصل التغيير في واقع البلاد والعباد إلا من سيء إلى سيء أو إلى أسوء ، ولذا ينبغي على الشعب

أن يكشف زيف أدعياء الدين أو الوطنية لكي لا يقع تحت حكم الطغاة والسفهاء والفُسَّاق والجُهَّال من جديد وبعناوين مختلفة .

أمَّا الأطروحة : فإنَّ الدين والمواطنة يقتضيان العدل والحريَّة الواعية المنضبطة التي تقف عند حدود الإضرار بالآخرين ، وتؤكدان على العلم والتطور في النظم المعلوماتية الأمنية والتقنية والإدارية ورعاية الأمور الخدمية والصحية والعمرانية إضافة إلى نشر ثقافة مراعاة حقوق الجميع والإلتزام بها والشعور بالمسؤولية في أداء الواجبات وتأسيس مبدأ التكافل الاجتماعي والدعوة إلى إفشاء السلام وتوفير الأمن والأمان وخلق الوعي في الحفاظ على المبادئ والقيم والأخلاق الفاضلة وملئ الفراغات بما يصلح الشعب ويوحده ويطوره والتشجيع على الإخلاص في العمل وكذا بذل الجهد في مكافحة الفساد والإفساد ، ورفض الطغيان والاستبداد والجهل والتخلف ، إضافة إلى مواكبة تطور الحياة والتفاعل الإيجابي معها ، وهكذا فإنَّ المشتركات كثيرة جداً وهي مشاعة للجميع لا تختص بجهة دون جهة إلا من خرج عن إنسانيته ووطنيته والعياذ بالله تعالى وهو حتما لا يكون صالحاً لخدمة الوطن ولا أميناً على مصالح الشعب .

وأما آلية تطبيقها : فإنَّ الأطروحة أو الرؤى والمبتنيات يجب أن لا تبقى راسبة في عالم المفاهيم وهو العقل أو في متون الكتب بل لا بد من إيجاد آليات سليمة للعمل بها وإخضاعها للتطبيق العادل لأنَّ عملية البناء والتكامل ينبغي أن تعتمد معايير علمية صحيحة وهي لا تختص بمذهب أو طائفة أو قومية أو حزب وإنما يسعى لها كل من يملك الأهلية والكفاءة والأمانة لأداء هذه الوظيفة الإنسانية من دون تمييز على أساس عرقي أو طائفي أو حزبي لكي نؤسس لنظام يعتمد فرص

متكافئة وعادلة بين أبناء الشعب ويشجع الجميع على الارتباط بالمشتركات واحترامها وفق مصالح عامة الشعب حيث يكون الوطن جامعاً لمكوناته ومستثمراً لجهود أبنائه بمختلف انتماءاتهم وهذه حصيلة تفيد القوة والمنعة والتطور للوطن والشعب ، ولذا لا بد من إيجاد دستور محكم وقوانين عادلة وآليات صالحة .

وأما أهلية العاملين لتحمل الأمانة وأدائها : فإن الأطروحة وآلية تطبيقها لا تنهضان بواقع الأمة مهما كانتا صالحتين ولا يكتب لهما النجاح إلا أن تحملهما أيادي عاملة بوعي وتؤدي الأمانة بإخلاص وصدق لأن اليد الجاهلة والخائنة تكون عاملاً رئيسياً في تخريب البناء الاجتماعية والاقتصادية والتحتية والعلمية وغيرها وتجعل عالي الأمور سافلها ومن سيء إلى أسوء ، وهذه الأهلية لا تأتي إلا بدافع إيماني يستلهمه من جهة الدين أو حب الوطن ، ومن لا يملك أحد هاتين الجهتين فإنه ينحدر نحو مزالق الفساد والانحراف وتتغلب عليه المصالح الشخصية والحزبية وأمثالهما ويضطر في معاملاته إلى الغش والخداع ولبس القناع الزائف الذي يضل به الناس لتمرير مآربه الخاصة ومخططاته اللامشروعة فيقع في الفساد والإفساد وبالتالي لما يفضح سلوكه المنحرف ويخشى ثورة الشعب حينئذ يلجأ إلى تقوية نفسه بإنشاء تحالفات مع الأضداد حيث يرفض أن يقتسم خيرات الوطن مع شعبه ولكنه يقتسمها محاصصة مع أصداده من الأحزاب الأخرى ليستميلهم ويشتري ذمهم ويستقوي بهم على الشعب ومن ثم يستعمل أدوات السلطة لتكميم الأفواه وتصفية الخصوم وقمع الثوار إيماناً منه بأن المكاسب والمصالح المطلوبة لا تأتي إلا من خلال قمع الشعب ، فبدل أن يقوم بكسب الشعب واسترضاءه لأنهم أرباب حق فإنه يسعى

لكسب أصداده واستمالتهم ليستقوى بهم على الشعب ظلماً وجوراً وطغيانا .

وما نجده اليوم على الساحة العراقية من فساد واضح وانحراف فاضح في تطبيقات الأحزاب على المستوى الحكومي وعلى المستوى الاجتماعي واستعمالهم آليات فاشلة وإجراءات ظالمة كما لا يخفى على أحد من عموم الشعب إضافة إلى عدم أهلية غالبية المسؤولين لمناصبهم على مختلف المستويات بل وخيانتهم لأماناتهم وعهودهم حيث الفساد السياسي والأمني والمالي والإداري والعسكري والعمراني والاجتماعي والإعلامي وغيرها ، ولذا يعيش البلد في فوضى عارمة يؤسس لها السياسيون ويحصد ويلاتها الشعب ويستفيد منها الاستكبار العالمي وعملائه ، ومما ذكرنا يتضح كون مسلكية الأحزاب على أرض الواقع هي أبسط دليل على فشلها وعدم أهليتها لقيادة الأمة كما أنها لا تؤمن على الشعب وموارده وأرضه ، ولذا تبقى تعيش القلق والإرباك أمام إرادة الجماهير وينكشف وجهها القبيح وتضعف قوتها وبالتالي فهي إلى زوال ، ويبقى العراق يعيش إشكالية أزمة وجود حكومة مؤمنة بالشعب ويؤمن بها الشعب إلى أن تنشأ حكومة الفقهاء الشرعية التي تكون ممهدة لظهور الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً حيث لا أحزاب إسلامية ولا علمانية ولا ليبرالية ولا قومية ولا شيوعية ولا اشتراكية ولا رأسمالية ولا غيرها بل يكون حزب الله هو القائد بإمامة إمام الأمة المعصوم المهدي الموعود عليه السلام ، فأين أنتم أيها السياسيون من هذا اليوم الذي تقوم فيه قيامتكم في الدنيا قبل الآخرة ؟ !!! .

محتوى الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة .
٩	حاكمية الدولة الأموية .
٢٧	المعارضة للسلطان الجائر .
٣١	التقية اسلوب حركي للتخلص من الظالم .
٥٣	ما بعد سقوط الدولة العثمانية .
٥٥	حاكمية النظام البعثي .
٦٣	سياسة الفرهود .
٧٣	ما يُسمى بأموال الدولة .
٧٥	الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١م .
٨١	سقوط نظام الطاغية صدام .
١٠٧	فقه العوام داخل المجتمعات .
١١١	مسائل من فقه العوام .
١١١	أولاً : تقليد المرجعيات الدينية .
١١٤	ثانياً : قضية الفصول العشائرية .
١١٥	ثالثاً : القصاص المشروع .
١١٥	رابعاً : الأكل في ثالث فاتحة الميت .
١١٦	خامساً : منع المرأة من الميراث .

١١٦	سادساً : الاستهانة بالمرأة والاستخفاف بها .
١١٦	سابعاً : حيض المرأة .
١١٧	ثامناً : عدة المرأة .
١١٧	تاسعاً : طهر النفاس .
١١٧	عاشراً : الطلاق لا ينعقد عند الشيعة إلا بشروط .
١١٨	الحادي عشر : النهوة .
١١٨	الثاني عشر : بيع المرأة .
١١٩	الثالث عشر : نكاح الشغار .
١١٩	الرابع عشر : الأضحية .
١١٩	الخامس عشر : التداوي بالحرام .
١١٩	السادس عشر : استعمال آلات الموسيقى عند الرواديد .
١٢٠	السابع عشر : الاختلاط في حفلات الأعراس .
١٢٠	الثامن عشر : شيوع ظاهرة قراءة الأبراج .
١٢٠	التاسع عشر : الشهادة الرابعة في الأذان .
١٢١	العشرون : التطبير .
١٢٢	الواحد والعشرون : التدخين في نهار شهر رمضان .
١٢٣	الثاني والعشرون : تعدد الناطقين باسم الإسلام .
١٢٥	التولية والمتولون .
١٣٣	تحالفات الأضداد .
١٣٧	فشل الأحزاب لقيادة العراق .
١٣٧	محتوى الكتاب .

